قراءة في مشروع الإصلاح الديمقراطي

المهندس عبد النبي العكري

٢٠٠٣

دار الكنوز الأدبية

قراءة فى مشروع الاصلاح الديمقراطي

قراءة فى مشروع الاصلاح الديمقراطي

المهندس عبدالنبي العكري

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

دار الكنوز الأدبية

قراءة في مشروع الاصلاح الديمقراطي (مقالات)

عبدالنبي العكري

الطبعة الاولى ٢٠٠٣م

جميع الحقوق محفوظة

دار الكنوز الادبية

ص . ب : ٧٢٢٦ – ١١

هاتف / فاكس ٧٣٩٦٩٦ – ٠١

بيروت / لبنان

الاهداء

إلى المرحومة الوالدة مكية

كلمة وفاء لمن أفتقدها دائماً

وإلى الزوجة العزيزة أفراح

التي وجدت فيها وطنا في الغربة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
– الكتابة في فضاء الوطن.....	9
– حوارات بين سمو الأمير ومواطنيه العائدين من المنافي.....	11
– الجمعيات والمؤسسات الاهلية والخروج من دوامة الصراعات.....	17
– الطائفية هل هي نبتة شيطانيه.....	22
– عام على الميثاق عام على العودة إلى الوطن.....	29
– مجلس التعاون الخليجي والركن الشعبي المفقود.....	34
– قواعد الاختلاف في المجتمع الديمقراطي دور السياسي ودور الصحافي.....	41
– ما هو دور اليسار في عصر العولمة؟ تحالفات غير مسبوقة ومهام غير معهودة.....	45
– البحرين ـ اليسار والحركة العمالية.....	56
– دفاعاً عن حرية الرأي لا دفاعاً عن الدكتور خلف.....	63

- قراءة نقدية للإطروحات السياسية والفكرية للقوى السياسية الفاعلة في المجتمع البحريني 68
- قراءة في تكوين البحرين الحديثة المرحلة الاستعمارية..... 81
- لبننة البحرين وتطييف الميثاق..... 104
- المؤتمر القومي العربي الطارئ هل يستطيع العرب إيقاف الحرب على العراق والمجزرة في فلسطين..... 110
- سجالات حول المجتمع المدني في البحرين..... 117
- الملتقى الثقافي الأهلي - المشروع الإصلاحي حدوده وآفاقه..... 128
- الإمبراطورية الأميركية في طور منفلت التفوق الاميركي في عالم مستباح 155

الكتابة في فضاء الوطن

في الثامن والعشرين من فبراير (شباط) ٢٠٠١ وطأت قدماي أرض الوطن لاول مرة منذ ثلاثة عقود، عندما سألني مراسل وكالة الصحافة الفرنسية وسط ضجيج مئات المستقبلين في مطار البحرين الدولي ما هو شعورك وأنت في وطنك بعد غياب طويل؟ رددت دون تفكير "لقد عدت إلى أحضان أمي".

الكتابة في الوطن مختلفة ولها نكهة أخرى خصوصاً إذا جرت في أجواء من الحرية والانفتاح لا سابق لها في تاريخ البحرين. إنها تجعلك في تماس فعلي مع الواقع بكل تفاصيله ودقائقه، بكل مفارقاته، وحميميته.

هذه المقالات مواكبة للارهاصات التي يعيشها الوطن ويحياها المواطنون، إرهاصات المشروع الاصلاحي الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة يوم تولي الحكم في ٦ مارس ١٩٩٩، وهو يستجيب بذلك لنداء شعبه الذي مد يده اليه لفتح صفحة جديدة، تطوي آلام الماضي وتبشر بآمال المستقبل.

منذ عانقت الوطن آليت على نفسي أن أنخرط بكل طاقاتي في العمل الاهلي، وأن أساهم بقلمي في إنارة الطريق أمام من ظلوا على وفائهم لنا رغم بعدنا عنهم لعقود، وعبروا عن هذا الوفاء بأبهى صورة في الاستقبال العاطفي الجميل يوم ٢٨ فبراير.

لقد إزدانت البحرين من أقصاها إلى أقصاها بالفرح لعودة أبنائها، عادت الطيور المهاجرة مشتاقة لإغصانها وتغرد أجمل الالحان.

هذه المقالات والتي نشر معظمها في صحيفة الايام أو القيت في الندوات خلال العامين المنصرمين، مساهمة متواضعة وإجتهاد قد يصيب وقد يخطئ في رفد مسيرة الاصلاح والديمقراطية.

المهندس عبدالنبي العكري

حوارات بين سمو الأمير
ومواطنيه العائدين من المنافي

في يوم الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠١ تشرف عدد من الشخصيات الوطنية من العائدين من المنفى بعد عقود من الغربة إلى وطنهم البحرين، بلقاء سمو الأمير. وقد فوجئ الجميع في اليوم التالي بالصحف المحلية وهي تنشر نبأ اللقاء بالمانشيت العريض، بنص موحد مفاده أن الأمير عرض رؤيته للعملية الإصلاحية التي يقودها، وبالمقابل فإن هذه الشخصيات الوطنية عبرت عن تاييدها للعملية الإصلاحية التي يقودها الأمير، وبشكرهم له على المكرمة الأميرية التي مكنتهم من العودة إلى وطنهم. ولم تكلف الصحافة المحلية نفسها عناء حتى ذكر أسماء هذه الشخصيات وما يمثلون وكأنهم نكرات. وللحقيقة فقد تبين أن نص الخبر عمم من قبل وزارة الإعلام.

لم يكن الهدف من اللقاء تعبير العائدين للأمير عن امتنانهم حول مبادرته الشجاعة التي مكنتهم من العودة إلى وطنهم وهو حق لهم حرموا منه تعسفاً، لأن هذه الشخصيات سبق لها أن شكرت الأمير عندما دعوا للسلام عليه بمناسبة العيد الكبير، كما وعبروا عن ذلك في مناسبات أخرى. لكن اللقاء كان مناسبة للحوار الجاد بين سمو الأمير وشخصيات وطنية لها رؤيتها التي تعكس إلى حد كبير رؤية التيار الوطني الديمقراطي الذي يسعى بإخلاص للإسهام في العملية الإصلاحية التي يقودها سمو الأمير.

لقد سار الحوار سلساً بين الأمير وضيوفه بحيث لم يشعر الجميع بالوقت إلا وقد مر سريعاً، وقد تناول الحوار مواضيع شتى أذكر أبرزها:

حول دور التيار الوطني الديمقراطي

عبر سمو الأمير عن اعتزازه بالشخصيات الديمقراطية وما تمثل وشدد على ضرورة تلاحمهم ودور الوطنيين الديمقراطيين في التنوير والتوازن السياسي في البلاد التي هي كالسفينة. من ناحيتهم عبرت الشخصيات عن انهم طوال قيادتهم للمعارضة في الخارج لم يرتهنوا لقوة أو بلد أجنبي، وأنهم رفضوا دائماً استغلالهم من قبل أي كان ضد وطنهم وحكومتهم، وكان همهم هو خروج بلادهم من محنتها، وعودة الاستقرار والسلم الاجتماعي في ظل حكم دستوري ولذا لم يتاخروا في العودة إلى وطنهم، وانهم لا يطالبون باي امتيازات.

من ناحيته حث سمو الأمير هذه الشخصيات للإسهام من خلال الدولة ومن خلال المجتمع في عملية الإصلاح الجارية. وهنا أكدت الشخصيات على ضرورة تنشيط مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وأندية وخصوصاً في الريف وطالبوا سمو الأمير برفع القيود عن حرية الندوات والتعبير.

حول التجنيس

عبرت الشخصيات عن قلقها من سياسة التجنيس الكثيف للمجندين من بدو الصحراء السورية والأردن واليمن والجوار، بهدف التغيير الديمغرافي وأكدوا أنه وفي ظل الاستقرار الحالي والتفاف جميع المواطنين حول سمو الأمير حيث كل مواطن خفير حسب تعبير سمو الأمير، فإنه لا داعي لتجنيد الآلاف وتجنيسهم.

أكد سمو الأمير أن معظم من تم تجنيسهم هم من البدون من أبناء البحرين جيلاً بعد أخر والذين حرموا من حقهوقهم الإنسانية، وأنه بذلك يصحح

وضعاً خاطئاً، وأنه فوجئ ببحرينيين يتبؤون مناصب مهمة في الدولة أو فاعلين في القطاع الخاص محرومون من الجنسية وأنه تاثر كثيراً بذلك. وأكد سموه أن من يتم تجنيسهم من العرب والأجانب يجري تبعاً للقانون، أي أنهم قدموا خدمات للبحرين وأقاموا لمدة ١٥ عاماً مستمرة بالنسبة للعرب و٢٥ عاماً بالنسبة للأجانب في البحرين. أكدت الشخصيات أنهم ليسوا ضد تجنيس من يستحق ودعوا الأمير من التحقق فيما يجري لأن جهاز الهجرة لا يتعامل بالشفافية. كما ذكروا لسمو الأمير أن عدداً من الشخصيات الخليجية التي ناصرت شعب البحرين ممنوعة من دخول البلاد، في حين أن شخصيات بحرينية من المعارضة ممنوعة من دخول بلدان مجلس التعاون، حيث أكد سمو الأمير أن لا شخصية خليجية ممنوعة من زيارة البلاد وأنه سيتاكد من عدم منع أي مواطن من دخول الدول الأخرى تبعاً لتوجهات أمنية سابقة.

إن قضية التجنيس ولا نعني تجنيس البحرينيين البدون، هي قضية حساسة ومقلقة لشعب البحرين ككل، وكما قال سمو الأمير بأن أي تجنيس بهدف تغيير ديمغرافي خاطئ لأن جميع المواطنين مخلصون لدولتهم، إضافة إلى أن ذلك يفرض أعباء على خدمات الدولة مثل التعليم والصحة والإسكان ويفاقم مشكلة البطالة.

مستقبل العمل السياسي

أكد سمو الأمير أنه مع حرية العمل السياسي المسؤول والمعتدل وعدم الانجرار وراء المزايدة والتطرف، وما دام العمل السياسي في خدمة البحرين وتعزيز الوحدة الوطنية فإنه مطلوب. وأكد أنه مرتاح اليوم لأن

جميع ما تفكر به المعارضة مع تبايناتها معروف ومكشوف لأنه علني وليس سري. وأكد أنه عندما يقوم البرلمان ويصبح ضرورياً وجود أحزاب فإنه لا مانع من ذلك إن كانت هذه إرادة شعب البحرين من خلال ممثليه في البرلمان. من ناحيتهم أكدت الشخصيات أن وجود تنظيمات سياسية في البحرين هو وجود تاريخي وقائم. وإذا كانت هذه التنظيمات قد اضطرت للعمل تحت الأرض، فإنها اليوم وفي ظل الحريات العامة، تعمل للتكيف مع المتغيرات بتحولها إلى تيارات منفتحة وغير مغلقة.

وبالنسبة للتيار الوطني الديمقراطي فإنه يعتبر نفسه معنياً بنجاح عملية الإصلاح التي يقودها سمو الأمير، لبناء دولة ديمقراطية حديثة وتحديث المجتمع، لأنها بالأساس الإطار الذي يوحد أبناء البلاد وكذلك مختلف شرائح المجتمع وتوجهاته السياسية.

حول العلاقة مع الخارج

أكد سمو الأمير أن عملية الإصلاح التي يقودها تنطلق من البحرين وليس لأي كان من الأجانب دور فيها، لذا فإنه حريص على عدم التدخل الخارجي في مجرياتها حتى لا يقال أن الأجانب هم وراء السياسة السابقة وأنهم هم الذين يوجهون السياسة الحالية.

من ناحيتهم فقد أكدت الشخصيات على استقلال القرار الوطني، وفي ذات الوقت فإن غالبية الهيئات والشخصيات العربية والأجنبية التي عارضت السياسة السابقة لم تعارضها من منطلق العداء للبحرين ودولتها بل من منطلق معارضتها لأوضاع خاطئة يقوم الأمير بسياسته الحالية بتصحيحها. وأن هذه الهيئات مثل منظمة العفو الدولية واللجنة البرلمانية

البريطانية لحقوق الإنسان برئاسة اللورد أفبري، قد عبرت عن تقديرها للإصلاحات التي يقودها الأمير وأشادت بالتغيرات الإيجابية الجارية وهو ما يضف إلى رصيد دولة البحرين.

وبالمقابل فإن المراكز والشخصيات التي دأبت للترويج للسياسات الخاطئة السابقة مقابل منافع ذاتية، هي التي يجب التخلي عنها لأنها ليست مخلصة أصلاً لشعب البحرين ودولة البحرين والمثال على ذلك عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي يرأسه والذي عهد إليه بتجنيد البرلمانيين والصحافيين الغربيين في مؤتمرات استعراضية ترويجية وهؤلاء لا يسرهم الاستغناء عن خدماتهم التي كلفت البحرين الكثير.

حول السياسة السكانية والفقر والبطالة

عبر الأمير عن دهشته عندما استغاثت به عائلة بحرينية لمساعدتها لأنها لا تجد قوت يومها. تبين أن العائلة من القاصرين بدون معيل بعد أن توفى الوالد، وكشفت هذه الحادثة عن قصور في مؤسسات الدولة والمجتمع. لقد تبين لسموه أن هناك ٤٠ ألف عائلة تحت خط الفقر، أي العائلات التي يقل دخلها عن ١٠٠ دينار شهرياً وأنه بالرغم مما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والصناديق الخيرية من مساعدات فإن الفقر حقيقة قائمة. أما أهم أسباب الفقر فهي البطالة المنتشرة في أوساط المواطنين. كما أن مشكلة الإسكان قضية حادة حيث تتكدس عائلات كبيرة في مساكن صغيرة لا تتوفر فيها الشروط الصحية. تحدث سمو الأمير عن البحث المضني لهذه المشاكل المتداخلة وبعض الحلول المطروحة ومنها برنامج

التوظيف والتاهيل الوطني، والمساعدات المقدمة للعاطلين عن العمل، وإعفائهم من رسوم التدريب وتخفيض الرسوم لخدمات الدولة مثل الكهرباء وأقساط الإسكان ورسوم الجامعة، كما عرض بخطوط عريضة مشاريع الإسكان التي ستقوم على ردميات بسبب محدودية مساحة البحرين، ورفع مستوى الدخل للمواطن البحريني.

من ناحيتهم أكدت الشخصيات عن ارتياح غالبية شعب البحرين لمبادرات سموه في هذا الخصوص .وفي ذات الوقت عبروا عن قلقهم لتفاقم هذه المشاكل المتداخلة، الفقر والبطالة وتكدس المواطنين وزيادة الفوارق بين القرى ومحيطها، وأكدوا أنه مطلوب حلول جذرية وبعيدة المدى لهذه المشاكل، والتي تقتضي تشجيع الاستثمار ونمو الاقتصاد ومراعاة العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة. واقترحوا في هذا الخصوص إقامة ورشة عمل من الكفاءات البحرينية المستقلة من مختلف التخصصات برئاسة سمو ولي العهد لتقديم خطة متكاملة لمعالجة مشاكل البلاد على المدى القصير والمتوسط والبعيد المدى.

الجمعيات والمؤسسات الاهلية والخروج من دوامة الصراعات

عرفت البحرين مبكرا قيام الاندية والجمعيات الاهلية منذ عشرينات هذا القرن، وقد أسهمت هذه المؤسسات الاهلية في ترقية المجتمع البحريني وتطوره في العديد من المجالات. ومن أهم الادوار التى لعبتها المؤسسات الاهلية الاندماج الاجتماعي للمواطنين البحرينيين في مواجهة عوامل تفتيتيه عديدة مثل الانتماء المذهبي والانتماء القبلي والاصول القومية والاتجاهات السياسية والانقسام الطبقي. ولو أخذنا نموذج لذلك نادي العروبة الذي أسس في عام ١٩٤٦ فنرى أنه مثل موقعا لتفاعل مواطنين من مختلف الانتماءات السياسية والمذهبية والاصول القومية والموقع الاجتماعي والطبقي والمهني.

وقد اكتسبت المؤسسات الاهلية في البحرين أهمية خاصة في ظل تحريم التنظيمات السياسية والعمالية، والتى رغم وجودها كامر واقع، الا أنها لم تعمل بحرية في ظل أجواء صحية. كذلك الامر وأن كان بدرجة أقل بالنسبة للنقابات حيث ظلت محرمة لسنوات حتى تم السماح باللجان المشتركة واللجنة العامة لعمال البحرين كتنظيم عمالى هو دون التنظيم النقابي. لذلك مثلت الجمعيات والاندية اطارا للتفاعل السياسي والنشاط السياسي المستتر، والتعبير عن المعارضة و الارادة الشعبية بشكل عام. ويمكننا أن نرصد التطور السياسي والاجتماعي في البحرين من خلال رصد نشاط المؤسسات الاهلية. أن المؤرخين سيؤرخون لندوة نادي الخريجين في ٢٢ يناير ٢٠٠٠ كحدث يمثل علامة من العلامات البارزة لانتقال البحرين من

مرحلة الى مرحلة من حيث حساسية القضايا المطروحة والحرية في تناولها.

ومع التحول الجذري في الاوضاع السياسية بتدشين المشروع الاصلاحي الذي توافق سمو الامير وشعب البحرين على السير فيه باتجاه أقامه حكم دستوري ملكي راسخ، فاننا نلحظ تطورات لا سابق لها في مجال المؤسسات الاهليه. لقد تحولت العديد من الجمعيات والاندية الى ورش عمل وتواترت الندوات التى تشهد اقبالا جماهيريا واسعا حيث تضيق القاعات بالحضور. كما أن الاندية الثقافية تشهد اقبالا على عضويتها وتشهد الانتخابات تنافسا حماسيا.

هناك تطور آخر ذو دلالات مهمه وهو المسارعة الى تشكيل جمعيات مختلفة الطابع (سياسية، مهنيه، نسائيه الخ). وهنا يتوجب التمعن في هذه الظاهره وتقييمها موضوعيا.

بادىء ذي بدء يجب التمييز بين ثلاث انواع من الجمعيات الاهلية: الجمعيات السياسية وهي التى تشكل لتظم أنصار تنظيم أو اتجاه سياسي معين، يتوافقون على برنامج سياسي، وهو شيء مشروع من حق كل جماعة سياسية. وهناك ما يعرف بجمعيات النفع العام وهي الجمعيات المفتوحة لكل مواطن ذي أهلية تستهدف خدمة المجتمع ككل. أما النوع الثالث فهي الجمعيات ذات عضوية أفراد تجمع بينهم الانتماء الى فئة خاصة، كالنساء، أو المهندسين، أو المعلمين، أو المعاقين، وتستهدف خدمة مصالحهم المشتركة.

حدود التنافس والاتفاق

شهدت الاشهر الاخيرة اشهار عدد من الجمعيات وهي الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، وجمعية الاكاديميين، وجمعية حماية المستهلك، وغيرها حيث كان هناك توافق بين الاعضاء المؤسسين من مختلف الاتجاهات على تشكيل هذه الجمعيات وأن الاهتمام المشترك له الاولوية على أيه اعتبارات أخرى.

ولكن تجربة انشاء جمعيات أخرى لاتسير بذات السلاسة. لقد أظهرت تجربة أنشاء جمعية المعلمين تنافسا محموما بين مختلف الاتجاهات السياسية حيث قدم للوزارة أكثر من طلب. لكن المصلحة العامة تغلبت على المصالح الفئوية الضيقة كما أن حكمة وزارة العمل في التاني وحث أصحاب الطلبات المختلفة على ضرورة الاتفاق فيما بينهم أدى الى توحيد الطلبات وقيام هيئة تاسيسية واحدة. وتبقى الحاجة الى قدر كبير من المسؤلية لاجتياز عملية التاسيس بنجاح.

لكن المجموعات المتنافسة لم تأخذ العبره من تجربة تاسيس جمعية المعلمين، ففي القطاع النسائي هناك طلبات لتشكيل أكثر من جمعية نسائية ذات طابع فئوي. انه من المفهوم الحاجة لاقامة جمعيات نسائية لتسد احتياجات القطاع النسائي في مناطق من البحرين لا توجد بها جمعيات مثل المنطقة الشمالية ومدينة عيسى ومدينة حمد و(سترة وجوارها) والمنطقة الغربية. لكنه غير مبرر قيام جمعيتين أو أكثر في المنطقة الشمالية مثلا أو التقدم بطلب لتشكيل جمعيات جديدة في المنامة.

من ناحية أخرى فقد بادرما يقارب ٤٠ مواطنا لتشكيل جمعية حماية المال

العام بحيث حرصوا أن تتمثل فيها مختلف الاتجاهات السياسية والاختصاصات والانتماء المذهبي، وكان معيارهم الاساسي الكفاءة والنزاهة. وكان متوقعا أن تسير عملية الاشهار بسلاسة ليفاجأوا بتقديم مجموعة أخرى طلب اشهار لتاسيس جمعية مثيلة.

هذا التوجه من قبل تيارات سياسية معينة أو شخصيات طامحة لاقامه جمعيات نفع عام ذات عضوية انتقائية ولون سياسي واحد، ينذر بالخطورة في تفتيت مؤسسات المجتمع الاهلي وحرفها عن النفع العام الى النفع الخاص، وتغذية تنافس ضار بين الجمعيات المتماثلة، وخلق عنصر جديد للاستقطاب السياسي بدلا من التقارب السياسي.

اذا كانت الجمعيات والاندية محط تنافس بين التيارات السياسية طوال تاريخها، فان هذا مفهوم ومقبول، ولكن في اطار وحدة الجمعية أو النادي أو المنظمة وكان هناك قدر معقول من التوافق الذي مكن هذه الجمعيات والاندية أن تنمو وتتطور وتكون فاعلة. الاكثر من ذلك أن المؤسسات الاهلية أسهمت بقدر كبير في الحفاظ على الوحدة الوطنية أمام خطر الاستقطاب المذهبي والاثنى.

ولكن ما نشهده حاليا يتعدى اطار التنافس المشروع بين مختلف التيارات السياسية في التاثير على الشارع واجتذاب مناصرين كاعضاء أو مناصرين وكسب الجمهور لانتخابات نيابية وبلدية قادمة. فما نشهده حاليا عملية لخلق واجهات من المنظمات الاهلية لتيارات معينة، وهو مفهوم ثبتت خطورته في العمل السياسي والاهلي.

أن هناك حاجة ماسة الى توافق القوى السياسية على حدود قواعد

التنافس السياسي. وبالتالي فهناك حاجة الى التوافق على ضرورة النأي بالمؤسسات الاهلية عن الصراعات الضارة أو الاستقطاب. أنه من الخطورة بمكان قيام جمعيات نسائية شيعية وأخرى سنية أو جمعيات نسائية يسارية وأخرى اسلامية، وكذلك الامر بالنسبة لجمعيات النفع العام الاخرى. اننا ونحن نتحسس طريقنا في مرحلة التحول نحو مجتمع ديمقراطي مامول، يتوجب أن نرسي قواعد العمل المشترك المسؤول في المؤسسات الاهلية، وحتى لا يطغى الانتماء السياسي على كل ما سواه، وحتى لاتاكل السياسة المجتمع، فإنه مطلوب تفهم الطبيعة الخاصة للمؤسسات الاهلية من حيث هي في خدمة المجتمع وليس في خدمة تيار سياسي بعينه.

اذا كانت أحزاب المعارضة بالتحديد قد عانت من تسلط السلطة في العقود الثلاثة الاخيرة، فإنه وفي ظل التوافق الوطني بين الحكم والشعب على تاسيس تجربة جديدة قوامها الحريات العامة وحرية الاختيار والتوافق لصالح المجموع فإنه يتوجب عليها أن لا تندفع وراء مكاسب صغير وضيقة على حساب المصلحة الوطنية.

اذا هناك حاجة ملحة الى حوار وطني مسؤل بين مختلف التيارات والشخصيات الفعالة في ساحة العمل الاهلي للالتزام بقواعد العمل المشترك في تاسيس جمعيات النفع العام وتسييرها. وأن تكون الجمعية العمومية لاى جمعية هي المرجعية في صوغ أهداف ووسائل وانتخاب قياداتها، وليس قوى أخرى من خارجها.

الطائفية هل هي نبتة شيطانيه

تابعت وتابع المواطنون أحداثا وتصريحات ومواقف تعكس ما أضحى يعرف بالتوجه الطائفي أو الشحن الطائفي. ولقد تراوحت التعليقات والتحليلات حول هذه الظاهرة ما بين متشائم ومتفائل وما بين مقلل من أهميتها ومضخم لخطورتها. وما بين خطاب عاطفي متخوف من آثارها ومحاولات ايجابية في التحليل والتمحيص.

طرح البعض موضوع الطائفية وكانها نبتة شيطانية انشقت عنها ارض البحرين الطيبة والبعض الآخر صورها كمؤامرة من الخارج تستهدف تجربة البحرين في التحول الديمقراطي والتي تقلق البعض في المحيط.

هذا الفريق يصور تاريخ البحرين ومجتمع البحرين بصورة وردية عاطفية، وكانه تاريخ وئام تام بين جميع المواطنين لا يعكر صفوه حادث طائفي، ويصور شعب البحرين انه والى وقت قريب شعب كامل الاندماج والانسجام حتى دخل الغلاة من الطائفتين ليثيروا الطائفية التي لا جذور لها في مجتمعنا.

البعض يستنجد بالفقه الاسلامي في التشديد على أن الاساس هو الوحدة في أصول الدين والخلاف في الفروع وهو صحيح، ولكن ذلك غير كاف، فالخلاف على الفروع هو الذي أدى في التاريخ الاسلامي الى صراعات دامية اتخذت عمقها الطبقي – الاجتماعي بواجهة مذهبية، واستنزفت الدولة الاسلامية والمجتمع الاسلامي، واصبحت عاملا رئيسيا في تمكين الغزاة الاجانب من الامة، وأحد عوامل تخلفها.

البعض علل النزعة الطائفية بانها من فعل قلة من الانتهازيين السياسيين

الذين يغذون هذه النزعة ويتلاعبون بعواطف الجماهير من أجل تحقيق مصالح انتخابية. وهؤلاء اما سياسيون يستغلون معاناة الشيعة وأما سياسيون يستغلون مخاوف السنة للعب على التناقضات وتلوين كل مشكلة بلون طائفي.

أن أي ظاهرة اجتماعية لها واقعها المادي الاجتماعي، وليست الطائفية استثناء. وعلينا أن لا نكتفي بهجاء الطائفية، بل أن نمعن فكرنا في الصيرورة التاريخية التي أوجدت اية ظاهرة، والسياسات والممارسات التي أدت الى تمددها وتعمقها في المجتمع.

التركة البريطانية الثقيلة

هناك اتفاق على أن بريطانيا تجاوزت كثيرا الاتفاقيات التي وقعتها مع حكام البحرين؛ أي الحماية من المخاطر الخارجية، ومحاربة القرصنة وتجارة الرق، وتمثيل بريطانيا للبحرين لعلاقاتها الخارجية. أن مراجعة لسجل الوثائق البريطانية المفرج عنها حتى الآن، ومذكرات تشارلز بلجريف ترينا أن الانجليز كانوا يتحكمون في كل صغيرة وكبيرة ويتدخلون في أصغر القضايا. ولم يكونوا ينظرون إلى البحرين كوطن ولا لسكان البحرين كشعب ينتمي إلى أمته العربية. الانجليز نظروا إلى البحرين كمحطة لسفنهم وموقعا لنفوذهم في الخليج والى سكان البحرين كفئات وطوائف متنافرة: هنود، بانيان، عجم شيعه وعجم سنه، بحارنة، وعرب سنه.. الخ. وفوق الجميع الاوروبيين ذوي الامتيازات الخاصة.

أن الانجليز وهم بصدد تحويل البحرين الى محطة رئيسية لشركات الملاحة والاتصالات بين الهند من ناحية وبلاد ما بين الرافدين من جهة

أخرى، توجهوا الى ادخال اصلاحات وبناء نواة جهاز الدولة. كان ذلك في رأيهم ضروري لوضع حد للاضطرابات التي شهدتها البلاد بين السنة والشيعة وبين العرب النجديين والعجم وما بين الغواصين والطواشين.. الخ.

والانكليز في مشروعهم التحديثي الاصلاحي، اتخذوا منهجا يقوم على ثلاث ركائز:

١- تقزيم السيادة الوطنية من الحكومة المحلية والمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية ومصادرة حق الحكام في العلاقات الخارجية بما في ذلك الجيران.

٢- أن لا تكون هذه الاصلاحات جذرية بل ترقيعية، وأن لا تحل أي مشكلة بل أن تبردها. وأن لا يعالج المرض بل يسكن بالمهدئات.

٣- الاعتماد على العناصر الاجنبية (هنود ورعايا الكومنولث) في بناء أجهزة الحكومة وخصوصا أجهزة الأمن.

٤- تعاملت بريطانيا مع المشكلة الطائفية بالابقاء على جذورها مع التخفيف من ظواهرها وتجلياتها ونتائجها. وكانت بريطانيا من خلال ممثليها والاجهزة الامنية التي أقامتها تتدخل عندما تنفجر صدامات طائفية أو تجاوزات تهدد الاستقرار.

في ذات الوقت، عملت بريطانيا على اجهاض أية حركة توحيدية للطائفتين حتى لو كانت لا تستهدف الوجود البريطاني والنفود البريطاني. لقد أجهضت حركة ١٩٣٨ الاصلاحية المطالبة بانشاء مجلس استشاري يمثل المواطنين واصلاح القضاء ومنع الاجانب من التدخل في الشئون الداخلية.

واقدمت بريطانيا على نفي القيادات السنية: علي بن خليفة الفاضل ومحمد

الفاضل وخليل المؤيد ومحمد صالح الشيراوي.
واستمالت قيادات الشيعة مقابل الوعد برفع بعض الظلامات عنهم وهم محسن التاجر ومحمد التاجر وعبدالله محمد صالح وباقر آل عصفور وعبدعلي العليوات ومنصور العريض وعبدالرسول بن رجب وغيرهم.
اكتسبت حركة هيئة الاتحاد والوطني زخمها في الشارع البحريني، واستطاعت أن تقضي على الفتنة الطائفية، وتشكل اطاراً لتوحيد الطائفتين، وطرحت مشروعا حضاريا لدمج الطائفتين والارتقاء بالنظام السياسي ومؤسسات المجتمع.
وقدمت هيئة الاتحاد الوطني نموذجاً لمشروعها في ما أقامته من مؤسسات (أتحاد العمل البحريني، صندوق التعويضات، الكشافة) رغم قلة تجربتها و خبرتها.
لكن الانجليز لم يعجبهم توحد أبناء الوطن وهم البارعون في سياسة "فرق تسد" فعمدوا الى خلق تنظيم من الشخصيات التقليدية الموالية (هيئة الاتفاق الوطني) وفرضوا قيادات تقليدية طائفية في المجالس التي أتفق على تشكيلها بين الهيئة والحاكم مثل مجلس الصحة، مجلس المعارف، والمجلس البلدي.
لعب الانجليز على التناقضات بين هيئة الاتحاد الوطني والحاكم المحلي، مصورين كل مكسب للهيئة أنه خسارة للحاكم واقتطاع من سلطاته، في حين أنهم صادروا كل السلطات المحلية. وعندما جاء ت اللحظة المناسبة انقضوا على هيئة الاتحاد الوطني ونكلوا بزعماءها وحاكموهم بإسم الحاكم.

عوامل الاندماج في مواجهة الشرذمة

كانت التطورات الموضوعية تفعل فعلها في الاندماج الاجتماعي بين ابناء الطائفتين وما بين ابناء الاغلبية العرب والاقلية من اصول ايرانية. لقد تجاور الجميع على كراسي الدراسة، وفي مواقع العمل وفي المؤسسات الاهلية من الأندية والجمعيات وتنظيمات سياسية سرية وتنظيمات العمل النقابي. ولقد أسهمت هذه المؤسسات والحركة السياسية والحركة الثقافية في خلق بنى فكرية وثقافية وقيم تتجاوز الانتماء الطائفي إلى الانتماء إلى الوطن. وتتجاوز المفاهيم الطائفية إلى مفاهيم سياسية وطبقية (صراع طبقي، إشتراكية، قومية عربية...الخ) ولا يعني ذلك أن الاندماج الاجتماعي قد تحقق بشكل نهائي لا رجعة عنه، فقد ظلت العوامل الموضوعية والسياسات الرسمية التي لها مصلحة في تغذية الانقسام الطائفي والقومي تفعل فعلها.

ظلت قوى التحديث والمتمثلة في القوى السياسة الحديثة والمؤسسات التوحيدية مثل الجمعيات أو الاندية الثقافية، والمفكرين والادباء والمثقفين التنويريين يعانون من العسف والتهميش وعندما تجذرت قوى التحديث والتوحيد، في مرحلة ما بعد الاستقلال وخصوصاً المرحلة البرلمانية، ووجهت بالعسف الشديد بدعم القوى الدينية، ذات المنحى الطائفي وليس التوحيدي من خلال دعم الجمعيات الدينية وفتح المجال أمامها في الصحافة والاعلام وغض النظر عن نشاطاتها السياسية المستترة، وهنا بذرت بذور الطائفة السياسية التي نعيشها اليوم.

ومما فاقم الامر تحول الدولة، من الدولة العادلة بين أبناء الوطن الموحدة لابناء الشعب والتي ينصهر في أجهزتها أبناء الوطن بغض النظر عن

أصولهم وهوياتهم وإتجاهاتهم، إلى طرف في الصراع أو جعل الدولة بمثابة ساحة لتوزيع المصالح الفئوية وتامين الولاء.

أما البعد الاخر في سياسة الدولة فهو في تعاطيها مع المجتمع وقواه. ظلت الدولة في البحرين تتعاطى مع قوى المجتمع من خلال رجالات الدين وكبار العائلات، وإلى حد ما رجال الأعمال في القضايا الروتينية كما في القضايا الخطيرة. وبدءا من عدم التوافق بين الحكم وهيئة الاتحاد الوطني في الخمسينات، حتى القطيعة بين الحكم ولجنة العريضة، في التسعينيات ظلت سياستها عدم الاعتراف بقوى التحديث والاندماج. وبالمقابل أستمرار التعامل مع الوجهاء وممثلي الطائفتين من رجال الدين وغيرهم وكبار التجار باعتبارهم يمثلون فئات من الشعب وليس الشعب.

مفاقمة الازمة الدستورية

شكلت العريضة النخبوية في اكتوبر ١٩٩٢ والعريضة الشعبية في نوفمبر١٩٩٤، مبادرة شجاعة ليس فقط لكسر الصراع بين الحكم والمعارضة بل اختراقاً للاصطفاف الطائفي الذي تعزز في غياب آليات العمل الديمقراطي الوطني وتغييب القوى السياسية الحديثة. لقد توافقت مختلف القوى السياسية وشخصيات قيادية في الطائفتين من رجال دين وناشطين سياسيين وغيرهم على مطلب العودة إلى الحكم الدستوري، وتصفية لأكثر أثار المرحلة الماضية خطورة. ومرة أخرى لم يتم التحاور مع هذه القيادات التوحيدية بل العكس من ذلك، اتجه إلى القيادات التقليدية والتي فقدت تاثيرها على الشارع. وترتب على استخدام القوة في مواجهة الاحتجاجات أنها عمقت الشعور لدى الشيعة بالاستهداف والتمييز

وعمقت لدى جمهور السنة الخوف على ما يوحى لهم بانها إمتيازات. ولولا أن رموزا من الطائفتين من مختلف الاتجاهات السياسية قد عمدت الى العمل معاً سواء في تبني العريضة أو غيرها، وتمسكت بالمشروع الاصلاحي وذلك باستعادة العمل بالدستور، لكان الاستقطاب قد أخذ مداه.

وهنا يجب تذكير العديد من الشخصيات والكتاب الذين يذرفون دموع التماسيح على الوحدة الوطنية اليوم أن يراجعوا سجلهم ومواقفهم طوال سنوات الازمة. لقد وصموا المعارضة بالطائفية والتبعية والارتهان لقوى خارجية ووصفوا جمهور المحتجين والمطالبين بعودة العمل بالدستور بانهم رعاع وغوغاء. ونظر أحدهم لما يجري "بانه أحتجاج الريف المتخلف المحافظ على حركة التحديث" وفي حين وصمت أعمال الاحتجاج والتي تتخذ أحياناً طابع العنف والتخريب للمرافق العامة (رغم الشكوك في من يقوم بها فعلا ورغم أن ذلك يحدث في أرقى المجتمعات الديمقراطية) جرى السكوت عن العنف الرسمي المفرط والذي يفوق باضعاف العنف العفوي للجمهور. ولا يمكن المساواة في المسؤولية بين أفراد الجمهور وكثير منهم تحت السن القانونية ومن يفترض فيه المسؤولية في حماية النظام والقانون. وفي الوقت الذي شحذ هؤلاء أقلامهم وألسنتهم في فقدان ضحيتين من رجال الامن فقد سكتوا عن أكثر من أربعين ضحية من المواطنين العزل، هذا عدا الالاف من ضحايا التعذيب والنفي والاعتقال التعسفي والسجن الظالم والفصل التعسفي والمطاردة.

واذا كنا هنا لا نضع انفسنا بموقع القاضي او من يطالب بالحجر على الراي الآخر، فإن من نظّر لحقبة القمع والانتهاكات والتمييز لا يحق له إعطاء المواعظ حول الوحدة الوطنية ومستلزمات الديمقراطية.

عام على الميثاق عام على العودة إلى الوطن

منذ أن تسلم صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الحكم، كنا نرصد تحولات إيجابية سواء فيما يتعلق بالخطاب الأميري أو المبادرات الأميرية، لكن ركاما من فصول الصراع بين الحكم والشعب قد خلق فجوة كبيرة بين الطرفين وجعل الشك في نوايا الحكم هو السائد. لذلك فبالرغم من التغيير في الخطاب الاميري والمبادرات الإيجابية فقد ظل الشك هو السائد.

عندما صدر العفو الأميري عن المعتقلين السياسيين والمنفيين السياسيين فقد ترافق ذلك مع إجراءات محبطة. لقد أجريت مقابلات غير أمينة مع من أطلق سراحهم وأهاليهم، أظهرتهم وكانهم مجرمون بحق وطنهم وأميرهم.

كما إن قرار العفو عن المنفيين السياسيين قد تبعه نشر قائمة ب ٢٨٩ منفياً فقط، مما جعل المئات من المنفيين الآخرين يصابون بإحباط شديد.

المنعطف الكبير

تعتبر ندوة نادي الخريجين حول الميثاق في ٢٢ يناير ٢٠٠١ برأيي منعطفا مهما. لقد إرتفع صوت الشعب من خلال النخبة إلى المنتدين على المنصة ومن المتداخلين في القاعة مطالبين سمو الامير بالمضي قدماً في مشروعه الإصلاحي والإستجابة لمطلب الشعب بان تكون مبادراته حاسمة وقاطعة ومن أهم ما طرح حينها:

١- أن يكون العفو شاملاً وغير مشروط ليشمل المعتقلين والسجناء

السياسيين وجميع المنفيين السياسيين، وهو ما كان. فعمد الأمير إلى إصدار عفو عام شامل وغير مشروط.

٢- أن يكون الميثاق آلية للعبور إلى تفعيل الدستور وليس بديلاً للدستور وبهذا فإن جميع الضمانات التي قدمها الدستور سواءاً من حيث حقوق المواطن، أو إستقلالية السلطات الثلاث وتعاونها، أو السلطات المناطة بالمجلس الوطني المنتخب ومنها اختصاصه بتعديل الدستور، يجب أن لا تنتقص.

وهكذا فإن مشروع الإستفتاء على الميثاق، قد إرتبط بحراك سياسي مكثف وواسع، حتى صدر عن سمو الأمير وممثل الحكومة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة التطمينات المطلوبة لسيادة الدستور.

قلبنا على الوطن

كنت في المنفى كغيري من مئات المنفيين أتابع التطورات المثيرة التي يمر بها وطني. وكنت أساهم بالرأي فيما يجري من تشاور. لأول مرة تتحرل أسلاك الهاتف بهذه الوتيرة، ولأول مرة كنا نتبادل الحديث مع أخوة لنا وطنيين وفاعلين في الساحة من مختلف الإتجاهات بحرية وإطمئنان بعد الخطاب الأميري السامي في عيد قوة دفاع البحرين ال ٣٣ والتي أعلن فيه العفو العام. إتصل بي الأخ راشد الجودر معد برنامج "للحوار صلة" الذي يقدمه الإعلامي المتميز غازي عبدالمحسن وسألني إن كنت مستعداً للحديث مع تلفزيون البحرين حول العفو العام والإستفتاء على الميثاق. رددت وأنا مندهش فعلاً هل تعرف من أنا؟ وهل أنتم مستعدون لنقل ما

أقول بامانة؟، فرد بالإيجاب وقال هل تريد الرد حالاً أم تفكر في الأسئلة؟، فرددت بالقول أريد الرد حالاً، لأن القناعات راسخة .أذكر أنه إلى جانب ردي على السؤال، فقد إنتهزت الفرصة للرد على هؤلاء الذين كالوا الإتهامات الظالمة ضد المنفيين وكأنهم إختاروا المنفى المريح وإنهم عملاء لدول وأطراف خارجية إلى آخره من الهذر الفارغ. يقول الشاعر التركي الكبير ناظم حكمت "تسألني يا صديقي عن المنفى إنها مهمة صعبة جداً لا أستسيغها".

العودة إلى أحظان أمي

عندما وطئت قدماي أرض الوطن سألني مراسل مونت كارلو ما هو شعورك الآن فرددت بعفويةً "لقد عدت إلى أحضان أمي رحمها الله". هذا الشعورالدفاق، بدأ ونحن في سوريا وهي وطننا الثاني كأي أرض عربية ولكن يظل الوطن هو الوطن. أقول صادقاً كان يراودنا الشك، ومع إقتراب طيران الخليج من الشاطىء السعودي علت الزغردات لإعتقادنا أنها البحرين، مع هبوط الطائرة على ارض الوطن، إرتفع وجيب القلب، وما إن خرجنا من الخرطوم إلا وشلة من الأحباب تحتضننا وكأننا في حلم "أم خالد، زكية أبل، موسى الموسوي" وغيرهم، عندها إطمئنت قلوبنا. ورغم تاخير ساعة للموافقة على نزولنا إلا أننا ونحن في المطار محاطين بالأصدقاء والحديث ذو شجون. لكن المفاجاة الكبرى التي لم نتوقعها هو في هذه الجماهير المحتشدة التي تلقفتنا حال خروجنا من قاعة الوصول وحملتنا على الأكتاف ورفعنا علم البحرين خفاقاً، وإرتفعت الهتافات

مدوية بحياة البحرين وحياة أبو سلمان. صدقاً لم أتوقع هذا الإستقبال العاطفي. ومن حسن الطالع أن منتخب البحرين لكرة القدم فاز لاول مرة على فريق الكويت وكان عائداً في ذات الوقت، وكان جمهور غفير بإنتظاره وإختلط الجمهورين، ولم لا ففرحة العائدين وفرحة إنتصار المنتخب هي فرحة واحدة لشعب البحرين.

عام مثير ومليء بالأحداث

اليوم وأنا أستعرض شريط الأحداث خلال سنة أولى ميثاق فإن زخماً هائلاً من الاحداث والتطورات تمر كشريط سينمائي أمام ناظري. تمازحني أم منصور وأنا لا أعود إلى البيت إلا بعد منتصف الليل منهكاً وآوي إلى الفراش سريعاً، "كنت أعتقد أنكم بعد رجوعكم إلى البحرين ستهدأون وتقرون في بيوتكم وتعوضونا عن سنوات الحرمان، لكن العكس هو ما يجري"، فاكتفي بالقول إن وطني وشعبي يطالبني برد الدين وتقديم مالدي من خبرة وأنا لن ابخل على هذا الوطن وهذا الشعب بشيء. إذا كان من علامة فارقة في الحدث البحريني فهي توافق إرادة الأمير وإرادة الشعب، وكما في المغرب ثورة الملك والشعب، فهي في البحرين ثورة بيضاء للأمير والشعب. من هنا فإن حرص كل الوطنيين من محبي البحرين بان يظل هذا التلاحم بين الأمير والشعب، وإذا ظهر أي تباين فإن الحوار كفيل بحل هذا التباين.

لقد عودنا سمو الامير من خلال مسيرة عام على حسه السليم بالإستماع إلى نبض الشارع، والإستعداد للتجاوب معه، وتطوير مبادراته للتجاوب

مع إرادة الشعب. هكذا رأينا تطور مشروع الميثاق من مسودته الأولى إلى صيغته النهائية، وكذلك تطور صيغة الإستفتاء عليه من المبايعة إلى إستفتاء الشعب وشمول المرأة في مبادرة جريئة، حلت إشكالية كبيرة، وكذلك التوضيحات من قبل صاحب سمو الأمير ووزير العدل للغموض المحيط ببعض فقرات الميثاق خصوصاً ما يتعلق بالعلاقة ما بين المجلس التشريعي المنتخب والمجلس الإستشاري المعين. كذلك الأمربالنسبة للعفو عن المعتقلين والمنفيين حيث تطور من عفو بقوائم وشروط إلى عفو شامل غير مشروط.

واليوم ونحن أمام منعطف مهم سيعلن عنه سمو الامير في ١٤ فبراير في الذكرى الأولى للميثاق ونحن نعيش أفراح الميثاق وأفراح العهد الزاهر لأبو سلمان، فإن شعب البحرين على ثقة بأن سمو الامير سيتجاوب مع تطلعات شعبه في قيام المملكة البحرينية الدستورية على غرار الملكيات الدستورية العريقة، حيث الشعب هو مصدر الشرعية والسلطات، والملك تجسيد لهذه الشرعية، ورأس مختلف السلطات. كما إن الشعب يتطلع إلى تعميق الإصلاح الشامل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي لإصلاح ركام خمسة وعشرين عاماً وهذا حديث آخر.

مجلس التعاون الخليجي والركن الشعبي المفقود

يجتمع في مسقط قادة دول مجلس تعاون دول الخليج العربية أو ما اضحى يعرف بمجلس التعاون الخليجي، في قمتهم الثانية والعشرين.
وبهذه المناسبة فقد تناول العديد من السياسيين والكتاب مجلس التعاون الخليجي، وهذا شيء طبيعي خصوصاً في غياب مؤسسة تابعة للمجلس يتم فيها التعبير عن رأي الشعب ونخبه في هذا المجلس.
لا ادري اذا كانت هذه الكلمات العجلى سيلحظها اي من من المسؤولين الخليجين، لكن الواجب الوطني دفعني اليها كما دفع العديد من الغيورين للكتابة وليس لديهم سلاح سوى الكلمة. قام مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايو ١٩٨٠ حيث التوتر الامني والعكسري يتصاعد بين العراق وايران، ونذر الحرب تطل على المنطقة برمتها، فكان دافع الامن الجماعي المحفز الاساسي لقيام المجلس لكن مجلس التعاون الخليجي هو ايضا ثمرة علاقات قائمة متشابكة ربطت ابناء هذه المنطقة وعائلاتها الحاكمة ومناطقها، وتراوحت الطموحات بين جزيرة عربية موحدة كما طرحتها بعض تنظيمات المعارضة واتحاد كونفدرالي خليجي كما طرحته بريطانيا قبل انسحابها من الخليج في ١٩٧١.
تضمنت ديباجة النظام الاساسي للمجلس تطلعات ابناء الخليج العربي ونخبة السياسين:
" ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة، وانظمة

متشابهة اساسها العقيدة الاسلامية، وايماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين واقتناعا بان التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للامة العربية".

"واستهدافا لتقوية التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل، وصولاً الى وحدة دولها تمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الى تحقيق تقارب اوثق وروابط اقوى".

"وتوجيهاً لجهودها الى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية وافقت دول مجلس التعاون على انشاء مجلس يسمى مجلس التعاون".

بالطبع لو تمعنا في واقع الحال بعد اكثر من ٢١ عاما على قيام مجلس التعاون والهدف المطروح "وصولاً الى وحدة دولها" لاصبنا بالاحباط لاننا لا نسير على طريق التوحيد حتما ولكن العزاء هو في اننا لا نسير على طريق القطيعة واقامة الاسوار.

وما يعنيني هنا انه ما دام القادة المؤسسون لمجلس التعاون قد انطلقوا في مشروعهم من الاستجابة لتحقيق طموحات شعوبهم، فانه لا بد من المشاركة الفعلية – للشعوب في تاسيس المجلس، وتسييره وتطويره. واذا اعذرنا القادة في تغييب ممثلي او نخب هذه الشعوب في التاسيس نظراً لالحاح المشروع وضرورة تاسيسه من القمة، فاننا اليوم وبعد ٢١ عاما نرى ان واقع الحال في تغييب المشاركة الشعبية مقيم في المجلس. فهل هذا شيء طبيعي؟ وهل يخدم ذلك مصلحة المجلس ومشروعه الوحدوي.

المشاركة الشعبية هل هي ضرورية؟

اذا نحينا التاريخ القديم جانبا وركزنا على التاريخ المعاصر فان مشروع وحدة منطقة الخليج العربي او الجزيرة العربية هو مشروع للنخب والتنظيمات السياسية قبل ان يكون مشروع الانظمة. إن حركة القوميين العرب وهي تتعاطى مع منطقة الخليج العربي قد اقامت تنظيمها كفرع للخليج العربي، له قياداته الخاصة وبرنامجه الخاص وفي لبه وحدة الخليج العربي، وعلى هذا المنوال سارت التنظيمات السياسية القومية واليسارية في مختلف مناطق الخليج، بما في ذلك التنظيمات العمانية التي وضعت وحدة عُمان الطبيعية كحلقة اولى نحو الوحدة الخليجية.

ورغم اعتراض تنظيمات المعارضة على المشروع حين قيامه، الا ان ذلك ليس رفضاً لجوهر المشروع، بل رفضاً لقصوره عن الوحدة التامة المنشودة ورفضا لاداته السياسية. كما انه كان تعبيراً عن حالة العداء المستحكمة حينها بين قوى المعارضة والانظمة. لكنه مع تراجع حالة العداء تلك وقيام المصالحة بين المعارضة والانظمة كما حدث في السعودية وعُمان والبحرين (بغض النظر عن اسلوبها ومداها) فقد تغيرت لهجة خطاب المعارضة ورؤيتها ورأينا انها حريصة على تطوير مجلس التعاون واستمراريته. لذا لا خوف من المشاركة الشعبية على مجلس التعاون بل العكس الصحيح فالمشاركة الشعبية ضرورية.

وهنا نطرح نقطة اخرى وهي ان المشاركة الشعبية سترسخ بنيان مجلس التعاون، وتعطيه حصانة بعدم الانفراط كما آلت اليه اتحادات عربية

اخرى، وستمنحه الشرعية التي يحتاجها، وستكسبه ديناميكية وحيوية يحتاجها بعد ان كلسته البيروقراطية والروتين والتكرار الممل، لقرارات لا تنفذ وعبارات انشائية بدون محتوى.

لو اجرى استفتاء للرأي بين ابناء الخليج، وهناك ما يشبه بالاستفتاءات من خلال البرامج الفضائية المبثوثة على الهواء هذه الايام، والتي تناولت المجلس، لوجدنا ان غالبية ابناء الخليج لا تشعر بارتباطها بالمجلس وما يدور فيه ولا تشعر ان الكثير قد تحقق لصالحها، وهذا طبيعي لانها مغيبة عن المشاركة، وبالتالي فان اولوياتها ليست اولويات المجلس وهواجسها ليست هواجس المجلس. لكن ذلك لا يعني انها ترفض الوحدة ولو في ادنى اشكالها كما هي ممثلة في المجلس، بل العكس فهي تريد شكلاً ارقى ومحتوى اعمق ومدى اوسع للمجلس.

كيفية المشاركة الشعبية؟

يطرح السؤال هنا، كيف يمكن تجسيد المشاركة الشعبية وهي مفقودة في معظم دول المجلس، وهي محدودة الآن بالكويت ممثلة بمجلس الامة والذي تثار حوله انتقادات شتى؟.

بالطبع فطموحات ابناء الخليج هو المشاركة السياسية في بلدانهم اولاً واذا كان هناك من شك فلتستفتى هذه الشعوب كما استفتي امير البحرين شعبه فجاءت النتيجة واضحة لا لبس فيها ٩٨,٤٪ لصالح المشاركة. ولكن هل يتوجب على المجلس الانتظار حتى تتحقق المشاركة في جميع دول المجلس

وتقام فيها مجالس نيابية، تتوج بمجلس خليجي على غرار البرلمان الاوربي؟

لا شك ان ذلك هو الطموح الشعبي، لكن ذلك غير ممكن حالياً، فلنفكر بوسائل بديلة.

طرح مجلس التعاون صيغة المشاركة من خلال المجلس الاستشاري الذي يتشكل من ٦ ممثلين عن كل دولة تختارهم حكوماتهم، وحصر صلاحياتهم بابداء المشورة فيما يحال لهم من امور من قبل الامانة العامة. لا شك ان هذه صيغة تجاوزها الزمن، ولم تجد استجابة لدى ابناء المجلس.

الحل بنظري هو تبني صيغة انتقالية تبنتها منظمات اقليمية مثل مجلس الوحدة الافريقية، وان كنا نامل بصيغة ارقى لان العلاقات التي تربط دول المجلس هي اقوى بكثير من الروابط التي تربط اعضاء منظمة الوحدة الافريقية. يقوم نظام المشاركة في منظمة الوحدة الافريقية على مشاركة المنظمات الافريقية غير الحكومية، كاعضاء مراقبين في مؤتمرات واجتماعات ولجان منظمة الوحدة الافريقية كمراقبين لهم صفة استشارية. وهذا نظام معمول به في الامم المتحدة. ورغم كونها استشارية الا انها تمثل قطاعات من الشعوب الافريقية ومثال ذلك اتحاد الحقوقيين الافارقة، واتحاد المحامين الافارقة وغيرهم.

صحيح انه ليس لدينا منظمات او اتحادات خليجية غير حكومية باستثناء منتدى التنمية الخليجي، لكن ذلك ليس راجعاً لفقدان الرغبة او الحماس لدى النخب الخليجية، بل أن ذلك عائد الى محاربة الانظمة الخليجية لهذه

المنظمات ومتى ما رفع هذا المنع وبقليل من التشجيع لقيام هذه المنظمات في دول المجلس واتحادها على مستوى الخليج فسنرى تحقق ذلك في زمن قياسي.

أما الصيغة الاخرى والتي تكمل الصيغة الاولى، وهي متحققة في الاتحاد البرلماني العربي، فهي قيام مجلس تشريعي خليجي، من ممثلين منتخبين عن البرلمانات ومجالس الشورى في دول المجلس. وقد يعترض البعض هنا في ان مجالس الشورى معينة وهي اغلبية وبالتالي فالمجلس التشريعي الخليجي لا يمثل الشعوب بل من عينوه من الحكام.

ردي هو ان الاتجاه العام نحو مجالس منتخبة بدلاً من تلك المعينة فالى جانب الكويت، فالبحرين وقطر تتجهان نحو اقامة مجالس منتخبة بدلاً من مجالس الشورى. كما ان اعضاءا منتخبين من مجالس الشورى هم اكثر تمثيلاً من اعضاء المجلس الاستشاري المعينين.

واملنا ان تحذوا دول المجلس الاخرى نحو اقامة مجالس تشريعية منتخبة.

هناك وسيلة ثالثة للمشاركة الشعبية وهي الاستفتاءات والمعمول بها في الاتحاد الاوربي. فبالنسبة للقضايا الكبرى مثل اتفاقية ما سترخت للوحدة النقدية، فقد جرى الاستفتاء عليها من قبل الشعب في كل بلد عضو. وهكذا يمكن لمجلس التعاون ان يستفتي ابناء شعب الخليج على الاتفاقيات المهمة القادمة، وبذلك يكسبها شرعية ودعماً.

الخلاصة

في هذه العجالة اردت ان اطرح بعض الافكار للنقاش بموضوعية وواقعية، واملي ان تثير بذلك نقاشاً مطلوباً ورأياً عاماً يسمعه الحكام. واملي ان تبادر بعض المنظمات غير الحكومية في بلداننا الخليجية للدعوة الى اجتماع لمناقشة المشاركة الشعبية في مجلس التعاون فمن يعلق الجرس؟.

قواعد الاختلاف في المجتمع الديمقراطي
دور السياسي ودور الصحافي

في بادرة ايجابية وخطوة مهنية صحيحة، اجريت سلسلة من اللقاءات الصحافية مع قيادات سياسية ودينية بمختلف اتجاهاتها ومنهم رئيس جمعية الوفاق الوطني الاسلامية الشيخ علي سلمان، والشيخ سليمان المدني، ورئيس جمعية العمل الاسلامي (تحت التاسيس) الشيخ محمد علي المحفوظ، ورئيس جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي احمد الذوادي. وقد سبق ان اجريت لقاءات صحافية مع قادة الجمعيات السياسية الاخرى. وقد جاءت اللقاءات مع قيادات الجمعيات السياسية الاربع المقاطعة للانتخابات بعد ان ضجت بالشكوى لتحيز الصحافة البحرينية ضد الجمعيات الاربع والتعتيم على مواقفها وبياناتها في وسائل الاعلام.

ولم تقتصر فائدة هذه اللقاءات على تسليط الضوء على موقفها من الانتخابات بل غاصت عميقاً، واطلعت الجمهور على خلفيات هذه الجمعيات وطبيعتها ورؤيتها المستقبلية، وكان من الواضح ان هذه الاضاءة استفزت عدداً من السياسيين والصحافيين خصوم الجمعيات الاربع والذين اعتادوا احتكار الحقيقة والتحدث باسم الوطن بزعم انهم يعرفون مصلحته من دون غيرهم، فاستل هؤلاء خناجرهم، عفواً اقلامهم، ونزلوا طعناً في هذه الجمعيات وقياداتها. بعضهم فتح ملفات المخابرات القديمة ليسرد قصة بوليسية عن تآمر «الجبهة الاسلامية» للاطاحة بالحكم في البحرين، ويعتبر أن (جمعية العمل الاسلامي) ما هي الا امتداد لتلك الجبهة وان لها اجندة سرية، وكذلك الامر بالنسبة لجمعية الوفاق الوطني الاسلامي، والدليل على ذلك استمرار مجموعة من الاشخاص في التمسك بـ «حركة احرار البحرين الاسلامية»، اما ما يعتبره الصحافي

«توبة» الجمعيتين الاخريتين (جمعية العمل الوطني وجمعية التجمع القومي) عن مشروعات للاطاحة بالحكم كما كانت تؤمن بذلك في السابق فانها ليست توبة نصوحا، لانها بكل بساطة لم تعد لديها قواعد، تبخرت هكذا!! هذا الكلام بكل بساطة تحريض للنظام السياسي ضد جمعيات سياسية شرعية لها قواعدها وثقلها، وكانها دعوة للعودة للمربع الاول من المواجهة التي خيمت على البحرين، وجاء المشروع الاصلاحي لعظمة الملك مستجيباً لرغبة شعب البحرين ليخرجنا منه، وتتجاهل التغييرات الهائلة في مواقف المعارضة والحكم جميعاً.

ثم تتالت الكتابات المسمومة، اذ وصف احد الكتاب موقف «جمعية العمل الوطني» اليسارية في تحالفها مع الجمعيتين الاسلاميتين بانه موقف انتهازي رخيص، وشمتت بهذا اليسار الذي خسر كل شيء مستشهداً بتصريح الشيخ سليمان المدني، والذي «حرّم التحالف مع اليسار» وهو يعرف ان لا مكان للشيخ المدني في معادلة التحالفات الحالية.

وتبارى الكثير من المتحمسين للمشاركة، قيادات سياسية وصحافيين- ويصعب التفريق بينهم لان هؤلاء القادة تحولوا الى صحافيين، وتحول الصحافيون الى قادة سياسيين- في تشويه مواقف الجمعيات وقياداتها. احدهم من «اليسار» علل موقف المقاطعة بانه نتيجة عبادة الشخص من قبل قواعد هذه الجمعيات، اما زعيم الشيوعيين السعوديين التائب عن شيوعيته، فقد مضى بعيداً حين اتهم احد قادة المعارضة بانه مصاب بالصرع في ايام الطفولة، وكان بالامكان اقامة دعوى جنائية ضده، ويبدو انه انجز بناء الدولة الديمقراطية في السعودية ليتفرغ الى توجيهنا لبنائها في البحرين.

الكثير من هؤلاء الكتاب نصبوا انفسهم مدعين وقضاة في ذات الوقت لمحاكمة المعارضين وتجريمهم بالخيانة العظمى للوطن والبرنامج الاصلاحي. فتحوا

صفحات التاريخ بانتقائية شديدة ليثبتوا ان متطرفي الامس هم متطرفو اليوم متجاهلين اختلاف الظروف وان الجميع تغير: المعارضة والحكم، وهذا ليس مقتصراً على البحرين، فممثل جبهة تحرير ظفار في القاهرة يوسف العلوي هو وزير خارجية سلطنة عمان، واحمد الربعي احد قياديي الحركة الثورية، اضحى وزيراً ونائباً لدورات مختلفة. ولن نستغرب مستقبلاً اذا ما تطورت تجربة البحرين ان يتبوأ قادة المعارضة مناصب وزارية من دون التخلي عن قناعاتهم وجمعياتهم وانتمائهم السياسي.

مغادرة الماضي واستشراف المستقبل

اثر وصول صاحب العظمة الشيخ حمد الى الحكم في ٦ مارس/آذار ١٩٩٩، واثر كلمته الاولى ذات الدلالات الايجابية، سارعت المعارضة الى دعوة مؤيديها الى ايقاف الاعمال الاحتجاجية من مظاهرات وغيرها. وعلى امتداد فترة التجريب والاختبار التي استمرت حتى اعلان العفو العام في اعلان الصفح العام في فبراير ٢٠٠١ تعاطت تنظيمات المعارضة بايجابية مع الحاكم الجديد. كما انها وبعد اعلان العفو العام رمت بثقلها وراء المشروع الاصلاحي، وكانت احدى علاماته ميثاق العمل الوطني، وقد شاركت شخصيات وطنية مقربة منها في لجنة صوغ الميثاق، وجاء انسحابها من اللجنة ليسهم ايجابياً في تحسين صيغة الميثاق بطرحها البديل الافضل والذي اخذ ببعضه. ما كان لميثاق العمل الوطني ان يحوز على ٩٨,٤٪ لو لا ترويج ودعم قوى المعارضة، بعد ان تلقت وتلقى شعب البحرين التاكيدات بالحفاظ على المكتسبات التي تحققت في دستور ١٩٧٣.

الشيء الاكيد الذي نامل ان يتكرس هو ما بدا قبل الاستفتاء على الميثاق من حق الاعتراض على ما نراه خاطئا من مشروعات الحكم، سواء أكان ميثاقا ام دستوراً ام قانونا او قراراً. وقد ثبت ان هذه الاعتراضات طورت المشروع

الاصلاحي ذاته. المؤسف ان البعض ما زالوا يعيشون بعقلية الماضي وهي تقديس كل ما يصدر عن النظام السياسي، ويخونون كل من يعارضه وكانهم يختزلون الوطن في الحكم ويطابقون بينهما. لقد عز عليهم بروز قوى سياسية شرعية وشخصيات فاعلة في الساحة تتعاطى مع الحكم بصدق واستقلالية، وبذلك فقدوا احتكارهم للحقيقة كما يتصورونها، واذا كنا نريد ان نؤسس لنظام ديمقراطي تعددي، فان من اوليات اسسه ضرورة الاختلاف في الرأي والمواقف السياسية، واحترام ذلك ما دام يتم في اطار النظام الديمقراطي الذي ارتضيناه جميعاً، والذي نسعى لتحقيقه.

ان مقاطعة الجمعيات الاربع للانتخابات والقوانين التي انهمرت علينا كالحجارة من سجيل، يندرج في هذا الاطار، بل ويعطيها صدقية، والا اصبحنا مثل الانظمة العربية الاخرى ذات البرلمانات الشكلية والدساتير الشكلية والاحزاب الشكلية.

لقد اكد صاحب العظمة في لقاء الجمعيات السياسية اننا لا نحتاج الى الحرية فقط بل الى الديمقراطية ويعني قيام دولة المؤسسات، واشاد بوطنية الجمعيات الاربع المقاطعة وقياداتها، واكد على حقهم في التعبير عن آرائهم في وسائط الاعلام المختلفة.

من هنا مبادرة صاحب العظمة باصلاح ما افسدته وزارة الداخلية بالغائها ندوة الجمعيات الأربع في نادي العروبة يوم ١٨ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٢، والسماح بها مجددا في ٢١ سبتمبر/٢٠٠٢، ويبدو أن اكثر المتحمسين للنظام السياسي هم من يلحق الضرر بهذا النظام، اذا اتفقنا على ان النظام السياسي المنشود هو ثمرة للمشروع الاصلاحي يتطلب تغييرات جذرية وجدلاً واسعاً واصراعاً سلمياً خلاقا، واجتهادا من الجميع ولكن على قاعدة الديمقراطية، وليس على قاعدة الاقصاء والتهميش والتخوين والاحتكار للحقيقة.

ما هو دور اليسار في عصر العولمة؟
تحالفات غير مسبوقة ومهام غير معهودة

تثير التطورات العالمية قدراً كبيراً من التناقض والارباك لمن يحاول أن يحللها تحليلاً منطقياً. شهدت سياتل في شتاء العام الماضي حدثا غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة الحديثة، في أقصى غرب الشمال الامريكي، والتي تعتبر جنة أمريكية من حيث مستوى ونمط الحياة فيها، حيث تحولت إلى ساحة صدام عنيف بين المحتجين على العولمة وعشرات الالاف من الشرطة والحرس الاتحادي الذي جاء يحمي مؤتمر منظمة التجارة العالمية. المفاجاة كانت في هذا الحشد الجماهيري غير المتوقع والذي لبى نداء التحالف ضد العولمة من موقعه على شبكة الانترنت. والمفاجاة الثانية هي هذا التحالف الذي جمع بين المدافعين عن البيئة وتنظيمات يسارية متعارضة وحركات نسوية واقليات وعمال غالبيتهم عاطلين عن العمل. الكثير من هؤلاء الأمريكيين والغربيين غير متضرر مباشرة من العولمة ومن سياسات منظمة التجارة العالمية والتي أضحت حكومة عالمية، ولكنهم وبوازع أخلاقي يدافعون عن ضحايا العولمة والمنظمة في العالم الثالث أساساً.

هذا المشهد سيتكرر وإن بدرجات أضعف وحشد أقل في براغ أثناء انعقاد دورة منظمة التجارة العالمية وجوتبرج مؤخراً أثناء انعقاد القمة الامريكية الاوربية. الخوف من تكرار الصدام دفع الحكومة الايطالية للتفكير في نقل قمة السبعه الاغنياء من مدينة جنوا إلى مكان ما منعزل في جبال الالب فقد

اثبتت الصدامات السابقة انها يمكن أن تشل القمة أو المؤتمر وأن تشكل ضغطاً نفسياً هائلاً على صناع القرار سادة العالم الجدد.

أما المفارقة الثانية فهي أنه في إيطاليا البلد التي احتضن أكبر حزب شيوعي أوربي، حزب صاحب أكبر كتلة انتخابية ٣٠٪ على مدى عقود الحزب والذي رغم تحوله إلى حزب ديمقراطي اجتماعي (حزب اليسار من أجل الديمقراطية) فقد ظل في خانة اليسار، ونجح تحت مظلة تحالف الزيتون أن يصل إلى الحكم ويبقى يحكم لمدة ٣ سنوات في ايطاليا ذاتها حتى أطاح تحالف اليمين بقيادة قطب الاعلام بيرلسكوني بتحالف الزيتون. أما الخطورة فتكمن في كون الفاشيين الجدد "الحزب الديمقراطي الوطني" واليمين المتشدد (رابطة الشمال) بقيادة بوسي والتي تطالب بفصل شمال إيطاليا الغني عن جنوبها الفقير، في قلب هذا التحالف. لقد شهدنا مثل هذا التحول في النمسا في وصول تحالف يميني يضم حزب الحرية بقيادة هايدر إلى الحكم في العام الماضي.

تكمن المفارقة في أنه في الوقت الذي تنمو فيه قوى وتتشكل تحالفات ضد العولمة ومنظمة التجارة العالمية، وبالطبع سياسات الدول الغربية التي هي محرك للعولمة ومنظمة التجارة العالمية، فإن نتائج الانتخابات في بلد ذا قاعدة يسارية راسخة وقوية، تدل على تحول الناخبين إلى اليمين الذي يعدهم بحلول سحرية لمشاكلهم المعقدة.

هذه بعض التحديات التي دفعت العشرات من الاحزاب الشيوعية واليسارية إلى اللقاء مجدداً فيما يشبه ورش عمل لتحليل ما يجرى والبحث عن سبيل للخروج من المازق الذي وجدت فيه الحركة الشيوعية

واليسارية نفسها منذ إنهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وتفكك المعسكر الاشتراكي.

عقد الاجتماع الأول في بروكسل في الفترة ٢-٤ مايو ١٩٩٩، وعقد الاجتماع الثاني في بروكسل أيضاً في الفترة ما بين ٢-٤ مايو ٢٠٠٠ وعقد الاجتماع الثالث في أثينا في الفترة ٢٢-٢٤ يونيو ٢٠٠١ ومن مراجعة بعض وثائق هذه الاجتماعات والتي هي موجودة على شبكة الانترنت (www.solidnet.org) يتبين لنا أن هناك تطوراً ملحوظاً في تناول الظواهر العالمية الجديدة ونضجا أكبر في تحليلها وابتعاد أكثر عن الخطابية. وهذا ليس عائد فقط إلى تطور الحوار بل إلى إنضمام محاورين جدد من خارج الدائرة المحدودة للمتحاورين. فإذا كان الحضور سابقاً مقتصراً على تنظيم سياسي لكل بلد، فقد انظمت تنظيمات أخرى من ذات البلد باعتبار تعددية الاحزاب الشيوعية واليسارية والعمالية في بعض البلدان حقيقة راهنة.

وتظل الصين الغائب الاكبر عن هذه الملتقيات. بالطبع فليس هناك تطابق في وجهات النظر بل هناك تباين في وجهات النظر حول قضايا مع توافق حول أهم القضايا كما يلي:

العولمة كمرحلة متقدمة من الرأسمالية

تمثل العولمة مرحلة جديدة ونوعية للرأسمالية، حيث يسير العالم نحو التحول إلى سوق مفتوح أمام الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات ومن سمات العولمة:

– لم تعد المؤسسات المالية الدولية وأهمها منظمة التجارة العالمية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤسسات توجيهية ورقابية للدول الاعضاء، أو التي تتلقى دعماً من هذه المؤسسات بل أضحت تملي سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة والتكيف بغض النظر عن نتائجها الكارثية، الاجتماعية.

– تراجع سيادة الدول لصالح المؤسسات المالية الدولية، والكتل الاقتصادية السياسية الثلاث (الولايات المتحدة، الاتحاد الاوربي، اليابان)، وإذا كانت التدخلات الاستعمارية أو الامبريالية السابقة معروفة، فقد كان يؤمل أن يدشن عصر التحرير سيادة الدول على مصيرها كما يتم تأكيده في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي عموماً. لكن الذي يجري هو عودة إلى عهد الاستعمار ولكن دون احتلال.

– الاندماجات الكبرى فيما بين الشركات الكبرى، بحيث أضحى هناك شركات عملاقة عابرة للقارات ومتعددة الجنسيات، بما يقوده ذلك إلى الهيمنة والاحتكار. فمثلاً تسيطر شركة بوينج الامريكية وإيرباص الاوربية على ٩٥٪ من صناعة الطيران المدني. إن دخل واحدة من هذه الشركات يساوي الدخل القومي لعدة دول من العالم الثالث.

– توسع التكتلات الاقتصادية القائمة وهيمنة قطب في كل منها بحيث أضحى هناك ٣ تكتلات اقتصادية سياسية كبرى هي (النافتا بقيادة الولايات المتحدة، والاتحاد الاوربي بقيادة المانيا، وأسيان بقيادة اليابان)، أما باقي التكتلات مثل المؤتمر الاسلامي أو جامعة الدول العربية، أو كتلة أمريكا اللاتينية، فهي مهلهلة ولا تمثل ثقلاً سياسياً أو اقتصادياً.

– ثورة المعلومات والاتصالات التي حولت العالم إلى قرية واحدة بالمعنى المجازي ولكن في الحقيقة فإن التواصل ناهيك عن الاندماج ليس متساوياً بل هو متنافر فهناك تلاحم بين حي منهاتن مع المنطقة الدبلوماسية (حي المال) في المنامة، بينما هناك إنفصام بين حي منهاتن مع حي هارلم (حي الزنوج) في نيويورك كما هو الحال في إنفصام حي رأس الرمان عن المنطقة الدبلوماسية في المنامة.

– والتواصل والانفصام ينطبق على البشر أيضاً. فهناك تتشكل مصالح ومفاهيم وقيم وسلوكيات عابرة للقارات تجمع بين فئات اجتماعية من مختلف البلدان والقوميات مثل فئة البانكيرز وفئة الأكاديميين.

– هيمنة اللغة الانجليزية (لغة المال والاعمال) على حساب اللغات الاخرى ونلاحظ ذلك في التحول إلى الانجليزية في بلدان الفرنكفونية .وهناك تراجع للغات غير الاوربية عموماً، بل وإنقراض لغات محلية مما يهدد الهوية الثقافية والحضارية والتعددية الثقافية والحضارية.

– التلوث البيئي على النطاق العالمي كما يتجلى في الاحتباس الحراري والتصحر والنينو، والذي وصل إلى حد الكارثة وما يحدثه من تقلبات مناخية مدمرة.

الكلام يطول حول العولمة وتجلياتها، لكنها كالقدر المحتوم تكتسح في طريقها كل معارض وتطبع بطابعها الكون كله، ومختلف مناحي الحياة. والعولمة ليست كلها شراً إن ثورة المعلومات والاتصالات، قد جعلت ذلك في متناول غالبية البشر وأحدث ذلك ثورة معرفية. وبالتالي فإنه بامكان

ضحايا العولمة الاستفادة من ذلك في تواصلهم وتكتلهم وإيجاد المنابر الالكترونية لطرح أرائهم وايصالها إلى العالم، ومثال ذلك عشرات الالاف من المواقع الالكترونية (websities).

الموقف من العولمة

بالرغم من الرؤية القاتمة لظاهرة العولمة فقد تطورت هذه الرؤية لتصبح أكثر توازناً. هناك اتفاق أن عملية العولمة الجارية طور متقدم من الرأسمالية العالمية، بما تحمله من شرور وأخطار على الشعوب وعلى الكادحين في العالم اجمع. والعولمة الجارية هي غير التواصل البشري والانفتاح بين الأمم وحوار الحضارات. وإذا كان التواصل غير المسبوق هو أحد نتائج أو سمات العولمة، فإن حرية إنتقال البضائع والاموال هو الحاصل بينما انتقال البشر وخصوصاً بين العالم الثالث والعالم الاول دونه حواجز يموت أمامها ضحايا الهجرة غير الشرعية كل يوم، وأدت وتؤدي العولمة بسماتها الحالية إلى نتائج سلبية أبرزها:

١- زيادة الهوة بين غالبية البلدان (بلدان الجنوب) من جهه ومجموعة صغيرة من البلدان (بلدان الشمال) من جهة ثانية في جميع نواحي الحياة. إن الدخل القومي لبلد مثل إيطاليا هو السادس في ترتيب الدول الصناعية، ويعادل دخل الدول العربية مجتمعة.

٢- إنه باستثناء الانتعاش الاقتصادي لعدد محدود من دول العالم الثالث (بعض الدول النفطية، وبعض دول شرق آسيا والصين)، فإن الغالبية العظمى من دول العالم تدهورت إقتصادياً وإجتماعياً وصحياً وسياسياً

وتعليمياً. إن البنية التحتية التي خلفها الاستعمار أو التي بنيت في سنوات الاستقلال الاولى وبدعم من المعسكر الاشتراكي حينها، تنهار. ونتيجة للتبادل غير المتكافئ فإن العجز التجاري يزداد، والعملة الوطنية تنهار وتتراكم الديون، بحيث أضحت خدمة الدين الخارجي تستنزف الكثير من الامكانيات، والعديد منها عاجز عن التسديد ويلجأ إلى مزيد من الاقتراض لتسديد خدمة الدين على طريقة "وداوني بالتي كانت هي الداء". وصل الوضع بدول نفطية مثل دول الخليج العربي إلى الاستدانه الخارجية والداخلية لمستويات خطيرة.

٣- في الوقت الذي تبشر فيه العولمة بنظام عالمي جديد تسود فيه قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والسلم الاجتماعي والاستقرار، والتعاون الدولي، فإن الواقع يقول انه يجرى تطبيق ذلك إنتقائياً من قبل القوى العظمى. نعم جرى التدخل في يوغسلافيا السابقة لانهاء السيطرة القسرية على البوسنة والهرسك، وأقيم فيها نظام ديمقراطي تعددي وفي ذات الوقت لازالت الدكتاتوريات تفرض على العديد من الشعوب، وفي ذات الوقت يستمر فيه دعم اسرائيل واحتلالها للاراضي العربية، وحرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني. إن الغرب ليس بريئاً من الحروب الاهلية في جنوب السودان والكونجو وسيراليون، وليبيريا، ومذابح رواندا وبورندي.

إن الصراعات على النفوذ بين الاوربيين والاميريكيين والصراعات على إحتكارات الماس والنفط تدفع بشعوب بأكملها إلى المحرقة.

٤- بدل أن يؤدي إنهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو إلى انهاء الحلف الاطلسي والنزعة العسكرية لدى الولايات

المتحدة، فقد أدى إلى العكس، أي تمدد حلف الاطلسي شرقاً إلى حدود روسيا وخوضه حروب التدخل في يوغسلافيا السابقة، وإقامة المزيد من القواعد والتعاون العسكري مع عدد من البلدان المرشحة لدخول الحلف.

كان هناك توافق في الاراء من أن الرأسمالية لاتتجه نحو الافضل كما كانت تبشر بذلك سابقاً، في ظل وجود معسكر إشتراكي منافس وبديل، بل أن الرأسمالية أثبتت قدرة عالية على التكيف والتطور. لذلك فإنه في الوقت الذي يتوجب فيه فضح العولمة بوضعها الراهن والنظام العالمي القائم، فإن إحباط هذه السياسات ناهيك عن إنتهاج سياسات بديلة يحتاج إلى وقت وجهود وقوى عديدة لم تزج في الميدان. لكن ردات الفعل العفوية كما ظهرت في سياتل وبراغ وجوتنبورج تبشر بوعي جديد جاري التشكل لمخاطر الرأسمالية العالمية الجديدة.

التحالف الاممي الجديد

بقدر ما خلقت وعززت العولمة والنظام العالمي الرأسمالي الجديد قوى، فإنها أطلقت أيضاً قوى معادية لها وأسهمت في بلورة وعي جديد لمخاطرها.

يسير الاتجاه العام نحو تقليص دور الدولة وهيمنتها على المجتمع، وإن كان ذلك يؤدي إلى نتائج متناقضة، ففي حين أنه يضعف سيطرة الدولة الامنية والسياسية فإنه في ذات الوقت يجعل الدولة في حل من مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجتمع فيما يتعلق بالتعليم والصحة

والخدمات الاجتماعية والعمل والضمان الخ.

ومع التعاون الكبير بين عالم وأخر بلد وأخر بل وما بين المدن والارياف في البلد الواحد، فاننا نلحظ تطور ما أضحى يعرف بالمجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني وتشمل هذه الاحزاب والنقابات والصحافة والجمعيات والروابط وحركة حقوق الانسان وحركة البيئة. والحركات النسوية والشبابية والاهلية وحركة الاقليات والشعوب والمجموعات الخاصة.

الملاحظ أيضاً التعددية في مؤسسات كل قطاع مثل تعددية الاحزاب اليسارية مثلاً وتعددية الاتحادات النقابية. وإذا كان البعض يرى في ذلك ظاهرة سلبية فإنه حيث تسيطر الدولة أو الرأسمالية على الحركة النقابية مثلاً فإن الافضل هو وجود تنظيم نقابي مستقل. إن الاصطفاف الطبقي لم يعد هو المعيار الوحيد في التحالف. فمثلاً حركات حقوق الانسان وحركات حماية البيئة ظاهرة جديدة وقوة يعتد بها.

إن من البديهيات التراجع الكبير في دور الاحزاب والتنظيمات الشيوعية واليسارية والعمالية، كما أن التعددية (وجود أكثر من حزب شيوعي أو يساري) حقيقة قائمة ولذلك فإن الحديث عن إستعادة هذه الاحزاب لعافيتها ودورها مشروع، ولكن غير كاف. ولم يعد بامكان هذه التنظيمات أن تدّعي لنفسها الدور القيادي. وكما أظهرت تجربة سياتل فإنه يمكن بناء على هذا التحالف العفوي، بناء تحالف من المتضررين من العولمة الحالية. وبالفعل طرأت هناك حاجة إلى لقاءات وطنية وإقليمية ودولية لقوى

المجتمع المتضررة من العولمة الحالية.

أي دور للاحزاب اليسارية

خلال اللقاءات الثلاثة والمساجلات المستمرة عبر أكثر من قناة وفي أكثر من مناسبة ومن على مختلف المنابر، فإن دور الاحزاب اليسارية مطروح وضرورة تحتمها همجية الرأسمالية المتوحشة، والتي تعد البشرية بالمن والسلوى وتطعمهم الزقوم. ولكن إذا كان للاحزاب اليسارية أن تلعب دوراً مؤثراً، فإنه يتوجب عليها أن تحدث تغييراً ثورياً في بنيتها وفكرها وأساليب عملها. وهناك تجربة عملية أمامنا فالحزب الشيوعي الايطالي، وهو أكبر الاحزاب الشيوعية الاوربية وأرسخها وكان يحصل على أكبر نسبة أصوات إنتخابية منفردا بحدود ٢٧٪، لكنه عانى في الثمانيات من التراجع المستمر وقرر التحول إلى حزب ديمقراطي إشتراكي (تحالف اليسار من أجل الديمقراطية) وحدث فيه انشقاق لتشكل بدوره حزبين (الحزب الشيوعي الايطالي الجديد، الحزب الشيوعي تحت التاسيس). وقد نجح حزب (تحالف اليسار من أجل الديمقراطية) في إقامة تحالف الزيتون مع أحزاب وقوى أصغر ووصل الى الحكم عام ١٩٩٦. لكنه وهو في الحكم لم يستطع أن يغير في بنية الدولة أو التحولات المفروضة من قبل الاتحاد الاوروبي والتي أضرت بالكادحين الايطاليين وبالجنوب الايطالي المتخلف وبالمزارعين الايطاليين. ولم يستطع تحالف الزيتون أن يفي بوعوده الانتخابية، وهاهو تحالف اليمين بقيادة برلسكوني يسقطه من الحكم. الخيار الاخر والذي تطرحه بعض الاحزاب اليسارية بجراة وخصوصاً في إيطاليا وأسبانيا، هو ضرورة إعادة النظر في البنية والبرامج وأساليب

العمل والعلاقات مع القطاعات والمنظمات الجماهيرية (النقابات، الشباب، النساء، المثقفين الخ). وبالرغم من أن البعض توصل إلى تشخيص المرض، فإن علاج المريض لايزال محل جدل. إن هناك تشخيصاً للسلبيات مثل الجمود العقائدي، والبيروقراطية، وشيخوخة الاحزاب وعزوف الجماهير عنها، وهبوط المعنويات، ولكن ليس من بين هذه الاحزاب من استطاع النهوض من كبوته وتقديم نموذج للتجديد الفعلي.

البحرين نموذج مصغر

قد تكون النقاشات الدائرة في البحرين اليوم وفي ظل الانفتاح والعلنية، حول دور اليسار وتنظيمات اليسار مثلاً لما يجري في العالم، خصوصاً وأننا نمر في مرحلة جديدة كل الجدة هي محك لامكانية اليسار في استثمارها والاسهام فيها إيجابياً لصالح ترسيخها وتعزيز التحول الديمقراطي نحو بناء دولة النظام والقانون المستندة على الحكم الدستوري والمشاركة الشعبية الفاعلة.

وإذا كانت الحوارات الجدية والمسؤولة لم تبدأ بعد، بل أن المناوشات والنكايات السياسية هي ما ظهر إلى السطح، فإن المطلوب فعلاً هو حوار مسؤول يتناول تجربة اليسار السابقة، ومشاكل كل اليسار، والافاق المفتوحة.

البحرين - اليسار والحركة العمالية

منذ تسلم سمو الأميرالشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في ١٩٩٩/٣/٦ خلفاً لوالده، والذي حكم البلاد منذ ١٩٦١/١٢/١٦، والبحرين تشهد تطورات دراماتيكية. شهدت السنة الاولى من حكمه مبادرات إيجابية. لقد أصدر سمو الامير عفواً محدوداً شمل ٧٨٩ معتقلاً سياسياً وحوالي ٣٠ عائلة منفية. كما لوحظ وجود هامش لحرية التعبير، فقد سمح بإقامة ندوات لاسابق لها حيث تمت مناقشة القضايا العامة دون التعرض لعقوبات، كما فتحت الصحافة أمام تعليقات إنتقادية للحكومة.

وبمناسبة العيد الوطني في ١٦ ديسمبر (ك ا) ١٩٩٩، القى سمو الامير خطاباً مهماً حيث تعرض لمشاكل مزمنة مثل تجنيس البدون والبطالة والتمييز بين المواطنين والاسكان، وحث الكتاب بانتقاد المسؤولين في حين حث المسؤولين على تقبل النقد. أكد الأمير في الخطاب المذكور على أنه ضد التمييز والامتيازات. لكن القليل من النتائج تمخض عن ذلك باستثناء تجنيس عدد محدود من البدون.

لم يشهد معظم العام ٢٠٠٠ شيئاً مهماً .لكنه وفي ٢١ أكتوبر (ك ا)، تم تدشين الدورة الثالثة لمجلس الشورى المعين، لوحظ تعيين البعض ممن لهم علاقات مع المعارضة. لكن نقطة التحول حدثت عندما خاطب الأمير اعضاء مجلس الشورى وأعلن عن برنامجه بعنوان "تجديد نهضة البحرين". كشف الأمير عن نيته بتشكيل لجنة لصياغة "الميثاق الوطني" والذي سيمهد الطريق نحو اقامة "المملكة الدستورية" وتم تعيين

احد شيوخ الاسرة الحاكمة الاساسيين وهو وزير العدل الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة رئيساً للجنة من ٤٧ عضواً من الأسرة الحاكمة والوزراء وكبار المسؤولين وشخصيات عامة.

لقد كان النظام السياسي بحاجة إلى تاييد شعبي الميثاق الوطني، باعتبار ذلك تاكيداً لشرعيته، ولذا فإن دعم المعارضة للميثاق كان حاسماً. بالمقابل فقد كانت المعارضة بحاجة إلى إنهاء حقبة القمع ولكن من خلال تسوية مشرفة. طالبت العناصر الديمقراطية في لجنة الميثاق بما يلي:

١- رفض مسودة الميثاق التي إقترحتها الحكومة، فقد كان النص يزيف نضالات شعب البحرين البطولية ويمجد مضطهديه.

٢- التاكيد على سيادة المجلس الوطني المنتخب على مجلس الشورى المعين.

٣- يتوجب أن تتم التعديلات الدستورية من خلال المجلس الوطني المنتخب.

٤- سيادة الدستور على الميثاق الوطني.

وعلى إثر رفض اللجنة باغلبية بسيطة لهذه المقترحات نتيجة الاكثرية الحكومية فيها، استقال أربعة أعضاء. وقام هؤلاء الاربعة بطرح مشروع ميثاق بديل كان له تاثير كبير. وهنا عمدت قيادات المعارضة (الاسلامية والديمقراطية) بتنسيق مواقفها ومطالبها كما يلي:

١- إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة جميع المنفيين. اعطى الامير أوامره المتلاحقة في وجه عقبات وضعتها وزارة الداخلية لتنفيذ ذلك. ولايزال هناك بضع مئات من المنفيين الذين أسقطت

جنسياتهم في قبل جهاز الامن.

٢- اعطى الامير اوامره بان يعطى كل من شملهم العفو الاميري جوازات سفر مع عائلاتهم والعودة إلى أعمالهم وتسهيل توظيفهم وحصولهم على مساكن وفي حين تم تامين منح جوازات السفر وحرية السفر للغالبية العظمى، فان تامين أعمال ومساكن لازالت بعيدة التحقيق. لقد أعلنت الدولة خطة طموحة للاسكان وبرنامجاً وطنياً لتشغيل العاطلين.

٣- طالبت المعارضة من الدولة الاعلان بشكل صريح أن الدستور يسود على الميثاق وأن المجلس الوطني هو السلطة التشريعية الوحيدة، وقد أمر الامير وزير العدل باعطاء التوضيحات. إثر ذلك اصدرت لجنة العريضة الشعبية بياناً حددت فيه مطالبها الاساسية، ثم التقى سمو الأمير بأقطاب في المعارضة الاسلامية وبعدها فقط اطمانت المعارضة ووافقت على دعم الميثاق الوطني في الاستفتاء العام يومي ١٤ و١٥ فبراير (شباط) ٢٠٠١ والذي حظي بموافقة ٤و٩٨٪ من المقترعين من الرجال والنساء ممن تجاوزت اعمارهم ٢١ عاماً (٢١٧ الف تقريباً).

بعد الموافقة الشعبية الكاسحة على الميثاق الوطني بدأت مرحلة جديدة تؤثر في مختلف مناحي الحياة لكل الدولة والمجتمع خلال ما يعرف بالمرحلة الانتقالية.

أ- على مستوى الدولة

طرح سمو الامير مشروعه والذي حاز على الموافقة الشعبية لتتحول الكرة إلى ملعب الجهاز التنفيذي المسؤول عن ٢٥ عاماً من الركود منذ حل

البرلمان من ٢٦ أغسطس (آب) عام ١٩٧٥م. وعليه فإن مشروع الأمير الاصلاحي واجه عدة خيارات:

ويبدو أن المعطيات المحلية والاقليمية تفعل فعلتها، لذا فقد أختار سمو الأمير التعايش مع جهاز الدولة الموروث مع بعض التعديلات. والنتيجة كانت كالتالي:

١- الغى الامير قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، حيث استخدما قانونياً من قبل الدولة طوال ٢٦ عاماً. لقد حرر ذلك الناس من الكابوس وحفز العلنية في الحياة السياسية.

٢- شكل الأمير باقتراح من رئيس الوزراء "لجنة تعديل الدستور" والتي مثلت خيبة أمل للشعب حيث أنه كان متفقاً عليه بين الأمير وممثلي المجتمع أن تتم هذه التعديلات من خلال المجلس المنتخب والذي سينتخب في ٢٠٠٤.

٣- عين الأمير ابنه وولي عهده المؤيد للاصلاحات الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة رئيساً للجنة تفعيل الميثاق وهي مشكلة من وزراء ومسؤولين كبار وشخصيات مستقلة، وغالبيتهم مؤيدون للاصلاحات لكن ليس بينهم من يمثل التيار الديمقراطي. إنيطت باللجنة صلاحية وضع الخطط ومشاريع القوانين للمرحلة الانتقالية.

- مشكلة البطالة المزمنة (١٥-٢٠٪) من القوى العاملة ومشروعاً طموحاً لمشكلة الاسكان المزمنة. وهذا العمل مواز لخطط وبرامج الحكومة.

- يتحتم على اللجنة وضع تصور لديوان المحاسبة الوطني وديوان الرقابة الادارية والمحكمة الدستورية.

- يتوجب على اللجنة إقتراح التعديلات على القوانين التي تتعارض مع الدستور وصياغة تشريعات جديدة لتفعيل الدستور. وهذا يشمل قانون الانتخابات وقانون البلديات.
- عمد ولي العهد إلى تشكيل لجان فرعية لكل من هذا القضايا على رأس كل منها عضو من اللجنة، ويلاحظ أن أعضاء اللجان الفرعية من الاختصاصيين.
- لم ينتظر الأمير التعديلات القانونية أو التشريعات الجديدة ليعطي الضوء الاخضر لإجراء التغييرات العاجلة مثل تشكيل إتحاد العمال، والترخيص لجمعيات جديدة بما في ذلك تلك ذات الطابع السياسي. ومن المتوقع أن يرخص لصحف جديدة تمثل القوى السياسية.

ب- على مستوى المجتمع:

لم يسبق أن شهد المجتمع مثل هذه الحيوية والديناميكية. لقد خرجت القوى السياسية الاسلامية والعلمانية من تحت الارض للعمل العلني على السطح وهناك حوار حيوي داخل كل تيار سياسي وفيما بين التيارات السياسية. لقد أثرت الاجواء المفتوحة والشعور بالامان والحرص على إنجاح التحول الديمقراطي بتوجيه الجميع نحو تيار الوسط.

لقد عاني المجتمع كثيراً من سياسة التمييز الطائفي الرسمية والتي عكست نفسها سلباً على المجتمع. كما ساد النزاع بين التيار الاسلامي من ناحية والعلماني من ناحية أخرى وسادت نزاعات داخل كل تيار لعقود، باستثناء الهدنة التي سادت خلال مرحلة الحركة الدستورية منذ ١٩٩٤، يبدو ان التنافس يكتسب قاعدة أوسع بانتظار الانتخابات القادمة وهو ينذر بالتحول إلى نزاع سياسي.

اليسار والحركة النقابية

يمر اليسار بمرحلة تحول .فاليسار تشكل تاريخياً من الشيوعيين (جبهة التحرير الوطني- البحرين) والماركسسين (الجبهة الشعبية في البحرين). هذا اليسار يعاني من الانحسار على امتداد العقود الثلاثة الماضية. هناك عوامل عديدة لذلك ومنها القمع والمد الاسلامي وانهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الحركة القومية العربية. لقد ترك غالبية الاعضاء التنظيمين وتعذر إنضمام اعضاء جدد وساد الركود. ولكن ومع بدأ المرحلة الجديدة، فقد كانت هناك جهود لاقامة "التجمع الوطني الديمقراطي" لتجمع التنظيمين والشخصيات الديمقراطية. جرى في مارس (أذار)٢٠٠١ صياغة وتوزيع مشروع برنامج التجمع الوطني الديمقراطي داخل هذا التيار. لقد حالت خلافات سياسية من تشكيل التجمع حتى الان. ولكن وفي ذات الوقت فقد توجه الوطنيون الديمقراطيون إلى إقامة منبر لهم "جمعية العمل الوطني الديمقراطي"، والتي يتوقع الترخيص لها كجمعية سياسية، ويتوقع أن تسهم هذه الجمعية في ايجاد منبر علني للديمقراطيين في البحرين لأول مرة.

تشهد الحركة العمالية تحولات جذرية .فالتنظيم العمالي المرخص هو اللجنة العامة لعمال البحرين وهو أقل من تنظيم نقابي ومحدود الوجود في ١٨ شركة مختلطة. سعت اللجنة العامة لعمال البحرين إلى التحول لإتحاد عمالي، وفي ظل الوضع الجديد، إستقبل الامير قيادة اللجنة العامة المنتخبة حديثاً وأعطى الضوء الاخضر لتحولها إلى نقابة وطنية للعمال. إن اللجنة العامة لعمال البحرين هي في طور هذا التحول الدرماتيكي،

والذي يتطلب ضم الاف من العمال والمستخدمين في القطاعين الخاص والعام.

تمتع اليسار بنفوذ قوى في اوساط العمال والحركة العمالية. لكنه يواجه اليوم وضعاً جديداً يتميز بما يلي:

١- سعى القوى الاسلامية للتاثير في الوسط العمالي وفي الحركة العمالية.

٢- الشعور القوى بالاستقلالية في صفوف العمال وحركتهم النقابية، فلم تعد التوجيهات السياسية، والاتفاقيات السياسية على الهامش والركون إلى المؤهلات السياسية مقبولة، حيث يتوجب على الكادر الترشح للانتخابات استناداً إلى مؤهلاته النقابية بالاساس.

إن مستقبل العلاقة بين اليسار والحركة النقابية العمالية تعتمد على عدة عوامل منها:

١- تدعيم صفوف اليسار في إطار واضح المعالم وببرنامج واضح، حيث يتوجب على هذا البرنامج أن يعطي الاعتبار لمصالح العمال والفئات الاجتماعية المنتجة.

٢- يتوجب على اللجنة العامة لعمال البحرين أن تتحمل مسؤوليتها تجاه حقوق العمال والمستخدمين والالاف من العاطلين عن العمل. لقد شكل العاطلون عن العمل لجنتهم بدون علاقة مع اللجنة العامة.

إن هذه العلاقة عرضة لاحتمالات وتوقعات متفاوته. الكثير يعتمد على مدى قدرة اليسار لضبط اوضاعه الداخلية وبالتالي التعاطي مع المهام الاخرى.

دفاعا عن حرية الرأي
لا دفاعا عن الدكتور خلف

عقدت ندوة بنادي الخريجين بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠١ شارك فيها عضو المجلس الوطني المنحل منذ عام ١٩٧٥ والعائد من المنفى بعد ٢٥ عاماً من الغربة الدكتور عبدالهادي خلف أستاذ علم الاجتماع بجامعة السويد، وشارك معه الدكتور عباس هلال رئيس جمعية المحامين البحرينية، وكانت الندوة بعنوان "المواطنة الدستورية" حيث أثارت الآراء التي طرحها الدكتور عبد الهادي خلف ردود فعل قوية ومتباينة، رسمية وأهلية، الأمر الذي تعكس أهمية الطروحات التي قدمها، وفي ضوء الردود المنشورة على هذه الطروحات، فلقد وجدت نفسي مضطراً لإعادة قراءة مداخلة د.خلف بعناية، وتفحص أطروحاته لمعرفة مدى موضوعية هذه الردود. وأهم هذه الطروحات:

١- الهوية الوطنية مقابل الهويات المتوازية. يوضح د.خلف هنا أن الهوية الوطنية وهي الهوية الجامعة لمواطنين متساويين الحقوق والواجبات، هي البديل المطلوب للهويات المتوازية، أي الهويات الدينية والطائفية والقبلية. وأكد د.خلف أن هذه مشكلة عربية. باستثناء فلسطين وليست مشكلة بحرينية فقط. وتعرض بالتفصيل الى الصراع ما بين بناء الهوية الوطنية البحرينية في مواجهة الهويات الطائفية والقبلية.

إن د.خلف لا يدعو كما جاء في بعض المقالات المنشورة في الصحف المحلية بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ إلى تكريس الهويات الطائفية في البحرين، بل يدعو إلى إزالتها بقيام الدولة الوطنية الدستورية والمواطنة المتساوية، ولم ينكر النضالات الوطنية في هذا السبيل.

٢- قضية بناء الثقة وتعزيزها بين الحكم والشعب، وهي قضية لا خلاف عليها. وإذا كان الشعب قد منح الأمير والقيادة السياسية الدعم والتفويض بتصويته على الميثاق بنسبة ٩٨,٤٪، للمضي في البرنامج الإصلاحي، فإنه مطلوب إجراءات عملية من الدولة لبناء الثقة وتحقيق المصالحة التاريخية بين الحكم والشعب. وهناك أشياء رمزية طالب بها د.خلف، مثل عرض التاريخ بطريقة موضوعية والاحتفال بالمناسبات الوطنية وفي مقدمتها يوم الاستقلال في ١٩٧١/٨/١٤ وتسمية شوارع أو منشئات عامة بأسماء القيادات الوطنية ومنهم قيادات هيئة الاتحاد الوطني التي قادت نضالات الشعب ضد الاستعمار ومن أجل الديمقراطية في أعوام ١٩٥٤-١٩٥٦. فهل في هذا شطط أو تطرف؟ هذا ما عمله الملك محمد السادس حيث أطلق أسم المهدي بن بركة على أكثر من ساحة وشارع ومدرسة على سبيل المثال لا الحصر.

٣- عرض د.خلف لأطروحة د.هنتجتون "كيفية دمقرطة البلدان" المنشورة في فصلية العلوم السياسية، شتاء ٩١، واشنطن (بالإنجليزية) والتي من ضمنها وصفه هنتجتون للأنظمة التي تريد

التحول ديمقراطياً مع المحافظة على جوهر النظام، ومن بين ذلك تعايش دعاة الإصلاح مع دعاة الإبقاء على الأوضاع مع إضعاف الثاني وليس إزاحته حتى لا يشجع قوى المعارضة المتشددة للمطالبة بتغيير النظام جوهرياً. وساق د.خلف مثالاً على ذلك ما يجري في البحرين. إن الكلام عن تلكؤ الأجهزة في تنفيذ إصلاحات سمو الأمير وتوجيهاته وقائع معروفة، فكل الفئات المتضررة من السياسات السابقة من المنفيين والسجناء والمعتقلين السياسيين ومن تم طردهم من أعمالهم ومدارسهم وقطعت منحهم والعاطلين عن العمل ومن جرى ويجري التمييز ضدهم يجارون بالشكاوي من الأجهزة الرسمية فهل يعتبر نقل د.خلف للحقيقة القائمة مزايدة وتشكيكاً وحرق مراحل ونزوعاً للزعامة وتطرفاً؟

٤- طرح د.خلف مشكلة امتيازات تتمتع بها الأسرة الحاكمة مما يجعل أفرادها سوبر مواطنين على حساب باقي الشعب وأفراده هم مواطنين ناقصين.

ويعتبر هذا الموضوع حساساً ويعتبر كثيرون أنه سابق لأوانه. إنه وبموجب الدستور فإن رأس الدولة هو الأمير من الأسرة الحاكمة، ولم ينص الدستور على أية امتيازات للأسرة الحاكمةً وغيرها. وإذا كان تحقيق المساواة الكاملة مستحيلاً في البحرين وغير البحرين، فإن السير على طريق تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المواطنين في تقلد الوظائف العامة للدولة كما ينص على ذلك وموثق في الدستور

والميثاق والخطاب الرسمي بات من المسائل المتفق عليها.
فإذا كان هناك من اعتراض على صياغة الموضوع أو توقيته فهو وارد. ولكن د.خلف لم يطرح مثل هذه الطروحات اليوم فهذه الأطروحة موجودة في كتاباته ومقالاته ولا اعتقد أن د.خلف أراد بذلك إجهاض مشروع الإصلاح الذي يقوده الأمير بل أكد ثقته بمشروع الأمير وقدرة الأمير في حل هذه المعضلة وغيرها من المعضلات التي تواجه مشروعه.

٥- استعار د.خلف مداخلة للدكتور علي فخرو وزير التربية والتعليم البحريني السابق ورئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث راهناً في القول أن ما تم في البحرين هو مصالحة قانونية واقتصادية بين الحكم والمعارضة وهو يعني في ذلك العفو العام عن أفراد المعارضة، والتوجيه بإعادتهم إلى أعمالهم ودراساتهم وجامعاتهم واستيعاب ما يمكن منهم، وتبقى المصالحة السياسية مطلوبة. وحسب د.خلف فإنها مطلوبة من الطرفين الحكم والمعارضة بحوارهما، واتخاذ الحكم إجراءات ومبادرات محددة لتعزيز الثقة، وبناء النظام الدستوري وإقامة دولة النظام والقانون. وعدد د.خلف أهم العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع الإصلاحي واقتراح المعالجات المطلوبة.

٦- طرح د.خلف مقولة "الرأسمال الاجتماعي" وهي مقولة معروفة في علم الاجتماع، وهو عبارة عن مؤسسات المجتمع الاهلي وهي بالنسبة

للبحرين الاندية والجمعيات والصناديق الخيرية والحسينيات والاتحادات الرياضية والتنظيم العمالي وغيرها وشبكة علاقات التضامن والتكافل بين افراد المجتمع. وذكر د.خلف انه في ظل مرحلة القمع وسياسة التمييز، فان هذا الرأسمال الاجتماعي يتآكل، بينما يتعزز التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع في ظل الانفتاح والديمقراطية. ودعى د.عبدالهادي خلف الدولة للاقلاع عن سياسة الهيمنة والتمييز حتى تتعزز اللحمة بين أفراد وفئات المجتمع. فما هو الخطأ في هذا التشخيص؟

إن للدكتور خلف تاريخاً وطنياً مشرفاً، وقد دفع ثمناً باهضاً لمواقفه الوطنية فقد اسقط من المجلس الوطني، وسجن لمدة أربع سنوات، وأرغم للذهاب إلى المنفى حيث عاش في الغربة لمدة ٢٥عاماً. وحاول الرجوع إلى وطنه ولكنه منع من ذلك ونفي مجدداً. ود.خلف صاحب مؤهلات أكاديمية عالية تمكنه من العيش الرغيد في أي مكان لو أراد أن يزيح الهم الوطني عن كاهله ولو كان يريد تحقيق مآرب شخصية لتحقق له ذلك مع حكومة البحرين أو غيرها.

قد نختلف مع د.خلف في أطروحاته أو صياغتها أو توقيت طرحها. ولكن المطلوب من قبل المختلفين معه أن يفندوا هذه الاطروحات، ولكن من غير المقبول أن يتم كيل الاتهامات للدكتور خلف عن غير حق في حملة إعلامية غير موضوعية وغير حيادية في توازن الطروحات بين المضمون والتوقيت.

قراءة نقدية للإطروحات السياسية والفكرية للقوى السياسية الفاعلة في المجتمع البحريني *

في ٢٠٠٢/١٠/٢٤ ستجري في مملكة البحرين ثاني انتخابات نيابية بعد تعطيل الحياة النيابية امتد من ١٩٧٥ حتى الآن أي بعد مرور ٢٩ عاماً على إجراء أول انتخابات نيابية في البلاد في ١٩٧٣/١٢/١٠. وبقدر ما كان هناك إجماع بين القوى السياسية في بداية المرحلة الجديدة التي دشنها تولي صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في ١٩٩٩/٣/٦م على ضرورة تفعيل الدستور واستئناف الحياة النيابية وإجراء انتخابات عامة في البلاد، فإن هناك انقساما عمودياً تجاه المشاركة في هذه الانتخابات.

إن هذا الانقسام ليس أبن لحظته بل تعود خلفيته إلى التشكيلة التاريخية للقوى السياسية ومنطلقاتها الأيدلوجية وخطوطها السياسية الصحيح أيضاً أن هناك تحولات مهمة جرت لبعض هذه القوى، وظهرت قوى جديدة في الساحة، كما أنه حتى بالنسبة للجمعيات السياسية الأساسية المستندة إلى قوى سياسية متجذرة في المجتمع وقديمة الوجود، فإنها شهدت تحولات حاسمة في ظل الشرعية التي تتمتع بها بعد أن كانت تعمل تحت الأرض.

---

* الجزيرة نت، ٢٠٠٢/١٠/٢٧.

لقد شاب السنة الأولى من الحكم الجديد وعود بالتغيير لم تتحقق .. وبنهاية ٢٠٠٠، بدأ الشيخ حمد باتخاذ خطوات عملية، فجرى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين (حوالي ألفين) على دفعات وسمح بعودة دفعتين من المنفيين (عشرات)، وإن ترافق ذلك بما هو معهود من تعهدات وإذلال وشروط. لكن المنعطف الحاسم تمثل في إصدار الأمر الأميري بالعفو الشامل غير المشروط لجميع المعتقلين والمنفيين، وتشكيل لجنة صياغة ميثاق العمل الوطني، وما رافق ذلك من مساومات بين الحكم وأطراف من المعارضة أفضت إلى تعهدات من قبل الحكم بالمحافظة على المكتسبات الدستورية من ناحية، ودعم المعارضة للميثاق في الاستفتاء العام الذي جرى في ١٤و٢٠٠١/٢/١٥م وحاز على ٩٨,٤٪ من المقترعين (من حوالي ٩٥٪ ممن يحق لهم الاقتراع) رجالاً ونساءً. تلى إقرار الميثاق، خطوة مهمة تمثلت في إلغاء العمل بقانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ ومحكمة أمن الدولة لعام ١٩٧٦، وإشاعة جو من الانفتاح وحرية التعبير وتحول القوى السياسية من العمل السري إلى العمل العلني، وتاطرها ضمن صيغة جرى التوافق عليها بين الحكم والقوى السياسية في شكل الجمعيات السياسية. والموقف من الانتخابات مرتبط أشد الارتباط برؤية هذه القوى السياسية للقضايا المطروحة محلياً وعربياً ودولياً، فلنحاول أن نقوم بقراءة نقدية للإطروحات السياسية والفكرية للقوى السياسية الفاعلة في المجتمع البحريني (اليسار، الليبراليون، الإسلاميون).

أولا: اليسار

تعود جذور اليسار في البحرين إلى فترة الخمسينات عندما ظهرت جبهة التحرير الوطني والتي صدر لها أول بيان يحمل الخطوط العريضة برنامجها في ١٩٦٢، وتلتها الجبهة الشعبية في البحرين، والتي كانت جزء من الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي (يسار حركة القوميين العرب) والتي ظهرت في ١٩٦٨، ثم استقلت الجبهة الشعبية في البحرين بذاتها إثر المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية في عمان والخليج العربي في يونيو ١٩٧٤.

مثلت جبهة التحرير الوطني الخط الشيوعي التقليدي فيما مثلت الجبهة الشعبية الخط الماركسي الذي خرج من رحم التيار القومي. من هنا فقد كان هناك افتراق في رؤية كل منهما لعدد من القضايا والتقاء احياناً على بعض القضايا مثل الموقف من النظام، والوحدة الخليجية والعربية وفلسطين، والبرلمان، والموقف من الخلاف داخل الحركة الشيوعية، والعلاقة مع التيارات الاخرى الدينية والقومية، محلياً وعربياً.

بالنسبة لموضوعنا فقد اتفقت الجبهتان على مقاطعة المجلس التأسيسي الذي وضع دستور دولة البحرين ١٩٧٣، فيما اختلفتا من المشاركة في أول انتخابات برلمانية في ١٩٧٣/١٢/٧، ففي حين شاركت جبهة التحرير الوطني وشكل نوابها واصدقاؤهم ما يعرف بكتلة الشعب (٨ نواب) فإن الجبهة الشعبية قاطعت الانتخابات ونددت بالمجلس المنتخب. لكن حل المجلس الوطني في ١٩٧٥/٨/٢٦، وحملة التنكيل بالجبهتين، جمعتهما مرة اخرى في صيغة تحالف مع حزب البعث واختلافات متعرجة وتنافس

على النفوذ في المنظمات الجماهيرية المحظورة (اتحاد العمال، اتحاد الطلبة، منظمة السلام والتضامن) والجمعيات القائمة في البحرين (الأطباء، المحامين الخ) وكذلك في العلاقات مع القوى الخليجية والعربية والدولية ومنتدياتها ومنظماتها.

وإثر تداعيات حرب الخليج الثانية، تقارب التنظيمان أكثر وشكرا لجنة التنسيق والتي كان يؤمل أن تكون بداية لدمج الجبهتين خصوصاً في ضوء المراجعة الجذرية لكلاهما إثر انهيار السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي. لكن ذلك لم يتحقق، وبقيت لجنة التنسيق متواضعة حتى قررا إنهائها في ١٩٩٨ والاستمرار في التنسيق ثنائياً. ورغم اتفاق الجبهتان على ضرورة التحالف مع القوى المعارضة الإسلامية الشيعية فقد كانتا مختلفتين في مدى هذا التحالف وتكتيكاته، حيث كانت الجبهة الشعبية متحمسة لهذا التحالف وشارك أنصارهما في الإعمال السياسية والاحتجاجية طوال فترة "الانتفاضة "١٩٩٤-١٩٩٩ وفي لجنة العريضة الشعبية في الداخل. والعمل السياسي والدعاوى في الخارج.

وفي حين شاركت الجبهة الشعبية في المساومات حول ميثاق العمل الوطني فلم تدخل جبهة التحرير الوطني في ذلك، وإن اتفقت الجبهتان في دعوة أنصارهما للتصويت بنعم.

التعاطي مع المشروع الإ صلاحي

على امتداد ثلاث سنوات، كانت تجري في البحرين لقاءات بين ممثلي الجبهتين لتشكيل تنظيم واحد، لكن الأوضاع الأمنية والخلافات بينهما لم

تسمح بذلك. وبعد حدوث الانفراج الأمني جرى إحياء مشروع "التجمع الوطني الديمقراطي" لكي يضم إلى جانب الجبهتين العناصر الديمقراطية الأخرى. تبنت الجبهة الشعبية بقوة المشروع وتقدمت بوثيقة مكتوبة عنه، فيما تحفظت جبهة التحرير عليه ويمكن حصر الخلاف في حينه بين الطرفين فيما يلي:

أكدت الجبهة الشعبية أن يكون التجمع الوطني الديمقراطي علنيا مفتوحاً لجميع التيارات والشخصيات الديمقراطية (شيوعية ويسارية، ناصرية، بعثية، مستقلين الخ). في حين إن جبهة التحرير وإن اتفقت على المبدأ إلا أنها أصرت على رفض الوثيقة وضرورة أن تصوغ الجبهتان وثيقة مشتركة ثم يجري عرضها على الآخرين على أن يتم دمج الجهتان أولاً، ثم يجري إدخال الآخرين في التجمع.

لكنه في ظل التطورات المتسارعة التي كانت تشهدها البلاد، والإصطفافات الجارية حينها، فقد بادرت الجبهة الشعبية إلى ترتيب لقاءات تضم بعض كوادرها وكوادر مستقلة أخرى، وبدأت في مناقشة "مشروع التجمع" لإقراره. لكنه وأمام رفض الحكم بشكل قاطع لتشكيل تنظيمات سياسية، وموافقته على قيام جمعيات سياسية فقط، فقد جرى البحث مجدداً لتشكيل جمعية موحدة لليسار. من هنا انطلقت عملية تأسيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي ولكن بدعوة المؤسسين بصفتهم الفردية وليس كونهم ممثلين لقوى سياسية. وحدث تجاذب بين الجهتين في هذا الخصوص، وجرت عملية صياغة الوثائق وتشكيل اللجنة التحضيرية والتي رأسها المرحوم جاسم فخرو (مستقل) وجرى الإقرار بالمبدأ مع الأخذ بالاعتبار

تمثيل التيارات الثلاثة (الشعبية، التحرير، المستقلين).

لكن المفاجأة جاءت خلال خضم التحضير لإشهار الجمعية، في قيام جبهة التحرير ومناصريها بعقد اجتماع تاسيسي "لجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي". أضحى واضحاً افتراق الجبهتين مرة أخرى حيث استقرت الجبهة الشعبية وبعض المناصرين والبعثيين والمستقلين في "جمعية العمل" واستقرت جبهة التحرير في "المنبر التقدمي". وإلى جانب ذلك حدث خلاف داخل تيار الجبهة الشعبية ذاتها فقد تبلورت مجموعة يقودها المحامي عبد الله هاشم، تطرح رفض صيغة جمعية العمل وتصر على إحياء تنظيم الجبهة الشعبية، وفي ذات الوقت تدافع عن استمرار عناصر جبهة التحرير في جمعية العمل رغم تشكيلهم لجمعيتهم الخاصة، وقد ظهر هذا التحالف في انتخابات جمعية العمل وانتهت بفوز تيار الأغلبية الداعية لحركة ديمقراطية جديدة وقد عمدت مجموعة عبدالله هاشم إلى الانشقاق عن جمعية العمل وتشكيل "جمعية التجمع الوطني الديمقراطي".

لقد تسبب هذا الافتراق وما رافقه من حملات متبادلة بين الطرفين حول المسؤوليه عن انفراط عقد اليسار، ابتعاد العديد من العناصر المستقلة عن الجمعيتين، كما أن ذلك شجع تيار البعث للاستقلال بتنظيم خاص به "جمعية التجمع القومي الديمقراطي". بالطبع لا يمكننا القول أن جمعية المنبر هي جبهة التحرير وأن جمعية العمل هي الجبهة الشعبية فقد تغيرت المنطلقات والقناعات والظروف والبرامج والشعارات، ولكن تبقى الوشائج التي تربط التنظيم القديم بالجديد وأثار الماضي على الحاضر. ومع

استحقاق الانتخابات البلدية في ٩و١٦/٦/٢٠٠٢، فقد جرى استقطاب لمختلف الجمعيات وتشكل ما يشبه التحالف الانتخابي الديمقراطي (الجمعيات الثلاث)، في مواجهة جمعية الوفاق (التيار الإسلامي الشيعي) وتحالف الجمعيات والشخصيات الإسلامية السنية، حيث جرى تبادل الدعم بين التيارين السني الشيعي ضد مرشحي التيار الديمقراطي والذي لم يفز باي مقعد بلدي.

وتاسيسا على نهج سابق في التحالفات فإننا نرى أنه بعد أشهر معدودة من لقاءات ضمت الجمعيات الثلاث (التيار الديمقراطي) فقد ترتب على منعطف الدستور الجديد الصادر في ١٤/٢/٢٠٠٢، وما ترتب عليه من نظام المجلسين للسلطة التشريعية والترتيب لإجراء انتخابات المجلس النيابي، أن افترقت المواقف. تحالفت جمعية العمل مع جمعية التجمع القومي، واقتربتا من الجمعيتين الإسلاميتين الشيعيتين (جمعية الوفاق وجمعية العمل الإسلامي) ليشكلوا تحالفاً معارضاً لدستور ٢٠٠٢، ومراسيم القوانين المترتبة عليه، ومقاطعين للانتخابات النيابية التي ستجري. وجرى صياغة الموقف الموحد في بيان ٣/٩/٢٠٠٢م، ثم جرى ماسسه هذا التجمع في صيغة لجنة تنسيق من قيادي الجمعيات الأربع، ولجان متخصصة، وتم وضع برنامج مشترك مؤقت لمقاطعة الحملة الانتخابية والانتخابات حتى ٢٤/١٠/٢٠٠٢.

من ناحية أخرى فقد اتخذت جمعية المنبر التقدمي منهجا برجماتيا تجاه تلك القضايا. فبالرغم من تحفظاتها على دستور ٢٠٠٢، والقوانين المترتبة عليه، وإضعاف السلطة التشريعية المنتخبة إلا أنها أكدت على أولوية

العملية السياسية على الاعتبارات الحقوقية التي تتمسك بها الجمعيات الأربع. ولذا قررت مبكراً خوض الانتخابات النيابية. من هنا وجدت جمعية المنبر نفسها تلتقي مع الجمعيات الأخرى التي تؤيد المشاركة في الانتخابات مع تباين في موقفها تجاه الدستور والقوانين والمترتبة عليه والعملية الإصلاحية برمتها يسارية (جمعية التجمع الوطني) ووسطية (جمعية الوسط العربي الإسلامي) ودينية سنية (جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الشورى) ومحسوبة على الحكم (جمعية الميثاق) وليبرالية (جمعية المنتدى الثقافي).

ثانيا: التيار الإسلامي الشيعي

يمكن القول أن هذا التيار هو من تحمل العبء الأساسي طوال "الانتفاضة" وقدم أكبر التضحيات، وأتهم من قبل النظام وبعض الشخصيات اليسارية، والليبرالية والتيار السني، بان له مشروعاً طائفياً مرتبطاً بإيران.

تعود جذور هذا التيار إلى حركة التجديد والتنظير التي أطلقها السيد محمد باقر الصدر، وكان هذا التيار ممثلاً في المجلس الوطني بثلاثة نواب ((الشيخ عيسى قاسم و الشيخ عبد الأمير الجمري والسيد عبد الله المدني الذين شكلوا الكتلة الدينية)) ولقد دخل هذا التيار في صراع مرير مع التيار اليساري (الشعبية والتحرير و البعث) وأيد النظام حينها في مواجهة التيار اليساري، ورغم اتفاق الكتلة الدينية مع كل من كتلة نواب الشعب (يسار) وكتلة الوسط (تجار) في رفض مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة، والذي أدى إلى حل المجلس الوطني في اغسطس ١٩٧٥، فانه

سرعان ما استعاد تناغمه مع الحكم في مواجهة اليسار خصوصاً بعد مقتل السيد عبد الله المدني في نوفمبر ١٩٧٦ وما تبع من حملة تنكيل ضد الجبهة الشعبية. والحقيقة أن هذا التيار ومؤسساته الدينية حظي بالرعاية الرسمية لاضعاف اليسار. ثم جاء انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتبلور تيار سياسي إسلامي شيعي معاد للغرب وحلفائه المحليين، ليبرز الافتراق بين الاتجاه المعارض في هذا التيار مع الاتجاه التقليدي المتحالف مع النظام. ومثلما حدث في ساحات أخرى، فقد ظهرت تنظيمات شيعية كالفطر وبعضها امتداد للتنظيمات الايرانية، تم سحق معظمها وبقى في الساحة تنظيمان، حزب الدعوة والجبهة الإسلامية والتي تعرضت لضربة قوية أثر ما يدعى بالمحاولة الانقلابية في ديسمبر ١٩٨٠ واضطر العديد من قياداتها وكوادرها للهروب إلى الخارج وجرى نفي ذوي الأصول الإيرانية إلى إيران لتواصل ترتيب أوضاعها على أساس بقاء القيادة والتوجيه في الخارج.

وأما حزب الدعوة فقد تلقى أيضاً ضربة ساحقة في ١٩٨٤، حيث جرى اعتقال العشرات من كوادره وإغلاق جمعية التوعية الإسلامية وإجبار قائدة الشيخ عيسى قاسم بالمغادرة إلى إيران ضمن تسوية تقضي باعتزاله العمل السياسي. بادرت مجموعة من كوادر حزب الدعوة المقيمين في بريطانيا في ١٩٨٥ إلى إعادة النظر جذرياً في أسلوب العمل والبنية التنظيمية والبرنامج فاسست "حركة أحرار البحرين الإسلامية". استند هؤلاء إلى إقامة مجموعة قيادية صغيرة تشكل العقل المفكر والقائد للحركة يلتف حولها أنصار وتيار في الخارج والداخل عن طريق شبكة اتصالات

حديثة وسرية، وبدون إيجاد رابط تنظيمي بينهم. طرحت المجموعة عودة العمل بالدستور وإطلاق الحريات العامة وإنهاء التمييز الطائفي أي العمل ضمن خط إصلاحي للنظام وليس انقلابي عليه كحزب الدعوة. استفادت المجموعة من حرية العمل والتحرك في بريطانيا والغرب عموماً، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي انخرطت البحرين فيه كونها مركز مالياً وخدماتياً، لتامين المعلومات أولاً بأول لتقوم بدورها بإصدار توجيهاتها العامة لجمهورها ونشراتها وتعميمها في البحرين وخارجها.

وقد ثبت نجاعة هذا التوجه بحيث تماهت حركة أحرار البحرين مع حركة الشارع الشيعي ومجموعة علماء الدين، دون قدرة السلطة على الإمساك بخيوطها أو العثور على المسؤولين عن العمل. وهذا من أهم عوامل صمود الانتفاضة طوال الفترة ٩٤-١٩٩٩، وانتظام إصداراتها "صوت البحرين" بالعربية والإنجليزية وبياناتها اليومية وموقعها الإلكتروني (VOB) والتي كانت توزع وتشاهد بكثافة في البحرين. وضمن هذا التوجه انفتحت حركة أحرار البحرين على قوى اليسار (الجبهة الشعبية وجبهة التحرير) رغم الخلاف العقائدي وإلى حد ما مع (الجهة الإسلامية في البحرين) رغم الخلاف الفقهي ضمن التيار الإسلامي الشيعي. ضمن هذا التحالف المعقد فقد كان كل من أحرار البحرين والجبهة الشعبية أقرب إلى بعضهما وعملا بانسجام وقد أنعكس ذلك لاحقاً في التحالف بين جمعية العمل وجمعية الوفاق الوطني الإسلامي رغم التعرجات والإرتدادات.

ظلت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إلى حد ما بخطها المتشدد في ضرورة الإطاحة بالنظام وإقامة جمهورية إسلامية على أنقاضه. وبعد

سنوات من القطيعة مع المعارضة اليسارية، جرى منذ العام ١٩٨٥، التوصل إلى مواقف مشتركة وتحركات مشتركة انصبت على المطالبة بوضع حد للقمع ومصادرة الحريات والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، وظل الخلاف قائماً حول الدستور ومحوريته لليسار، وهامشيته للجبهة.

ومع انطلاق العهد الجديد، دخلت الجبهة الإسلامية في مشروع "جمعية الوفاق الإسلامية" جنباً إلى جنب مع حركة الأحرار ومجموعة المبادرة والشخصيات الدينية والمدنية الشيعية لكن التكتلات القديمة عادت إلى التبلور، وتمثل ذلك في عدم انتخاب أي من قيادات الجهة في قيادة الوفاق. هذا ماحدا بتيار الجهة إلى التجمع مرة أخرى وإن متاخراً لتشكيل "جمعية العمل الإسلامي تحت التاسيس" وتلتقي جمعية العمل الإسلامي في أطروحتها المرحلية مع الجمعيات الثلاث الأخرى التي أضحت تعرف "بجمعيات المقاطعة الأربع".

ثالثا: التيار الإسلامي السني

يتشكل هذا التيار من تيار الأخوان المسلمين التاريخي القديم حيث تمثل جمعية الاصلاح الاجتماعي بفروعها في عدد من مدن البحرين مركزها وتيار السلف الأكثر تشدداً الذي ظهر على يمين الإصلاح ومرتكزة جمعية التربية الإسلامية والتيار المعتدل وغير المؤطر ومرتكزة الجمعية الإسلامية. وقد ظل هذا التيار غير مسيس وموال تقليدي للحكم ويحظى بدعمه ودعم السعودية وتمكن من خلال إمكانياته الهائلة وتقديمه

للمساعدات الاجتماعية والتثقيف والتعليم الديني، أن يسيطر على الشارع السني ويكتسح مناطق مثل المحرق التي كانت تعتبر معقلاً لليسار. لكنه وبعد انطلاق مسيرة الإصلاح، وبروز القوى السياسية واليسارية والإسلامية إلى السطح، سارعت مجموعات التيار الإسلامي السني إلى تاطير نفسها والعمل على تسييس قواعدها، وتبلورت جمعيات إسلامية سنية استنادا إلى جمعيات قائمة وهكذا تشكلت:

١. جمعية المنبر الإسلامي استنادا إلى جمعية الإصلاح – تيار الأخوان المسلمين.

٢. جمعية الأصالة الإسلامية استنادا إلى جمعية التربية الإسلامية – تيار السلف.

٣. جمعية الشورى الإسلامية – استنادا إلى الجمعية الإسلامية – تيار معتدل.

٤. وإلى جانب هؤلاء هناك مجموعة أصغر تجمع بين الناصرية والإسلامية وتمثلت في جمعية الوسط القومي الإسلامي.

خامسا: التيار الليبرالي

يتشكل هذا التيار من خليط من التكنوقراط والتجار والمثقفين الذين انحدر بعضهم من الحكم وبعض شخصياته من كبار المسؤولين أو مسؤولين سابقين ويتمثل هذا التيار في:

١. جمعية الميثاق الوطني: وهذه محسوبة على الحكم وملتصقة به.

٢. جمعية المنتدى الثقافي، وهي جمعية نخبوية ولا تعتبر نفسها جمعية

سياسية وتحاول أن تلعب دور الموفق ضمن التيار العلماني لكنها وأمام استحقاق الانتخابات النيابية، فقد اضطرت للانحياز إلى جانب المشاركين في مواجهة المقاطعين.

إستخلاص

لا شك أن مشهد القوى السياسية في البحرين رغم صغر هذا البلد مساحة وسكاناً، مشهد معقد. إن ذلك عائد إلى قدم العمل السياسي في البلاد وتنوع تركيبته السكانية قومياً ومذهبياً وتجاذب تاثيرات المحيط (إيران السعودية والعراق) وانخراط البحريين المبكر ليس فقط في التنظيمات السياسية (هيئة الاتحاد الوطني ٥٤-١٩٥٦) وإنما في التنظيمات الخليجية والقومية والإسلامية.

وقد كان للتاريخ العاصف الذي مرت به البلاد ما قبل الاستقلال وبعده والصراع المحتدم حتى مؤخراً بين النظام والمعارضة وتغير الظروف المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أثراً في تعددية وتعقيد المشهد السياسي.

في ظل هذا المشهد فإننا لا يمكن أن نركن إلى تصنيفات تقليدية مثل اليسار والليبرالي والإسلامي، فالانقسام العمودي حول المشروع الإصلاحي والدستور والانتخابات قد شق هذه التجمعات وقامت تحالفات جديدة لا تستند إلى التصنيف السابق. هل ستستمر هذه التحالفات لما بعد الانتخابات بناءاً على الموقف من الانتخابات ذاتها؟ أم هل سيترتب على تنافس القوى المشاركة في الانتخابات وخارطة المجلس النيابي تحالفات أخرى؟ - هذا ما ستظهره الأيام.

قراءة في تكوين البحرين الحديثة
المرحلة الاستعمارية

في تعاطينا مع عملية التحديث التي مرت بها البحرين منذ وقوعها تحت سيطرة الاستعمار البريطاني حتى الاستقلال في١٤/٨/١٩٧١ تواجهنا عدة إشكاليات أهمها:

١ – تباين وجهات النظر حول معنى التحديث ذاته.

٢ – إن التحديث الذي أدخله الانجليز في البحرين لم يكن تحديثاً جذرياً ولم يستهدف تقويض البنى التقليدية في الحكم والمجتمع، بل كان يستهدف أساساً تكييف الوضع الداخلي والحكم ليتواءم مع وظيفة البحرين المتغيره في خدمة المصالح البريطانية في المنطقة.

٣ – واجهت عملية التحديث التي قام بها الانجليز معارضة من أطراف مختلفة ولكن لأسباب ودوافع مختلفة خاصة بكل منها ولم تكن كلها ذات منطلقات وطنية وللصالح العام.

وإذا اعتبرنا أن عملية التحديث في البحرين هي صيرورة تاريخية حتمية شملت منطقة الخليج كله في فترات متقاربه ومحركها المشترك هو النفط حيث أكتشف في البحرين عام ١٩٣٢ وجرى تصديره تجارياً عام ١٩٣٨، والذي قلب المنطقة رأساً على عقب، فإن خصوصية التاريخ والتركيبة السكانية والمذهبية وطبيعة الحكم والعلاقة مع الجوار وغيرها قد طبعت عملية التحديث بطابعها.

واليوم وبعد مرور ٨٣ عاماً على إفتتاح أول مدرسة نظامية في البحرين "مدرسة الهداية الخليفية"، فهل يعتبر المجتمع في البحرين

مجتمعاً حديثاً، أم أنه لايزال يحمل في أحشائه مورثات تقليدية ثقيلة تجعله في كثير من النواحي تقليدياً؟

أولا- التحديث من خلال الا صلاحات البريطانية
و ضع البحرين في الاستراتيجية البريطانية

مثلت البحرين نقطة إرتكاز للمصالح البريطانية المتنامية في الخليج .لذلك ومنذ بداية القرن تزايد التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية. لقد سبق لبريطانيا أن فرضت على شيوخ البحرين إتفاقيات متلاحقة استهدفت حماية خطوط الملاحة البحرية وتامين تموينها حيث تمتعت بريطانيا بوضع شبه إحتكاري، ومحاربة تجارة الرق، وإنهاء النزاعات المسلحة وتحديد مناطق التبعية، وأحكام تبعية حكام المنطقة لبريطانيا في ظل طموحات القوى الإقليمية، والإقرار باولوية بريطانيا في استثمار أية ثروات معدنية معدنية(خصوصاً النفط) وقد وقع شيوخ البحرين عدداً من هذه الاتفاقيات ومنها اتفاقية ١٨٢٠ لمكافحة القرصنة واتفاقية ١٨٦١ حول الهدنة الدائمة للنزاعات المسلحة، وإملائها للتسوية بين حكام البحرين وحكام قطر في ١٩٦٨/٦/٨ والتي قسمت فيه مناطق حكم الطرفين، كما فرضت تعهدات على حكام البحرين كتعهد حاكم البحرين حينها، الشيخ محمد بن خليفة في ١٨٦١ بدفع الجزية إلى سلطان مسقط، وتعهد حاكم البحرين عيسى بن علي عام ١٨٧١ بعدم إقامة علاقات خارجية أو السماح لها بإقامة محطات تموين بدون موافقة بريطانيا وأتبعتها بما يعرف بالمعاهدة الجامعة في ١٨٩٢ والتي تعهد فيها بعدم رهن أو تاجير أو بيع أي جزء من أرضه إلا للحكومة البريطانية.

وقد أوضح اللورد كيرزن نائب الملك حاكم الهند طبيعة هذه العلاقة في جولته في المنطقة في يناير ١٩٠٣، عندما جمع شيوخ المنطقة في الشارقة وخاطبهم مؤكداً "أنهم كانوا في حالة إحتراب دائم والفوضى تعم المنطقة، وأن بريطانيا هي التي أمنت السلام والاستقرار أما دافع بريطانيا لذلك فهو تجارتها وخلص بالقول "إن نفوذ بريطانيا يجب أن لا يعلى عليه".

أقل من مستعمرة وأكثر من محمية

شهد العهد الفكتوري الذي امتد لأربعة عقود توسعاً هائلاً لنفوذ وسيطرة ومصالح الإمبراطورية البريطانية، وتطلب بالتالي مزيداً من تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان. وبالنسبة لمنطقة الخليج فقد نشطت الملاحة البحرية وتوسعت المصالح التجارية في فارس والعراق وإلى حد ما إمارات الخليج الفقيرة، ودخل عامل حاسم في الاعتبارات البريطانية وهو اكتشاف النفط في مسجد سليمان بولاية فارس في ١٩١٦ مبشراً بالثروة القادمة التي أضحت لاحقاً عصب الاقتصاد والآلة العسكرية بعد تحول الأسطول البريطاني من الفحم إلى الديزل. وأمام بروز أطماع الدول الإقليمية (إيران والدولة العثمانية وأبن سعود)، فقد عزمت بريطانيا على تعزيز حضورها المباشر وضمان احتكار الثروة القادمة. لذلك ففي ١٩١٤ أجبر المعتمد البريطاني تريفور الشيخ عيسى بن علي على التعهد بعدم أعطاء الحق في استغلال البترول في أراضيه دون استشارة الوكيل السياسي البريطاني. وبالنسبة للبحرين فقد كان الوضع مليئاً بالاضطرابات والنزاعات المحلية في السلطة والمجتمع، وأطماع القوى

الإقليمية (إيران والسلطنة العثمانية ثم أبن سعود). وفي ظل الاستراتيجية البريطانية باعتماد البحرين مركزاً إقليمياً لنفوذها فقد كان متوقعاً مزيداً من الحضور البريطاني المباشر ومزيداً من التدخل لضبط الأوضاع والذي جر إلى إصلاحات مقننة تستهدف أساساً تحقيق المصلحة البريطانية وليس مصلحة البلاد وشعبها.

حدود الإصلاحات البريطانية

يمكن وصف الأوضاع في البحرين في بداية القرن العشرين بانها في غاية البؤس والفوضى، لقد مضى على حكم الشيخ عيسى بن علي ٤٢ عاماً، وأضحى كبير السن وتحت تاثير المحيطين به من الأهل والأتباع، الذين تقاسموا النفوذ على البلاد، فقد قسمت البحرين إلى إقطاعيات يتصرفون بها ويمارسون إستبدادهم واستغلالهم لسكانها وخصوصاً الريف بغالبيته الشيعية الذين صودرت بساتينهم وحولوا إلى عمال سخرة، واستبيحت أرواحهم على يد الفداوية – وإفتقدوا الأمن، وفرضت الضرائب المجحفة عليهم واهينت رموزهم الدينية. ولقد دفعت هذه الأوضاع بالعديد منهم إلى الفرار إلى إمارة المحمره والعراق، وعانت الفئات الضعيفة في الطائفتين مثل الغواصين وأصحاب الحرف والصيادين من الاستغلال والاضطهاد الشديد، وقد وصل الوضع إلى تفجر حركات إحتجاجية عنيفة مثلما حدث للشيعة في ١٩٢٢ والغواصين في ١٩٢٧، لم يكن هناك أي تنظيم أو نظام ولم تكن هناك أجهزة إدارية. وكان هم الحاكم ومن حوله الاستئثار باكبر قدر من الملكيات الزراعية، وتحصيل أكبر قدر من الضرائب، واستخدام

الفداوية لتاديب الناس، ولم يكن حتى القضاء الشرعي أو مجالس السالفة ذات أهمية حيث تسود القرارات الاعتباطية. وبالطبع فإن الطواويش والتجار والمالكين الزراعيين والعقاريين يحملون الفقراء تبعات الضرائب الاعتباطية.

يعتبر تعيين بريطانيا الكابتن ج س، كاسكن في البحرين كمساعد للوكيل السياسي المقيم حينها في بوشهر العام ١٩٠٢، بداية مرحلة جديدة للوجود البريطاني المباشر، وتوالى بعض عدد من الوكلاء السياسين، ثم حدثت النقلة لمهمة بانتقال المعتمد البريطاني من بوشهر إلى البحرين في ١٩٣٦ وبذلك تكرست البحرين كمقر للقيادة السياسية والعسكرية البريطانية في الخليج. دشن وجود كاسكن عملية بريطانية مزدوجة تقوم على إدخال إصلاحات تدريجية محدودة في البلاد، والحد من صلاحيات الحاكم تدريجياً والسيادة الوطنية في ذات الوقت. ويمكن إعتبار الوكيل السياسي الكابتن ديلي (١٩٢٣-١٩٢٧) والمستشار البريطاني شارلز بلجريف (١٩٢٦-١٩٥٧) أبرز مهندسي هذه الاصلاحات ورموزها، أقامت بريطانيا نواة أجهزة الدولة البيروقراطية التي تطورت مع الزمن وسنت التشريعات العرفية، لتحد من السلطة القبلية المطلقة للحاكم والاعراف القبلية وضبطت بذلك سلطات وتصرفات الحاكم واتباعه وفداويته والمتنفذين الآخرين خصوصاً الشيخ عبدالعزيز القصيبي ممثل إبن سعود، وضبطت العلاقة إلى حد ما فيما بين أطراف الحكم داخل الأسرة ومع فئات الرعية (شيعة، سنة، تجار، فلاحين، حرفين، الخ)، ونظمت جباية الضرائب، ومن أبرز الاجراءات البريطانية:

أ- تحديد صلاحيات الحاكم

فيما يتعلق بالحاكم فقد تم إجبار الشيخ عيسى بن علي، بعد طول ممانعة واضطرابات واحتجاجات شهدتها البلاد على التنازل لإبنه الشيخ حمد في ١٩٢٣/٥/٢٣، وسبق ذلك تعيين الشيخ حمد رئيساً للمجلس البلدي محل اخيه الشيخ عبدالله، ورئيساً للمجلس العرفي المختلط، ومنذ ذلك الوقت فإن أي تشريع أو قرار للحاكم لا يتم إلا بالتشاور مع الوكيل السياسي، ثم أضحى بمشاركة المستشار شارلز بلجريف.

ب - إقامة مؤسسات بديلة

١ – إقامة المجلس العرفي والذي يتكون من أربعة يعينهم الحاكم ليمثلوا المواطنين والعرب وأربعة يعينهم الوكيل السياسي ليمثلوا التجار الأجانب ويرأسه الحاكم أو من ينيبه، ويختص بالنظر في الشكاوي والفصل في المنازعات.

٢ – إقامة المجلس البلدي والذي يتم إنتخابه ليمثل ملاك العقارات والتجار المواطنين والعرب والايرانيين والبانيان ويرأسه من ينيبه الحاكم ويعين الوكيل السياسي سكرتيره.

٣ – المحكمة المختلطة والتي يرأسها الوكيل السياسي وممثل الحاكم وتختص في الفصل في الدعاوي والمنازعات المقدمة من قبل الأجانب والعرب والبحرينيين العاملين لدى الأجانب والعرب

٤ – الجمارك: إقامة مكتب للجمارك يرأسه بريطاني يتم اختياره من قبل الوكيل السياسي ويعينه الحاكم ويساعده موظفين هنود ومحليون ويتولى تحصيل الجمارك لحساب الحاكم.

٥ – مكتب تحصيل الضرائب: ويختص هذا المكتب بتحصيل الضرائب على مختلف النشاطات الاقتصادية (الزراعة واللؤلؤ والصيد البحري) على الجميع حسب نظام معروف لحساب الحاكم.

٦ – الشرطة: تم إقامة جهاز للشرطة التي اعتمدت أولاً على عناصر من شرطة البنجاب، ثم جرى لاحقاً تجنيد البلوش واليمنيين وبعض البحرينيين، لتحل محل الفداوية ولتقوم بتطبيق القوانين العرفية وحراسة الأسواق وضبط الأمن، وفض النزاعات.

جـ – التشريعات: أدخلت بريطانيا تدريجياً تشريعات عرفية معمول بها في الهند ومن أهمها.

١ – قانون البحرين (Bahrain Order of Council) وهو يختص بتحديد الجرائم الجنائية والمخالفات المالية والتجارية وعقوباتها، وهو ما يستند إليه المجلس العرفي والمحكمة المختلطة.

٢ – نظام الضرائب: وبموجبه تم إلغاء ضريبة الرقابية المفروضة على الشيعة وحدهم والضرائب الباهظة المفروضة على إنتاج مزارع النخيل والصيد البحري واللؤلؤ، واستبدا لها بضرائب محددة أقل تطبق على الجميع دون استثناء، وفرض ضريبة بلدية على جميع المساكن في الريف بعد أن كانت مطبقة على المساكن في المنامة والمحرق فقط.

٣ – إلغاء نظام السخره الذي كان يطبق على الشيعة، وإلغاء العمل الجبري للفلاحين الشيعة في بساتين الشيوخ والتسمين المجاني لعجولهم، ورعى جمالهم في بساتين الفلاحين.

٤ – ادخل المستشار بلجريف تنظيماً جديداً للعلاقات التي تحكم أطراف الغوص (الطواويش والتجار من ناحية والغيص والسيب من ناحية اخرى)، بحيث أجبر الجميع على وضع سجل للسلفيات والدخول، وايجاد محكمة الغوص محل محكمة السالفة، وعدم تحميل ورثة الغيص ديونه.

تطور البيروقراطية وتنظيماتها

وإذا كانت هذه البنى والتشريعات بدائية، فقد كانت هي النواة التي بنيت عليها لاحقاً بنية الدولة البيروقراطية وتشريعاتها خصوصاً بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية. تتالى إقامة الأجهزة والإدارات، وصدور التشريعات المنظمة لمختلف الجوانب. كما أن تنامي المعارضة الوطنية خصوصاً مع قيام هيئة الاتحاد الوطني في ١٣أكتوبر ١٩٥٤، قد جعل البريطانيين والحكم يطورون جهاز الشرطة ويصدرون التشريعات المقيدة للحريات، وفي ذات الوقت إصدار تشريعات والسماح بتشكيل تنظيمات جديدة مثل غرفة التجارة، والتنظيم العمالي، والجمعيات والأندية الأهلية، والصحافة. ورغم تداعيات القضاء على هيئة الاتحاد الوطني في نوفمبر ١٩٥٦ على يد الانجليز، ممثلين في المستشار بلجريف لكن حركة الهيئة هي التي أطاحت ببلجريف نفسه في ١٩٥٧، بعد أن هندس بنية وتشريعات وهيكلة دولة الاستقلال، وتمثل ذلك في مجلس الدولة الذي رأسه البريطاني سميث.

مفهوم الانجليز للا صلاح والتحديث

يمكن إعتبار خطاب المعتمد البريطاني نوكس بتاريخ ٢٣/٥/١٩٢٣، والذي اعلن فيه إزاحة الشيخ عيسى بن علي وإحلال ابنه الأكبر الشيخ حمد مكانه بحضور جمع فيه كبار أفراد الأسرة الحاكمة وفي مقدمتهم الحاكم الشيخ عيسى بن علي ووجهاء الطائفتين وكذلك وجهاء الجاليتين العربية والأجنبية، بانه يعكس مفهوم الانجليز للاصلاح والتحديث وجاء فيه:

١- إن الاصلاحات تستهدف إفساح المجال للبحرين بالوصول إلى مستوى حضاري عال.

٢- إن الاصلاحات في النهاية هي لصالح الشعب ونصحهم بعدم الانسياق وراء الاغراءات الخارجية.

٣- بالنسبة لآل خليفة نصحهم بعدم الاعتماد في دخلهم على الضرائب والتطلع لمصادر منتجة.

٤- بالنسبة للشيعة فقد نصحهم بعدم توقع المساواة مع السنة في القريب العاجل وعدم توقع إلغاء امتيازات السنة.

مرحلة بلجريف

رغم أن الحيرة إستبدت بالوكلاء السياسيين والمعتمدين البريطانيين تجاه مدى الاصلاحات ودور البريطانيين فيها، إلا أن الثابت لديهم هو أن لا تؤدي هذه الاصلاحات إلى تقويض حكم آل خليفة، وتامين الحماية والشرعية لهم في مواجهة التحديات الداخلية والأطماع الخارجية، وفي

ذات الوقت التدخل لحل المشاكل المتفجرة وتسكينها وليس بالضرورة حلها جذرياً وأن ياخذ الحق مجراه، والاستجابة لمتطلبات التطور بما يحقق مواؤمه الأوضاع المحلية والتنظيم الحكومي لدور البحرين في الاستراتيجية البريطانية وإذا كان الوكلاء السياسيون قد أخذوا على عاتقهم إقتراح وتنفيذ هذا الاصلاحات وهذا التحديث فإنه مع تعيين شارلز بلجريف (الاستعماري العتيق) مهام المستشارية في ١٩٢٦، فقد أضحى تدريجياً المسؤول الأول عن إنفاذ المخطط البريطاني، ولم يكن كما يصور نفسه بتواضع موظفاً لدى الحاكم أو حتى وسيطاً بين الأنجليز والحاكم وقد طبع بلجريف بطابعه بناء أجهزة الحكم وتشريعاته. فقد كان مستشار الحاكم، ورئيس المحكمة المختلطة، وقائد الشرطة الفعلي، والرئيس الفعلي للجهاز الإداري، وضابط العلاقة بين الحاكم من ناحية وبريطانيا والقوى الاقليمية من ناحية أخرى. لقد إمتد دور بلجريف من ١٩٢٦ حتى ١٩٥٧ أي ٣١ عاماً وعاصر حاكمين هما الشيخ حمد والشيخ سلمان، وبالتالي عاصر البحرين في ظل أوضاع شديدة التخلف إلى أوضاع المرحلة النفطية بما تحمله من وعود بالرخاء والازدهار، وتعامل بلجريف مع أجيال، وتعاطى مع قوى وتيارات المعارضة. لقد كان بلجريف يعتقد بأبويته على الشعب، وانه مكلف بقيادة البحرين وأهلها الغير قادرين على الحكم أو التصرف، ولذلك كان حزنه كبيراً وهو يلقي نظرة الوداع عن البحرين التي لم يزرها لاحقاً أبداً، وكان يعتقد أنه راعي النهضة التعليمية لكنه قوبل بالجحود وعلى حد قوله "لقد اكتشفت منذ زمن بعيد أن لا أمل في توقع الثناء من أهل الشرق".

الإرساليات المسيحية

لم تكن مهمة الإرساليات المسيحية التي وصلت إلى البحرين وأولها بعثة القس الطبيب البروتستانتي صموئيل زويمر في ١٨٩٢/١٢/٧ نشر التحديث ولا حتى المساهمة في إنتشال شعبها من الفقر والمرض، ولكن كانت مهمته التبشير بالمسيحية في بلد عريق بإسلامه وتلك لعمرى مهمة شبه مستحيلة. ولكن كما جرى في العديد من بقاع العالم فقد دخل التبشير إلى الشعوب المتخلفة من خلال تقديم الخدمات الطبية والتعليمية والتي كان أبناء هذه الشعوب بامس الحاجة إليها. هذا ما فعله المبشر الطبيب زويمر، هو ومن لحق به وجاء بعده وهم وإن لم يحققوا نجاحاً يذكر في تنصير أبناء البحرين العرب، إلا أنهم نجحوا في تنصير بعض الاسيويين ولقد أطلق عليه البحرينيون لقب "إبليس" وعلى دراجته "خيل إبليس".

وقد تطور عمل الإرسالية الأمريكية، بحيث جرى بناء الكنيسة البروتستانتيه وبناء مستشفى الإرسالية الأمريكية ومدرسة الإرسالية الأمريكية إلى جانبها وجرى لاحقاً إنشاء الكنيسة الانجلكانية. وبغض النظر عن الأهداف التبشيرية لهذه الإرساليات فقد أسهم أطباؤها ومدرسوها في عملية التحديث وذلك باقناع المواطنين بالتحول عن الشعوذة إلى العلاج الحديث كما أسهمت مدارسها في نشر اللغة الانجليزية، وهي من أدوات التحديث والتواصل مع العالم الحديث والعلوم الحديثة والأداب الحديثة.

علينا أن ندرك أن عملية التحديث التي أجراها الأنجليز لم تجر بسلاسة ويسر فقد عارضها في مختلف المراحل، قوى عديدة من منطلقات مختلفة ولمصالح مختلفة ولم يكن بالضرورة لاعتبارات وطنية أو المصلحة العامة رأيها أخرون:

١ – رأي الحكام واتباعهم فيها تقويضا لسلطتهم وامتيازاتهم وانتهاك لما يعقدون انه وضع مستقل يتمتعون به.

٢– القيادات القبلية والدينية المتحالفة مع الحاكم المستفيدة من الامتيازات التي يتمتعون بها في السلطة والثروة على حساب بالأغلبية.

٣ – القيادات الشيعية الدينية والعائلية، وهذه رأت فيها خشية الخلاص من أوضاع الاضطهاد والتمييز والاستغلال التي يتعرض لها الشيعة.

٤– القوى الحديثة وتنظيماتها وقياداتها والتي رأت فيها تكريسا للسيطرة البريطانية وإجهاضاًلمشاريعها الثورية في التحرير والتحديث والوحدة والتقدم.

ثانيا - التحديث من خلال الجهاز الحكومي

ظلت الأجهزة الحكومية متماهية مع المخطط البريطاني وتدار بتوجيهاته لكنها شيئاً فشيئاً بدأت تنفصل عنه باستثناء الجهاز الأمني. ولاشك أن لهذه الصيرورة عدة أسباب منها تنامي البنية المحلية والكوادر المحلية ورغبة الانجليز في الناي بانفسهم عن الإدارة المحلية الخدماتية.

وهنا علينا أن نفرق بين البنية التحديثية المادية، أي تلك التي تختص بالبناء التحتي من طرق ومطارات وموانئ ومدارس ومستشفيات ومنازل

ومصانع ومتاجر وتجهيزات وأدوات، وبين البنية التحديثية الذهنية أي البنية الفوقية والتي تشمل الخبرات والمعارف البشرية وطرق التفكيرومناهجه والأفكار السائدة والتقاليد والايدلوجيات والمعتقدات.

لاشك أن تصدير النفط بكميات تجارية، ونشاط شعب البحرين الدؤوب هو الذي وفر الثروة التي مكنت الحكومة والأفراد من إقامة البنية التحتية وتنميتها وتطويرها، ونشر التعليم ومجانيته في مختلف المراحل تقريباً بحيث أضحى لدينا طاقة بشرية جبارة من مختلف التخصصات والثقافات.

كما أن مجانية الخدمات الصحية، قد أسهمت في استئصال أمراض مستوطنة وحدت من وفيات الأطفال ورفعت من المستوى الصحي للمواطنين وللمقيمين وأسهمت بالتالي في تقدم البلاد، كما أن التوجه مبكراً لتنويع الاقتصاد وجهود التنمية رغم ثغراتها الواضحة قد أسهم في تطوير الاقتصاد وتنويعه وتحديثه.

الحديث يطول عن دور الدولة الذي لا ينكر في بناء البحرين الحديثة لكن هناك بنظري ثلاثة معوقات أساسية أسهمت دون الاستثمار الأمثل لطاقات شعب البحرين في التحديث وهما:

١- الفجوة التقليدية بين الحكم والشعب بسبب الأرث الاستعماري.

ولقد جاءت المرحلة الحاسمة لتلاحم الطرفين خلال إستفتاء الأمم المتحدة بإشراف فيسباري جويو شباردي على استقلال البحرين في ١٩٧٠، حيث أكد شعب البحرين خيار الاستقلال رغم المعاناة وتمسكه بحكم آل خليفة مع الوعد بتطوير النظام السياسي.

أما الفرصة الثانية التي ضيعت فهي الاجماع الوطني على الخيار الديمقراطي البرلماني في ١٩٧٣ والذي بدد في أغسطس ١٩٧٥ و تلته

مرحلة سوداء.

والآن نعيش فرصة ثالثة دشنها صاحب العظمة الشيخ حمد آل خليفة بمشروع الاصلاح والعودة إلى الحكم الدستوري فعسى أن لا تبدد هذه الفرصة أيضاً.

٢- إطلاق يد الجهاز الأمني بقيادة الضباط الأجانب للتحكم في الحياة السياسية وإفساد العلاقة بين الحكم والشعب والذي تسبب في معاناة كبيرة لشعب البحرين على امتداد ٣ عقود وتسبب في تبديد كثير من الطاقات وتسبب في هجرة الكثير من العقول والطاقات البحرينية إلى بلدان الخليج الأخرى وكان بإمكانها الإسهام في عملية التحديث.

٣- عدم كفاءة الحكومة وجمودها وشيوع الفساد والمحسوبية في أجهزة الدولة بحيث بددت فرص كبيرة على البحرين وشعبها لتكون مركز الخدمات الأول في الخليج وأن تتطور بوتيرة أكبر بكثير في جميع الميادين.

ثالثا - الحديث من خلال المجتمع

ليس التحديث الذي لحق بالبحرين هو من جراء الاصلاحات البريطانية فقط بل صنعه شعب البحرين ذاته المنفتح على البلدان الأخرى خصوصاً الهند وبلدان المشرق العربي، الأكثر تطورا حينها. وقد عرف عن تجار اللؤلؤ البحرينين تسويقهم اللؤلؤ في مدينة بومبي حيث استقر بعضهم، حيث أتيحت لابنائهم الدراسة في مدارسها وغيرها من المدن الهندية خصوصاً في حيدرأباد حيث توجد مدارس وجامعات إسلامية، كما كان تجار البحرين ورجال الدين في تماس مع إيران والعراق، ويمكن أن نوجز عوامل التحديث التي نهض بها مجتمع البحرين خصوصاً التجار

والمتعلمين ورجال الدين كما يلي:

أ - التعليم الحديث

كانت زيارة الشيخ عبدالله بن عيسى إلى مصر إثر عودته من بريطانيا، حاسمة للاتفاق مع عدد من المدرسين المصريين ومنهم حافظ وهبة للتدريس في أول مدرسة ابتدائية حديثة نسبياً هي مدرسة الهداية الخليفية التي أفتتحت في ١٩١٩، وقد بنيت على نفقة التجار وبعض الشيوخ وظلوا يصرفون عليها حتى قيام الحكومة بمسؤولية التعليم. وفي العام ١٩٢٦، افتتحت المدرسة الجعفرية في المنامة بجهود من التجار ورجال الدين البحارنة. وفي عام ١٩٢٨ افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنات في المنامة، وقد افتتحت أولاً في بيت عبدالرحمن الزياني رجل الدين الاصلاحي المعروف في المحرق .وبعد سنوات انتقلت إلى مبنى حديث نسبي في المنامة ١٩٣٨ وسميت بمدرسة خديجة الكبرى الابتدائية للبنات. ولقد واجه تعليم البنات معارضة شديدة من قبل رجال الدين.

لعب المدرسون العرب القادمون من مصر والشام دوراً رياديا في التعليم الحديث فلم يكن في البحرين حينها مدرسون قادرون، وكان التعليم مقتصراً على الكتاتيب. وقد حمل هؤلاء مثل حافظ وهبة (مصر) عثمان حوراني(الشام) وسعيد طبارة (لبنان) هذه الرسالة وقد قامت زوجاتهم بتعليم الفتيات حيث انطلق تعليمهن بعد عقد من انطلاقة تعليم الفتيان. إن هؤلاء المدرسين لم يقدموا المعرفة إلى طلابهم بل انخرطوا في الحياة العامة وخصوصاً الحياة الثقافية، حيث كانوا من رواد النادي الأدبي الذي أسسه الشاعر الشيخ إبراهيم الخليفة، وعن طريق هذا النادي جرى دعوة

شخصيات عربية أدبية إلى البحرين، والحصول على المجلات والكتب الأدبية والثقافية من مصر والعراق والشام. مما أسهم في إدخال الأفكار الحديثة.

كما أن هؤلاء المدرسين هم وراء إقناع مجلس المعارف في الموافقة على إرسال أول بعثة تعليمية من الطلبة المتفوقين إلى الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٢٧، حيث شكل وجود الطلبة البحرينيين أيضاً أحد عوامل التنوير والتحديث بعد رجوعهم إلى وطنهم.

ب- المطبعة والأندية والصحف

هذه العناصر الثلاث تكمل بعضها ولا وجود لأحدها دون الآخر، وإن كانت طبيعة الأشياء في البحرين أن يسبق أحدها الآخر. في البدء كان افتتاح النادي الأدبي الاسلامي في ١٩١٣ من قبل الشاعر الشيخ إبراهيم الخليفة في المحرق، حيث يجتمع الأدباء ورجال الدين المتنورين للتفكير في أحوال البلاد وأحوال العرب، وشيئاً فشيئاً بدأ هذا النادي والأندية الأخرى التي تشكلت بعده بعقود مثل نادي البحرين في المحرق ١٩٣٧، نادي العروبة في المنامة عام ١٩٤٦، والنادي الأهلي ١٩٣٨، الاشتراك في المجلات العربية واستيراد الكتب أو جلبها مع مسافرين، كما أن هذه الأندية إستضافت شخصيات أدبية وسياسية عربية زارت البحرين مثل عبدالعزيز الرشيد وأمين الريحاني وعبدالعزيز الثعالبي ومحمد الشنقيطي وخالد الفرج والذي استطاب الإقامة في البحرين وعمل مدرساً في مدرسة الهداية إلى جانب زميله عبدالعزيز الرشيد، ونشط في حياتها الثقافية. وقد تفاعل هؤلاء العرب مع اخوتهم الأدباء البحرينيين مثل الشيخ إبراهيم الخليفة،

وعبدالرحمن الزياني، وعبدالله الزايد، وعبدالرحمن المعاودة، حيث لم تكن نزعة التمييز موجودة، وحيث كان بإمكان العربي الانخراط بالكامل في نسيج الحياة، وتحمل ما يتحمله أبناؤها. لكن الإنجليز لم يسمحوا لهذا التفاعل الخلاق أن يستمر وقاموا بنفي هؤلاء. وإلى جانب ذلك هناك الصحافة العربية والتي أسهم أدباء وكتاب البحرين في الكتابة فيها ومن أهمها المقتطف والرسالة والعرفان. ثم تطور الأمر إلى مبادرة عبد العزيز الرشيد إلى تحرير مجلة "الكويت" التي كان يكتب أكثر مقالتها ويشارك فيها كتاب أخرون مثل شكيب أرسلان ورشيد رضا من رجالات النهضة العربية، ويرسلها إلى مصر حيث تطبع هناك، ثم يعاد إرسالها إلى البحرين.

أما الخطوة النوعية فكانت في قيام الأديب عبد الله الزايد بإقامة أول مطبعة حديثة في البحرين عام ١٩٣٤ وقد جلب لها الفلسطيني نوح أفندي إبراهيم من بغداد ليشّغلها والذي عمل جاهداً لتدريب البحرينيين، ولم يكن نوح فنياً فقط بل كان شاعراً وكان عبد الله الزايد شخصاً متعدد المواهب والطموحات. فقد كان تاجر لؤلؤ ناجح وغني لكنه كرس ثروته لمشروع ثقافي تنويري، فاصدر صحيفة "البحرين" في عام ١٩٣٦ وظلت تصدر حتى ١٩٤٣، ويقال أن الإنجليز شجعوا طبعها لترد على دعايات المحور المنطلقة من راديو برلين، وراديو باري في إيطاليا.

ومع بداية انبعاث الوعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، المتاثر بأحداث ضياع فلسطين وما أحدثته من تفاعلات عنيفة ضد الأنظمة المتواطئة والعاجزة، ثم تاسيس دار صوت البحرين للصحافة بنهاية

١٩٤٩، من قبل مجموعة من المثقفين الوطنين من الطائفتين وقد انطلق بعضهم من نادي العروبة ونادي البحرين ومنهم إبراهيم حسن كمال وعلي التاجر وحسن الجشي وعبد العزيز الشملان وعبد الرحمن الباكر وقد أشرك أصحابها جيمس أبن شارلز بلجريف في الهيئة الإدارية لتسهيل مهمة إصدارها. وبالفعل نجح التكتيك، حيث استمرت في الصدور ما بين ٥٠ – ١٩٥٦ حيث أسهمت المجلة في توعية الجمهور بالقضايا الوطنية والطبقية ليس في البحرين وحدها بل في الخليج، وتناولت قضايا العمال والنفط والهجرة الأجنبية إلى الخليج والقضية الفلسطينية والنضال الوطني في عُمان والوحدة العربية، وأخيراً ضاقت السلطات البريطانية ذرعاً بها وتم إغلاقها. وفي موازاة صوت البحرين الشهرية، صدرت، بدءً من نهاية ١٩٥٢ صحف محلية وأسبوعية مثل القافلة الأسبوعية والوطن والميزان والخميلة، ومن فرسانها علي سيار ومحمود المردي وعلي التاجر وعبد الله الوزان.

لقد أسهم أدباء ومثقفو البحرين ورجال الدين المتنورين إلى جانب إخوانهم العرب المقيمين في إدخال ونشر الأفكار الحديثة، وإذا كانت توجهاتهم أدبية ودينية تقليدية حتى الأربعينيات، فبفعل التطوير ظهر أدباء تحديثى النزعة، كما أنه ومع تخرج العديد من طلبة الجامعات العربية والأجنبية فقد توفر أخصائيون في علوم الاجتماع والطب والهندسة والعلوم وغيرها. وقد أسهموا ليس في نشر الأفكار فقط، بل في تحديث المجتمع والمؤسسات وكما أسهم الطلبة والمدرسون والمثقفون في تأسيس التنظيمات السياسية في الخارج أولاً ثم في الداخل والتي لعبت إلى جانب نضالاتها الوطنية،

دوراً مهماً في التحديث والتنوير.

وبعد تعطيل الصحافة الوطنية في الخمسينات أسهم الوطنيون البحرينيون في إصدار المجلات والصحف مرة أخرى في الستينات (الأضواء وصدى الأسبوع، ثم أخبار الخليج والأيام) ضمن الهامش المتاح. كما أن الصحافة الحزبية السرية (النضال، الفجر، ٥ مارس، الأمل وغيرها) رغم محدودية توزيعها، فقد أسهمت في عملية التنوير والتحديث.

ج- التنظيمات السياسية

أتى مؤسسو التنظيمات والحركات السياسية الحديثة من الأندية والصحافة الوطنية، وعندما تطورت الأوضاع في البلاد واستدعت مبادرة النخبة المثقفة لإخراج الشعب من وضعية المواجهة بين السنة والشيعة والتي استنزفت إمكانياته وجعلته رهينة للمستشار والإنجليز، بادرت هذه الشخصيات إلى التحرك والعمل.

شكلت الصدامات الطائفية التي شهدتها البلاد خلال عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤، تحدياً كبيراً للمخلصين من أبناء الطائفتين وبالتحديد الشخصيات المنخرطة في العمل الأهلي والثقافي والديني، خصوصاً وأنه ثبت أن الإنجليز هم المستفيدون من هذا الشقاق وأن بلجريف شخصياً قد عمل على تخريب جهود المصالحة بين الطائفتين.

هيئة الاتحاد الوطني أول تنظيم حديث

من هنا انطلقت سلسلة من الاتصالات بين هذه الشخصيات التي عملت في صوت البحرين وناديي البحرين والعروبة إلى جانب شخصيات دينية

وتمخض عن هذا عقد أول اجتماع واسع في حسينية بن خميس في السنابس في ١٣/١٠/١٩٥٤ حيث جرى تاسيس الهيئة التنفيذية العليا، والتي أطلق عليها لاحقاً "هيئة الاتحاد الوطني "بعد الاعتراف بها من قبل الحكومة في ١٩٥٦. ولقد تمثل في الهيئة التنفيذية شخصيات شيعية وسنية من الموظفين والمثقفين ورجال الدين وهم عبد العزيز الشملان وعبد الرحمن الباكر وعبد علي العليوات والسيد علي كمال الدين، وإبراهيم موسى وإبراهيم فخرو ومحسن التاجر وعلي بن إبراهيم وعبد الله أبو ذيب.

وتعتبر هيئة الاتحاد الوطني أول تنظيم سياسي جماهيري حديث تجاوز التعاضديات الطائفية والقبلية وطرح برنامجاً وطنياً تحديثياً لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية وإصلاح بنية النظام التشريعية والقضائية والإدارية، وأقامت مؤسسات جماهيرية مثل إتحاد العمل البحريني، وصندوق التعويضات التعاوني، وكشافة البحرين .ورغم عمرها القصير الذي لا يتجاوز سنتين وفي كفاحها من أجل الاعتراف بها وتنظيم صفوفها في تجربة هي الأولى في تاريخ البحرين، فقد أسهمت الهيئة إسهاما كبيراً في نقل الوعي الجمعي من وعي طائفي أو قبلي إلى وعي وطني منفتح على الأفكار القومية والإنسانية، وأخرجت الانتماء من الدائرة الضيقة للقرية أو العائلة أو المذهب إلى رحاب الانتماء الوطني والقومي. لم تنته الهيئة بسبب فشلها أو عجزها لكنه جرى الاجهاز عليها بالتدخل البريطاني السافر والتواطي المحلي، حيث جرى اعتقال قادتها ونفيهم إلى سانت هيلانة في تقليد راسخ للسلطات البريطانية، وحبس العشرات من كوادرها وتشريد المئات، لكن تجربة

السنتين ظلت راسخة في الوجدان الوطني.

٢- التنظيمات السياسية الحديثة

تبع الاجهاز على الهيئة فترة من الركود والاختمار، لكن مسيرة التطور لا يمكن إيقافها هذا إلى جانب التطورات العاصفة التي شهدها الوطن العربي بتقوى عود الثورة المصرية إثر فشل العدوان الثلاثي، وما تبعه من سقوط النظام الملكي في العراق وبعده ليبيا واليمن وفي إشعاع الثورة المصرية على الوطن العربي، وانتشار الأفكار التقدمية القومية واليسارية والماركسية. ومن أبرز هذه التنظيمات جبهة التحرير الوطني - البحرين، والجبهة الشعبية في البحرين، وحزب البعث العربي الاشتراكي إقليم البحرين وجبهة تحرير شرقي الجزيرة، وجبهة تحرير الخليج العربي. وبغض النظر عن تقييمنا للأدوار التي لعبتها هذه التنظيمات سلباً وإيجاباً إلى أنه لا ينكر الدور الذي لعبته في التحديث من خلال ما يلي:

١ - نشر الأفكار الحديثة في الحياة والسياسة والاقتصاد والثقافة بكل تلاوينها.

٢ - أنها دمجت أبناء الطائفتين مع بعضهما في تنظيماتها وخلقت لديهم وعياً وطنياً وقومياً وأممياً بدلا من الوعي الطائفي والقبلي.

٣ - خرّجت هذه التنظيمات كوادر من المثقفين والمهنيين من الجامعات العربية والاشتراكية والأجنبية لدى عدد منهم التزام أخلاقي تجاه الجماهير، وأسهمت هذه الكوادر في تحديث البحرين في مختلف الميادين، سواء من خلال جهاز الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني.

٤ - دربت هذه التنظيمات كوادر نقابية أسهمت بنشاط في إنشاء التنظيمات والمؤسسات النقابية والأهلية من جمعيات وأندية وشكلت

عمودها الفقري وهذه بدورها أسهمت في عملية التحديث والتنوير.

٥ – أقامت هذه التنظيمات روابط نضالية مع التنظيمات السياسية العربية والأجنبية وتفاعلت مع تجاربها واستفادت منها في عملية تحديث المجتمع.

وهنا يجب التنويه أن انفتاح المجتمع تقليدياً على العالم الخارجي وتشكله من أصول قومية ودينية مختلفة قد أسهم في تكريس روح التسامح بين مختلف الاثنيات والأديان والثقافات، كما سمح بدور مهم للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

١- من البحرين إلى المنفى – عبدالرحمن الباكر، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٢.

٢- تشارلز بلجريف – مي محمد الخليفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمّان، ٢٠٠٠.

٣ – القوافل – خالد البسام، مؤسسة الأيام ، البحرين، ١٩٩٣.

٤- حكايات من البحرين – خالد البسام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمّان ٢٠٠١.

٥ – رجال في جزائر اللولؤ – خالد البسام، مؤسسة الأيام، البحرين ١٩٩١.

٦ – البحرين قصة الصراع السياسي – محمد الجاسم وسوسن الشاعر،١٩٩٣ الكويت،٢٠٠٠.

٧- بناء الدولة في البحرين مهمة لم تكتمل – عبدالهادي خلف، دار الكنوز

الأدبية، بيروت،٢٠٠١.
٨ – البحرين قراءة في الوثائق البريطانية – سعيد الشهابي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٨٨.
٩– البحرين النضال الوطني والديمقراطي – حسين موسى، الحقيقة برس، بيروت، ١٩٨٢.
١٠– قضايا التحرر والديمقراطية – سيف بن علي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠.
١١– التنظيمات والحركات اليسارية في الخليج العربي – عبدالنبي العكري، المركز العربي للدراسات الأستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٢.
١٢– Bahrain 1920 - 1945, Mahdi Abdulla Al - Tajer Croom Helm, London, 1987

لبننة البحرين وتطييف الميثاق

قبل الولوج في الموضوع من المفيد توضيح أن تعبير اللبننة أضحى يطلق على عملية تفكيك مجتمع ووطن أو بلد من خلال تمزيقه طائفياً. وأما التطييف فهو تعبير مستمد من كلمة الطائف، المدينة السعودية والمصيف المعروف، حيث جرى التوصل إلى إتفاق الطائف في ١٩٩٠ والذي بموجبه تم وضع نهاية للحرب الأهلية التي إستمرت منذ ١٩٧٥، وجرى إعادة توزيع حصص الطوائف اللبنانية الثمانية عشرة في مجلس النواب والمناصب القيادية في الدولة، وإعادة رسم صلاحيات الرؤساء الثلاثة (رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء) فيما أضحى يعرف بالترويكا (القيادة الثلاثية).

ما بين لبنان والبحرين وشائج عديدة .فاول بعثة طلابية إنطلقت من البحرين إلى الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٢٩ والتي تخرج منها أوائل المتخصصين وأضحى بعضهم قيادات في الدولة، وقد استقرت عائلات لبنانية جاءت للتعليم في البحرين. ولعبت الكتب والصحف اللبنانية دوراً بارزاً في عملية التنوير، ومن ضمنها تنوير الفكر الديني الشيعي إستناداً إلى حركة مماثلة في جبل عامل حيث مجلة العرفان أبرز منابرها.

أما التشابة فيحلو للبحرينيين أن يشبهوا البحرين بلبنان، فكلا من البلدين به قدر كبير من التسامح والتنوع الديني والاجتماعي والثقافي، وكلا

البلدين منفتحان على الخارج وخصوصاً الغرب، وتاثراً به كثيراً. واقتصاد كل من البلدين قائم على الخدمات والسياحة، وعندما إنهار دور لبنان الخدماتي بعد اندلاع الحرب الأهلية تصدت للبحرين للمهمة واغتنمت الفرصة، مستفيدة من الطفرة النفطية إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠، هذا التقارب في البنية والعقلية سهل قيام زيجات بحرينية لبنانية ومشاريع إقتصادية وثقافية.

وكما إستفادت الطبقة الحاكمة في لبنان من تناقضات الوضع اللبناني من أجل تكريسه وتكريس هيمنتها فإن الطبقة الحاكمة في البحرين أثبتت أنها طالب نجيب في المدرسة اللبنانية. الطبقة الحاكمة في لبنان وبالرغم من حرب الـ ١٥ عاماً، لم تعمد إلى إصلاح حقيقي وعميق لا يمنع نشوب حرب أهلية مرة أخرى فقط بل يؤسس لدولة المساواة والمواطنة المتساوية والعدالة الديمقراطية، بل أعادت إنتاج النظام الطائفي، على أساس أن البديل هي الحرب. ورغم أن لبنان ينعم اليوم بسلم أهلي، إلا أنه سلم ملغوم حيث تنغذى قوى التطرف المسيحي والإسلامي من وضع هو أقرب إلى تسوية مؤقتة ونظام تلفيق الخلافات وليس حسمها.

بالنسبة للبحرين فقد شهدت منذ إجهاض التجربة البرلمانية وتعليق الدستور في ١٩٧٥ قلاقل واضطرابات. ثم دخلت البلد مرحلة العنف من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩ والتي تطلق عليها المعارضة "الانتفاضة الشعبية" ويطلق عليها الحكم "أعمال الشغب"، حتى جاء عظمة الملك في ٦ مارس ١٩٩٩، ليفتح الطريق أمام إنفراجة أمنية وضعت حداً للعنف ونزعت فتيل

الأزمة باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة جميع المنفيين السياسيين، وإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، ووضع حد لتسلط جهاز أمن الدولة.

ثم خطى الأمير (حينها) خطوة مهمة بنهاية ٢٠٠٠، عندما طرح تصوره الأولى لمشروع اصلاحي "يستعيد نهضة البحرين التاريخية "على حد تعبيره، حيث شكل ميثاق العمل الوطني أبرز ملامح هذا المشروع وآلية الانتقال من العهد السابق إلى العهد الجديد، وجاء الاستفتاء الشعبي على الميثاق وموافقة الغالبية الكاسحة من أبناء الشعب رجالاً ونساءاً (٩٨,٤٪) عليه ليشكل عقداً بين الحكم والشعب للمضي قدماً في مشروع إصلاحي جذري. لكن يبدوا أن سيناريو الطائف كان حاضراً في أذهان الحكم مع الأخذ بالاعتبار أن الحرب الأهلية في لبنان كانت صراعاً بين الطوائف ومع الدولة، بينما الصراع في البحرين بين حركة المعارضة الوطنية الدينية والديمقراطية من ناحية والحكم من ناحية أخرى.

لقد كانت علة لبنان في النظام السياسي اللبناني، القائم على تقاسم الدولة حصصا بين الطوائف مع إمتيازات خاصة للطائفية المارونية وتمايزات في الحقوق بين مختلف الطوائف تدرجاً من الطائفة المارونية في الأعلى حتى الطائفة العلوية في الأدنى. والعلة الثانية في النظام الاقتصادي "الحر" الذي خلق هوة واسعة بين قلة من الأغنياء والأغلبية الساحقة من الشعب اللبناني، وتداخلت الامتيازات الطائفية السياسية وإمتيازات طبقة الرأسمالية الجشعة لتنتج الطبقة الحاكمة اللبنانية بمباركة طبقة كبار

الدين من مختلف الطوائف، في حين بقي الشعب اللبناني ممزقاً بفعل الهويات الطائفية الموهومة. ورغم أن إتفاقية الطائف قد أدخلت تعديلات طفيفة على النظام السياسي والاقتصادي اللبناني، إلا أنها لم تؤسس لنظام جديد، لكن اللبنانيين يقبلون هذا الوضع على مضض مخافة العودة للحرب الأهلية.

ويبدو أننا في البحرين نؤسس لنظام شبيه بالنظام اللبناني الذي هو نتاج إتفاقية الطائف. فإذا إعتبرنا أن " الميثاق "هو الوثيقة الاساسية لمشروع الاصلاح فلنحاول أن نقارن بين رؤية الميثاق وما يجرى تكريسه على أرض الواقع، جاء في البيان الختامي للجنة إعداد الميثاق مايلي:

"وفي هذا الاطار فإن اللجنة لتؤكد أن مشروع ميثاق العمل الوطني، سيحقق بإذن الله تعالى نقلة نوعية كبيرة في العمل الوطني. تسهم بدورها في إحداث تغييرات جذرية في منهج العمل والاداء".

"وعملاً على تحديث سلطات الدولة ومؤسساتها تمهيداً لانتخاب مجلس نيابي إنتخاباً حراً مباشراً من قبل كافة المواطنين إلى جانب مجلس معين يضم خبرة أهل العلم والخبرة بما يؤدي إلى تجديد دستوري، وتحديث مؤسسي حسب صيغة متوازنة" تستوعب دروس الماضي وتواجه متطلبات المستقبل الذي ننشده الخ".

لقد جاء الميثاق كما دستور ١٩٧٣ وتطوير له في بعض الجوانب ليؤكد على النقيض للوضع الذي عاشته البلاد سواء في ظل الاستعمار أو الاستقلال هناك إجماع من شعب البحرين سواء عندما استفتته الأمم المتحدة في أوائل ١٩٧٠ وعندما صدّق على الميثاق في ٢٠٠١/٢/١٤م، على

عروبة البحرين واستقلالها ونظام حكم وراثي في آل خليفة، وفي ظل دستور تعاقدي يؤسس لحكم ديمقراطي عادل. لكن هناك شبه إجماع أن نظام الحكم وبناء الدولة وتطور المجتمع لم يجري كما جرى تصوره في الدستور أو في الخطاب الأميري في افتتاح المجلس الوطني في ١٠/١٢/١٩٧٣.

لقد جرى ليس تكريس التركه البريطانية بل مفاقمة الوضع ودفع الشعب ثمناً باهضاً من الأرواح والخسائر ومن رصيد الوحدة الوطنية في عهد الاستقلال أضعاف العهد البريطاني. لقد جرى تكريس وتمتين بنية الدولة الموروثة عن بريطانيا ومرتكزات النظام الأساسي:

١- التمييز الطائفي ضد الأغلبية الشيعية، في الوظائف العامة والقطاع العام، بحيث ضرب مفهوم المواطنة المتساوية في الصميم.

٢- تعزيز الامتيازات للحكم وحلفائه بمن فيهم الزعامات الشيعية الموالية على حساب الدولة والأموال العامة، مما أضعف الوحدة الوطنية، وخلق ريبة بين الطائفتين حيث ساد شعور الاضطهاد لدى الشيعة والخوف من فقدان إمتيازات موهومة من قبل السنة.

٣- هيمن الهاجس الأمني على سياسات الدولة وخياراتها وسيطر جهاز الأمن على مفاصل الدولة، وأكتسب العسكريون نفوذا لاسابق له بما في ذلك مجال التجارة والأعمال.

٤- أضحت الدولة مرتعاً للامتيازات والفساد والاثراء السريع وغير المشروع حيث يتم التعين في المراكز القيادية لاعتبارات أبعد ما تكون عن الكفاءة وتكافؤ الفرص.

في ظل هذه الأوضاع إنعدم حكم القانون والنظام، وساد الخوف، والريبة بين المواطنين، وشلت الطاقات، وتعطلت التنمية، وتخلفت البحرين عن الإمارات مثلاً في حين تتملك طاقات بشرية أكثر وأفضل في بداية عهد الاستقلال. جاء الميثاق ليعد بمشروع إصلاحي شامل يعالج مختلف جوانب الخلل في المجتمع والدولة، وليؤسس لمملكة دستورية ديمقراطية عادلة .ولكن كما يقول المثل "لم ينطبق حساب الحقل على حساب البيدر". والذي جرى هو تعثر المشروع الإصلاحي، وعودة سريعة إلى النظام السياسي والاقتصادي القديم وتكريسه ولكن بدون قمع وعنف غير مستطاب من الجميع، وهامش من حرية التعبير فقط. مع بعض التغييرات والضوابط المحدودة في أجهزة الدولة إقتضتها متطلبات التعاطي مع كم متفاقم من المشاكل، وتسكين الأزمة.

المؤتمر القومي العربي الطارئ
هل يستطيع العرب إيقاف الحرب على العراق والمجزرة في فلسطين

على امتداد يومين طويلين (١٠و١١) من هذا الشهر انعقد في بيروت المؤتمر القومي العربي في دورة طارئة لمناقشة الحرب الأمريكية المرتقبة ضد العراق والمجزرة الصهيونية المستمرة في فلسطين. وبالفعل فقد سارت مناقشات المؤتمر صاخبة ومتوترة حين سادها الإحباط العام في ظل العجز العربي الرسمي والشعبي عن عمل شيء لإيقاف آلة الحرب الأمريكية المنفلتة من عقالها وهي تحضر لحرب شاملة ضد العراق، وكذلك العجز عن إيقاف حرب الإبادة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في ظل أوضاع تنذر بكارثة لن تقتصر فقط على هذين الشعبين العربيين بل ضد البلدان العربية المحيطة بها مباشرة بل وضد الأمة العربية والمنطقة كلها.

أضحى واضحاً بموجب تصريحات مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندليسا رايس أن الإطاحة "بنظام الحكم في العراق" ما هو إلا بداية لإقامة ما أسمته "بانظمة ديمقراطية حديثة في الدول الإسلامية". ومما يكسب هذا الكلام مصداقيته طرح مشروع قانون محاسبة سوريا للمناقشة والإقرار في الكونجرس الأمريكي، ونقاش الخيارات الإستراتيجية في السعودية من قبل صناع القرار في واشنطن، حيث حَمل الرئيس بوش السفير السعودي الاستثنائي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، مطالب

اميركية محددة للحكومة السعودية وفي ذات الوقت التلويح بتقسيم السعودية الى عدة دويلات، وتهديد إسرائيل بضرب لبنان وحزب الله.

والى جانب هذه التطورات فقد كانت هناك أحداث في العالم العربي تزيد الأوضاع ارتباكا، مثل احتدام الحرب الأهلية في السودان، وتصاعد الصدامات في مناطق القبائل في الجزائر، والفجوة المتزايدة بين الشعوب العربية وحكامها لأسباب عديدة في مقدمتها الانصياع للإدارة الأمريكية في ملاحقة مواطنيها. والتسليم بعدم القدرة على مواجهة الغطرسة الأمريكية، والفشل الذريع في تحقيق التنمية وهو ما كشفه التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

انغمس المشاركون في المؤتمر في مناقشة هذه الأخطار، وهم في ذات الوقت متهيبون من مصارحة بعضهم البعض حول العلة الرئيسية لما نحن فيه.

المناضل الأردني المعروف ليث شبيلات لخص الأمر بقوله "ذلك بسبب... نحن النخبة على أمتنا، إننا نستمد الوجاهة من مواقعنا لكننا لسنا مستعدين أن ناكل ضربة عصا أو الاعتقال فيما سيترتب عليه من مواجهتنا لهذه الأنظمة العاجزة". وفي لحظة ياس انسحب شبيلات من المؤتمر وأعلن لاحقاً انسحابه النهائي.

وفي خضم الحديث عن الخطر الداهم على العراق، ارتفعت أصوات تطالب النظام العراقي بالمبادرة نحو تحقيق مصالحة وطنية، تمكن شعب العراق مجتمعا على مواجهة الحرب الأمريكية المرتقبة، وطرح بعضهم تشكيل

حكومة إنقاذ وطن، لكن هذه الأصوات ضاعت في البرية، كما لم تلقى آذنا صاغية من ممثلي العراق. المفارقة هي ان السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ا لعراقي وفي لحظة صدق اعترف "أننا جميعا ارتكبنا أخطاء، لقد دخل التيار القومي في صراع مع التيار القومي اليساري، وهكذا، متجاهلين أن هناك عدواً يتربص بنا وهو العدو الأمريكي وعدو يغتصب أرضنا ويعمل على التوسع على حسابنا وهو الكيان الصهيوني". كلام جميل لكن لم يترجم حتى الآن لتصحيح الوضع القائم ليس في العراق فحسب وأوضاعه أكثر إلحاحاً بلا شك، بل في مختلف البلدان العربية.

أحد أمراض المؤتمر القومي العربي يتمثل في شيخوخته حيث الغالبية العظمى من أعضاءه قد تجاوز الخمسين عاماً وبعضهم أكبر من ذلك بكثير، حيث ينص النظام الداخلي على أن يكون الحد الأدنى لعمر المرشح ٣٠ عاماً، وهذا بحد ذاته يستثني قطاع الشباب الحيوي والفاعل، كما يلاحظ أن عدد النساء في المؤتمر لا يتعدى أصابع اليد. وتركيبة المؤتمر هذه تحّد من فاعلية. لقد طرحت هذه الإشكالية تكراراً غير ان المتحكمين في المؤتمر لا يريدون تجديد دمائه، والتخلي عن موقع التحكم. ولعل المؤتمر يمثل في الواقع مرآة للأوضاع العربية لا سيما مؤسسات الحكم والمعارضة.

مضت الساعات، وشهية الكلام والتحليل المستفيض لم يتوقف وهذا دف عربي آخر.

وبدل الثلاث دقائق المخصصة لكل متكلم، استرسل العديدون في وقت مفتوح بحيث تراكمت قائمة طالبي الكلام، كان ذلك بالطبع على حساب

البحث عن خطوات عملية للحؤول دون حدوث الكارثة، أو على الأقل للتعاطي معها والتعَليل من آثارها المدمرة في حالة حدوثها. الأستاذ ليث شبلات مجدد والتقليل طرح ضرورة تشكيل لجنة لوضع خطة عملية للتحرك، بدل تكرار التحليلات في اللجان بعد انفضاض الاجتماع العام.

المشكلة الرئيسية الأخرى في المؤتمر العربي القومي، وغيره من المؤسسات القومية، أنه لا يمثل القوى الفاعلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على ارض الواقع، وبغض النظر عن إخلاص أعضائه وتاريخهم النضالي، إلا أنهم غير قادرين على تحريك الأمة. من هنا جاء قرار المؤتمر بالدعوة الى مؤتمر شعبي تتمثل فيه القوى السياسية والنقابية العربية في أقرب وقت ممكن. لكن ذلك يعيدنا الى واقع هذه القوى، فهي إما قوى تشكل واجهة للأنظمة الحاكمة أو معارضة مهمشة لا تمتلك رصيداً اجتماعياً. إن تفشي الاستبداد وفقدان الحريات، وتغييب الديمقراطية في العالم العربي هو ما يجعل ملايين العرب لا حول لهم ولا قوة.

النائب البريطاني جورج غالاوى، معروف بموافقة النضالية تجاه القضايا العربية منذ أن كان مناضلاً شاباً في صفوف الثورة الفلسطينية في الستينات.

خاطب غالاوي العرب شعوباً وحكاماً. خاطب الشعوب بقوله ": لقد استطعنا أن نسير أكبر مظاهرة مناهضة للحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتراوح تقدير المشاركين فيها من ٣٥٠ ألف إلى نصف مليون". هذا جيد

ولكن المطلوب مظاهرات مليونية في العواصم العربية في القاهرة ودمشق والرباط وغيرها، لتضغط على الحكام العرب للقيام بواجبهم ومنع استخدام الأراضي العربية لشن الحرب على العراق.

جالوي حذر الحكام العرب أيضاً قائلاً:

"كل يوم أمر في مبنى البرلمان بغرفة رسمت الماساة الفلسطينية حيث وقع بلفور الرسالة الشهيرة التي وعد بها أرض لا يملكها لشعب لا يستحقها". والغرفة الثانية هي التي مزقت الأرض العربية إلى كيانات اعتباطية بموجب اتفاقية سايكس بيكو. أما الغرفة الثالثة فهي تلك التي يتم التخطيط فيها لتدير هذه الكيانات أو تمزيقها أكثر، واختيار قادة جدد لهذه الدويلات، كل ذلك ليبقى العرب ضعفاء وتظل إسرائيل متفوقة عليهم، ويستمر الغرب في نهب بترولهم".

وأضاف قائلاً: لقد بدأ تداول أسماء لم تكن معروفه سابقاً، نجد والحجاز والإحساء وتداول أفكار مثل تقسيم السعودية الى ثلاث دول، وفصل جنوب السودان عن شماله وتمدد مملكة الهاشمين لتشمل وسط العراق، وإقامة دولة للشيعة في جنوبه.

الساسة الغربيون يتناقشون حول مستقبلكم وأنتم لا حول لكم ولا قوة. إذا سمحتم بذلك فستكون بداية القرن الواحد والعشرين مثل وضعكم في بداية القرن العشرين، وسيولى عليكم حفنة من الملوك والرؤساء الفاسدين يحكمون لمصلحة أمريكا وبريطانيا وإسرائيل. ان الدفاع عن العراق ليس

دفاعاً عن صدام بغض النظر عما إذا كنت الى جانب صدام أو ضده. عندما تذوق كلاب البحر دماء العراق فستعود لافتراس البلدان العربية الأخرى. محذراً من الوهم من أنكم ستسلمون بالتضحية بصدام. إنني الحّ عليكم التحرك بسرعة قبل فوات الأوان".

لقد كانت كلمة جالاوى مكاشفة مرة أطرق لها الحضور الرؤوس هل نستطيع فعل شيء؟ بعد كل ما ذكر هل تستطيع الشعوب العربية ان تفعل شيئا وهل تستطيع الحكومات العربية ان تفعل شيئاً؟ أحد المشاركين علق بالقول على ضرورة الاحتجاجات الجماهيرية في الساحات والشوارع بالقول "فعلاً الساحات والميادين محتلة ولكن من قبل قوات الأمن التي تفوق أعداد المتظاهرين عدة مرات".

هل ستتفكر الأنظمة العربية مليا فيما يحاك لها من قبل أمريكا واسرائيل أو أن تستسلم لخدر التطمينات ثم تفيق على الكارثة؟ هل تستخلص الأنظمة العربية العبرة. وتصارح شعوبها بالخطر الداهم وتتوافق معها على مواجهة العبء الثقيل، أم يظل هم كل نظام عربي السيطرة على شعبه واستنزاف ثروته، دون عابئ بما هو قادم؟

إذا بدأت الحرب ضد العراق، سيتحرك الشارع العربي بالتاكيد، وستحدث الصدامات بين الجماهير والأنظمة. قد تستطيع الأنظمة أن تقمع الجماهير كما حدث في مرات سابقة، ولكن قد تتداعى الأحداث الى حرب أهلية وفوضى.

الا تستطيع الدول العربية أن تجتمع في قمة طارئة، وتحزم أمرها وتقول

للولايات المتحدة وبريطانيا، أن العراق دولة عربية وعضو في جامعة الدول العربية ونحن كفيلون به. إذا كان يشكل خطراً فإنه خطر علينا ونحن سنعالجه؟

وبالنسبة للقواعد والجيوش والأساطيل الأمريكية على الأراضي العربية فإذا كانت لحماية هذه البلدان من خطر خارجي فإن الخطر الأكبر هو إسرائيل لا العراق. ومادامت أميركا حليفة إسرائيل فلا داعي للقواعد الأمريكية والجيوش الأمريكية والأساطيل الأمريكية، عدى أن استخدامها انطلاقا من الأراضي العربية خيانة وطنية وقومية.

فلتحزم الدول العربية أمرها، وسترى أن شعوبها ستضعها تاجا على رؤوسها وسترى أن مستقبلها وأمنها مضمون من قبل شعوبها في حين أن تاريخ أمريكا في علاقتها مع الحكومات العربية وغيرها تؤكد استعدادها للتضحية بأخلص حلفائها على مذبح مصالحها ولنتذكر شاه إيران.

سجالات حول المجتمع المدني في البحرين

تشهد البحرين سجالات خصبة حول المجتمع المدني وأفاق بنائه، ويكشف لنا المشهد الثقافي عن تعدد في الروىء وهواجس وآمال تعكس المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد بين ارث الماضي وطموحات المستقبل.

ومن أخر هذه السجالات والندوات التى تقيمها الجمعيات والأندية ومن أهم الندوات التى شهدتها البلاد ندوة المجتمع المدني للدكتورة منيرة فخرو وندوة افاق حقوق الإنسان في البحرين والتي شارك فيها نائب رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الاستاذ سلمان كمال الدين والمحامي عبدالله الشملاوى وكلاهما عقدتا في نادي العروبة، وندوة دور الجمعيات الأهلية للأستاذ عبدالرحمن النعيمي والتي عقدت في مقر جمعية نهضة فتاة البحرين.

كما ان المجالس التقليدية للشخصيات المعنية بالشان العام تشهد ندوات مفتوحة تتناول مختلف القضايا التي هي محط اهتمام الجمهور ونخبه.

أود هنا تناول قضية واحدة استاثرت على اهتمام المتحاورين والجمهور والنخبة الثقافية والسياسية، وهي قضية المجتمع المدني. والحقيقة ان قضية المجتمع المدني ليست قضية البحرين فقط بل هي في الواقع قضية المجتمع العربي وخصوصا في تلك البلدان التي يتاح فيها قدر من حرية التعبير.

تكتسب قضية المجتمع المدني أهميتها في البحرين كون البلاد تمر بمرحلة انتقالية من الحكم الشمولي الذي خيم على البلاد إلى حكم، يؤمل ان يكون

حكما ملكيا دستوريا وراثيا حسب رؤية الأمير والذي اطلق عليها "تجديد نهضة البحرين التاريخية". فاذا كانت الديمقراطية هي تشخيص للنظام السياسي الذي ناضل من اجله شعب البحرين منذ الاستقلال، فإن القضية المركزية هي أي مجتمع سيحتضن النظام السياسي الديمقراطي؟

لقد دلت الدراسات الاجتماعية التى قام بها أساتذة علم الاجتماع لمجتمع البحرين الحديث وتطوره مثل د.فؤاد خورى، د.خلدون النقيب، د.عبدالهادي خلف ود.باقر النجار وغيرهم ان التضامنيات التقليدية المستندة الى الروابط القبلية او المذهبية او الاثنية، قد جري تكريسها في عهد الاستقلال، لتبقى على بنى تقليدية في مجتمع يتجة نحو الحداثه. ويرى هؤلاء ان هذه التضامنيات تشطر المجتمع عموديا وتشرذم قواه الاجتماعية وتشكل عائقا نحو الاندماج الوطني، وتحديث المجتمع.

ان مراجعة لمرحلة الربع قرن الماضية تظهر لنا انه قد جري احتواء وتقزيم مؤسسات المجتمع المدني الحديثة مثل الجمعيات والأندية الثقافية وبالطبع قمع الأحزاب الى حد الاستئصال، في الوقت الذي جرى فيه تشجيع التضامنيات التقليدية. اضحي اعتياديا التعاطى مع العائلات من خلال كبار القوم، والطوائف من خلال رجال الدين التقليدين والشخصيات التقليدية، والبيوتات التجارية، وحتى التعاطي مع العائلات البحرينية من اصل إيراني (العجم) من خلال شخصياتهم البارزة.

اليوم وشعب البحرين يستشرف مرحلة جديدة دشنها سمو الأمير بخطابه التاريخي أمام أعضاء مجلس الشورى في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠، فإنه ولا شك يتفكر فيما جرى. ومن هنا فإن النخب السياسية والثقافية تحلل وتقيم

استراتيجية تفتيت المجتمع التى هي الوجه الأخر لسياسة ضرب القوى الحديثة ومؤسسات المجتمع المدني ومصادرة الحريات العامة وتعليق الدستور وتغييب اهم مؤسساته "المجلس الوطني المنتخب". ولا يعني ذلك ان مؤسسات المجتمع المدني قد دمرت تماما، فقد نزلت الأحزاب والتنظيمات السياسية تحت الأرض، وقاومت الجمعيات والأندية عملية التهميش والتقزيم وظلت الحاضنة للقوى الحديثة. وبالنسبة للمثقفين والكتاب التنويريين، فقد لجا بعضهم الى الرمزية، فيما عمد آخرون الى الكتابة في الصحف العربية ولا شك ان لجنة العريضة الشعبية والتى اكتسبت شرعيتها من الـ ٢٥ الف مواطن الذين وقعوا على العريضة الشعبية المشهورة، قد شكلت عنوانا للإرادة الشعبية وإطاراً للتحالف الشعبي بطائفيته ومختلف قواه وشخصياته السياسية والاجتماعية وحملت رسالة شعب البحرين الى الرأي العام العربي والدولي رغم الصعوبات الجمة.

لذا فإننا عندما نتكلم عن المجتمع المدني ومؤسساته اليوم فإننا لا نبتكر صيغة جديدة او نطرح شيئا متخيلا، فقد كان موجودا في الماضي وهو موجود اليوم وان في ظل الحصار والتهميش والمصادرة. اذا فما هو مطروح ان ترفع القيود عن المجتمع المدني ومؤسساته، وتخلق الأجواء الصحية التى تسمح للمجتمع المدني ومؤسساته ان تنمو وتزدهر.

كيف ترى النخبة السياسية والثقافية هذا المجتمع في المدى المنظور، وماهي المؤسسات الجديدة التى تنبثق عنه، وما هو دور المؤسسات الاهلية.

صيغة جديدة للوحدة الوطنية

من أهم القضايا المطروحة قضية الوحدة الوطنية مقابل حالة التشطير العمودي التى تحدثنا عنها. وياتي في مقدمة عوامل الفرقة في مجتمع البحرين الانقسام الطائفي السني الشيعي. لا شك ان وجود المذهبين، الشيعي والسني في البحرين، هي قضية تاريخية ولا تقتصر على البحرين فهي موجودة في بلدان مجاورة مثل العراق والكويت والسعودية.

ولقد عرفت العلاقة بين الطائفتين مراحل من الائتلاف والخصام، لسنا في مجال استعراضها، لكن ما هو مطروح الان هو ان الائتلاف بين الطائفتين شرط ضروري للوحدة الوطنية. ان من أهم سلبيات المرحلة البائدة هو تردي العلاقات بين الطائفتين وجو الريبة بينهما وتقطع اوصال العلاقات المتشابكة بينهما. لكن العلاقات التاريخية بينهما والمصالح المتداخلة ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة (التنظيمات السياسية الحديثة والجمعيات والأندية والتنظيم العمالي) ومرافق العمل قد اسهمت في الحد من تاثير سياسة الفرقة والتمييز الطائفي، بحيث لم يطرح الشيعة وقياداتهم أي مطلب طائفي رغم الحيف والقمع اللاحق بهم، طرحت قضية العلاقة بين الطائفتين بشكل واضح في الندوة التي أقامتها جمعية الإصلاح والتي ضمت قيادات دينية وشخصيات بارزة في الطائفتين مثل الشيخ عبدالامير الجمري والشيخ عبداللطيف المحمود والشيخ عيسى بن محمد آل خليفة والأستاذ عبدالوهاب حسين الى جانب قيادات وطنية مثل الأستاذ عبدالرحمن النعيمي، وكانت ندوة المصارحة واقترح في نهايتها تشكيل لجنة للحوار والتقارب بين المذهبين والطائفتين.

أما المرتكز الثاني للوحدة الوطنية فهو الاتفاق على تطوير لجنة العريضة الشعبية والتي مثلت إطار التحالف الوطني منذ عام ١٩٩٤. ولاشك ان العلاقة بين القوى السياسية والاجتماعية يشكل هما لكل الحريصين على الوحدة الوطنية، وهناك قلق مشروع ان يؤدي التنافس فيما بينها على كسب الجمهور وخصوصا في ضوء الانتخابات البلدية والانتخابات النيابية القادمة، وكذلك انتخابات الجمعيات والأندية القائم منها والمرتقب، الى توتر العلاقات وقد يصل الى التناحر وخصوصا بين التيارين الديني والوطني، وداخل كل تيار. من هنا فإن هناك قناعة بضرورة الحفاظ على لجنة العريضة الشعبية وتطويرها لتساير التطور السريع في الوضع السياسي والقوى السياسية الفاعله، لتظل إطارا لتحالف مختلف القوى وائتلاف الطائفتين.

المنظمات الأهلية

هناك ظاهرة إيجابية تتمثل في تفعيل دور المنظمات الأهلية من جمعيات واندية وتنظيم عمالي، بعد ان ظلت مهمشة و محاصرة، وتمثل هذه مواقع مهمة للاندماج الاجتماعي لمختلف فئات شعب البحرين، والفعل الشعبي في الحياة العامة وإدارة بعض شؤون المجتمع.. كما ان الشهرين الماضيين شهدا توجها لإقامة جمعيات جديدة مثل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وجمعية الأكاديميين وجمعية حماية المستهلك وجمعية المعلمين، فيما تتوجه اللجنة العامة لعمال البحرين للتحول الى اتحاد عمالي، وهناك المزيد في الطريق. لاشك انه كلما ازدادت مساحة الحرية فإن دور المنظمات

الأهلية سيتسع ويصبح اكثر فعالية. كما ان توجه الدولة للتحلل من كثير من مسؤولياتها الخدماتية تجاه المجتمع والخصخصة وفرض رسوم على خدمات الدولة يفترض نهوض القوي السياسية والمنظمات الاهلية ببعض هذه الاعباء، مما يفتح المجال لها للقيام بادوار متزايدة. يعتبر موضوع القوى السياسية موضوعا حساسا في منطقة الخليج فبالرغم من التطور الكبير الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي الذي شهدته المنطقة مما يستتبع بالطبع وجود قوى سياسية تعكس حركة المجتمع وقواه الاجتماعية لكن هناك اصرار على انكار وجودها، رغم حملات القمع والمحاكمات السياسية والسجن والنفي بحق نشاطها. وظلت السياسة الرسمية في البحرين تصر على انكار وجود القوى السياسية، رغم التفاوض معها احيانا مثلما حدث في المفاوضات مع مجموعة المبادرة في ١٩٩٥.

الواقع انه في ظل الظروف المشخصة الحالية، فإن القوى السياسية تدرك حساسية الوضع وخصوصا القوى المتربصة بعملية الإصلاح الجارية، والأنظمة المجاورة التي قد لا ترتاح لوجود قوى سياسية علنية.. ان القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها موجودة على الأرض وليست أشباحا وإلا كيف استمرت المقاومة لعهد الاستبداد وماهي هوية الآلاف الذين اعتقلوا وسجنوا ونفوا ؟ والاهم هو ان مشروع سمو الأمير الإصلاحي يحتاج الى قوى تدعمه. وفي ظل التعقيدات المحلية والإقليمية، فان الرأي الغالب هو إقامة تجمعات وليست أحزابا وتعايش النظام السياسي مع هذه التجمعات كما هو الامر في الكويت مع ضرورة وجود إطار تنسيق لهذه التجمعات اقصى درجات التعاون فيما بينها لتعزيز الوحدة الوطنية.

الصحافة الحرة

يتعدى مفهوم الصحافة الجرائد والمجلات الى مختلف وسائط الإعلام مثل التلفزيون والإذاعة وشبكات الانترنت وغيرها.. وتشكل وسائط الإعلام المستقلة دعامة مهمة للمجتمع المدني فهي بمثابة عيونه وآذانه وهناك حاجة بالتاكيد الى صحف جديدة وفتح وسائط اعلام الدولة (التلفزيون والاذاعة) للرأي الاخر بحيث تصبح وسائط اعلام وطنية وليس حكومية، وتوفير اجواء الحرية لتزدهر هذه الوسائط ويكون لها مصداقية وتاثير.

هذه بعض التصورات للمجتمع المدني الذي تجري صياغته اليوم في البحرين في عملية ديناميكية نشطة، يرجى لها ان تتوج باستكمال المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها قيام المجلس الوطني المنتخب، والمحكمة الدستورية ، وأجهزة الرقابة كما انه من المهم خلال هذه العملية ترسيخ تقاليد التعايش مع الاختلاف والتعددية والرأي والرأي الاخر، واحترام الأغلبية للأقلية وتعزيز الوحدة الوطنية التى تستوعب التنوع المذهبي والسياسي الاثني.

البحرين: المجتمع يستيقظ بعد طول غيبوبة

الظاهرة الابرز حاليا في البحرين هو تفجر طاقات المجتمع ومبادرات مؤسساته سواء أكانت مدنية او دينية، ففي ذات اليوم هناك اكثر من ندوة او حوار. بل ان الاماكن التقليدية مثل المجالس قد تحولت الى منتديات حوارية واستعادت الجمعيات وبعض الاندية حيويتها واستضافت المؤسسات الدينية مثل المساجد والحسينيات العائدين الى الوطن من

المنافي او المطلق سراحهم من المعتقلين السياسيين مع ما يرافق الاحتفاء بهم من نقاشات متنوعة كما ان خطب الجمعة اكتسبت محتوى جديدا في معالجة ائمة الجمعة للقضايا والتطورات الراهنة.

علام تدل هذه الظاهرة وهل هي دليل صحة او سقم ؟

لا شك ان هذه الظاهرة هي احدى افرازات المبادرة الشجاعة لسمو امير البلاد الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة والتي اطلقها مع الاعلان عن عزمه على ايجاد الميثاق الوطني والذي يمثل بنظره عقدا اجتماعيا وتجديدا للبيعة بينه وبين شعب البحرين. وقد ترتب على هذه المبادرة تطورات باهرة ادت الى اخلاء سجون ومعتقلات البحرين من المعتقلين والسجناء السياسيين لاول مرة في تاريخ البحرين الحديث، وتدفق المنفيين السياسيين من مختلف بقاع الارض، واطلاق قدر كبير من حرية التعبير والتجمع. ولقد تفاعل الحدثان، اي اطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين مع الشعور بالامان لممارسة حرية التعبير والتجمع، لتحدثان هذه الظاهرة التي نتكلم عنها، وتفاعل العائدين والمطلق سراحهم مع الجمهور المتعطش لسماع رأيهم.

ان المتابع لسير الندوات والاجتماعات، وطيف النقاشات الدائرة، والتنوع الواسع للمتحدثين والمشاركين في الحوارات وكذلك الجمهور يدرك بسرعة ان هناك شعورا بالحاجة الملّحة للتعويض عن ٢٥ عاما من تغييب المجتمع ومؤسساته. واذا كان شريط الماضي الطويل بما حفل به من مآسي وبطولات حاضرا في هذه النقاشات والسجالات فإن مشاكل الحاضر وتطوراته السريعة وآفاق المستقبل واحتمالاته حاضرة ايضا تزاحم

بعضها بعضا، حيث تطرح كل هذه القضايا دفعة واحدة. هذا ما استشعره البعض حيث اقترح اقامة ندوات تخصصية تعالج كل منها موضوعا لوحده. اول ما يرصده المراقب هو قدر كبير من النضج في الطروحات وترفع عن نكأ الجراح وتسامح بين مختلف الفرقاء المختلفين فكريا ومذهبيا وطبقيا وثقافيا ومستوى اجتماعيا. ان هناك الحاحا على خطورة الطائفية واهمية الوحدة الوطنية لشعب البحرين بطائفيته ومختلف اتجاهاته السياسية والفكرية.

وقد تمثل هذا الالحاح باشكال شتى منها زيارات ابناء مختلف المناطق لبعضهم البعض وخصوصا لتهنئة العائدين والمطلق سراحهم. وحسنا فعل الامير في تقديمه المثل على ذلك بزياراته لمختلف مناطق البحرين. وبيوت رموز الفئات المختلفة من المجتمع. وفي هذه الزيارات المتبادلة لا يتحرج البعض عن طرح جوانب من التركة الثقيلة السابقة ومنها سياسة التمييز والامتيازات والتي خلقت شرخا في جسد الوطن والشعب، واستعدادا لدى الغالبية لمناقشة ذلك بعقول مفتوحة وتقديم مقترحات لمعالجتها ولكن ذلك رهن بسياسة جديدة للدولة اولا.

الظاهرة الثانية هي الحرص على انجاح مشروع الامير بانفاذ ما جاء في الميثاق الوطني كجسر لتفعيل الدستور وتفكيك الالغام التي تعترض سبيل هذه المرحلة الانتقالية واستعداد الشعب ومؤسساته وشخصياته للاسهام في انجاح هذا المشروع بل ان الرأي الغالب هو عدم حرق المراحل، وفي ذات الوقت عدم تضييع الوقت، وتاجيل فتح ملفات الماضي مع ما يعني ذلك من

محاسبة من اضطهدوا الشعب طوال ربع قرن، واعادة الاعتبار للضحايا وتعويضهم.

كشفت الندوات والخطابات والمقالات ومختلف اشكال التعبير عن خارطة جديدة للقوى السياسية في المجتمع، وتفاعلات حيوية بين مختلف القوى، وتحولات سريعة داخل القوى، بحيث يمكن القول ان عملية اعادة تشكل هذه القوى جارية وبعمق بحيث لن تكون الخارطة هي ذاتها بعد اشهر او بضع سنين.

يمكن للمراقب رصد التيار الديني السياسي بمختلف تلاوينه داخل صفوف الطائفتين، والتيار الديمقراطي الاصلاحي العريض المتشكل من القوي اليسارية الديمقراطية العديد من المستقلين، والتيار الليبرالي الذي يعبر عن البرجوازية الوطنية وكذلك تيار كبار الموظفين والملاكين والتجار الذين تجمعهم مصالح متداخلة وبالطبع لا يوجد خط فاصل بين التيار والاخر كما ان ذلك لا يعني عدم امكانية تشكيل تيارات جديدة. هناك متدينين في صفوف جميع التيارات وهناك ديمقراطيين في مختلف التيارات ويلاحظ ان ايا من هذه التيارات لم يعلن في نفسه صراحة ويؤطر نفسه في تنظيم، وقد يكون ذلك عائد الى ان عملية التشكيل والتاطير لم تكتمل بعد كما ان عملية جس النبض مع الحكم جارية لمعرفة موقفه تجاه ذلك.

كلمة الفصل في السجالات الجارية والتي تختزل المرحلة هي الديمقراطية ويمكن وصف المرحلة بانها مرحلة الانتقال من الحكم المطلق الى الحكم الديمقراطي الموصوف بالملكية الدستورية كما جاء في الميثاق ومن عنوان الديمقراطية تتفرع عناوين عديدة في مقدمتها تفعيل الدستور وضمان

الحريات العامة والمؤسسات الدستورية المطلوبة والتشريعات اللازمة ودور المجتمع المدني ومؤسساته والقوى السياسية وتجلياتها.

لقد جاء الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة كإجراء شديد الاهمية لانه ألغي القانون الذي كان سببا رئيسيا لاجهاز التجربة البرلمانية وتعليق العمل بالدستور والاداة الرئيسية للدولة في قمع المجتمع وقواه ومصادرة حقوقه وحرياته، كما ان الغاء محكمة امن الدولة ازال الاداة الرئيسية بتجريم المعارضين السياسيين وسجنهم وتغييبهم عن الحياة السياسية.

هذا نموذج لما يتوجب الغائه من بنية وتشريعات النظام القديم، ويؤمل ان يكون خطوة لالغاء العديد من التشريعات او مواد من القوانين السابقة، واصدار تشريعات او تعديلات على القوانين القائمة، واقامة مؤسسات جديدة يناط بها تنفيذ التشريعات الجديدة المتوافقة مع الدستور والتي تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة.

المشروع الإصلاحي حدوده وآفاقه (١)

هل هناك مشروع إصلاحي متكامل الملامح أم انه مشروع في طور التشكل؟
هل المشروع الإصلاحي مشروع الحكم أم مشروع الحكم والشعب؟
هل هناك مشروع إصلاحي واحد أم هناك عدة مشاريع وعدة تفسيرات؟
هل الطريق مفتوح أمام المشروع الإصلاحي أو أنه وصل إلى طريق مسدود؟

هذه الأسئلة وغيرها تفرض نفسها على الباحث وعلى المواطن العادي لأنه يتوقف على أجوبتها مسار ومستقبل التحول الديمقراطي نحو إقامة مملكة دستورية مأمولة ولأن هذه الأسئلة محل جدل يومي، وعاملاً أساسيا في الافتراق السياسي سواء بين الحكم وقوى سياسية فاعلة على الساحة وفيما بين القوى السياسية ذاتها. فلنحاول الإجابة على هذه الأسئلة.

أولاً: جذور المشروع الإصلاحي:

يمكن القول أن الحاجة إلى إصلاح النظام السياسي وتبني استراتيجية الإصلاح بديلاً عن التغيير الجذري الثوري قد تبلورت في العريضة النخبوية التي قدمتها مجموعة من القيادات الوطنية إلى سمو الأمير الراحل في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢، ثم جاءت العريضة الشعبية والتي وقع عليها اكثر من ٢٥ آلف مواطن في ديسمبر ١٩٩٤، والتي رفض الحكم

(١) محاضرة القيت في الملتقى الثقافي الاهلي بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧

استلامها لكنه يعرفها جيداً لتؤكد هذا التوجه الذي تحول إلى قناعة جماهيرية.

ورغم الأحداث العاصفة التي شهدتها البلاد في الفترة الممتدة من ديسمبر ١٩٩٤ حتى مارس ١٩٩٩، والتي اتخذت طابع الصراع الدامي بين الحكم والشعب، وبالرغم من المواقف المتشددة من قبل الطرفين والشعارات الثورية للمعارضة من ناحية والإقصاء من قبل الحكم من ناحية أخرى إلا أن استراتيجية المعارضة بكافة أطيافها الدينية والديمقراطية تمحورت حول العودة إلى الحكم الدستوري، استناداً إلى دستور ١٩٧٣.

جاء وصول الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى الحكم في ١٩٩٩/٣/٦ بعد وفاة المرحوم والده لتشكل فرصة تاريخية للخروج من المازق الذي استحكم بالبلاد حكومة وشعباً. فالبرغم من تراجع مستوى العنف والاحتجاجات، وفرض السلطة النظام بالقوة إلا أن البلاد كانت في أزمة سياسية واقتصادية، تهدد بالتفجر مرة أخرى.

وهنا التقطت حركة أحرار البحرين، كبرى فصائل المعارضة اللحظة التاريخية، وعزّت الأمير في وفاة المرحوم والده، ودعت أنصارها إلى إيقاف الاحتجاجات الجماهيرية بما في ذلك المظاهرات والاعتصامات، في بادرة حسن نية.

جاءت كلمة صاحب العظمة بعد أسبوع من وفاة المرحوم والده وتوليه الحكم في ١٩٩٩/٣/١٣ في مجلس الوزراء ذات دلالة حيث أكد إلى جانب أشادته بمناقب الفقيد ودور عمه رئيس الوزراء، إلى قضيتين وهما التاكيد على كون والده رجل الاستقلال والدستور والشورى والإهابة بشباب

البحرين لياخذ دوره ويتهيا لمسئوليته، والتاكيد على عدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد في اختلاف الأصول والمذاهب.

أن التاكيد على الدستور ذا مغزى، حيث أن الدستور معلق فعلاً منذ ٢٦ اغسطس ١٩٧٥، والتمييز من أهم إفرازات المرحلة الاستثنائية التي تعيشها البلاد منذ ذلك الوقت، والاعتماد على الشعب في تجديد الحياة السياسية والاقتصادية تعبير عن عقلية حاكم شاب يطرح رؤية جديدة.

يمكننا القول أن عدداً من أفكار المشروع الإصلاحي مبثوثة في خطابات الشيخ حمد على امتداد السنتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، قبل أن يتبلور المشروع الإصلاحي في مشروع ميثاق العمل الوطني.

يلاحظ أن الشيخ حمد وهو يطرح تصوراته، اكد على دور الاستمرارية ممثلاً في عهد سمو رئيس الوزراء، وعلى الدور المهم المتوقع من ابنه سمو ولي العهد وعلى استمرار دور الحكومة برئاسة سمو رئيس الوزراء في النهوض بعملية التغيير والتي لم يجري عليها إلا تغيير طفيف لا يؤثر في بنيتها. لكن هذا التغيير مؤشر لبداية عملية توزير العسكريين وتسلمهم مراكز قيادية في الدولة، والذين هم اقرب إلى الشيخ حمد كونه قائداً لقوة دفاع البحرين.

شهد العام١٩٩٩، انفراجة أمنية محدودة حيث صدر ما يدعي بالعفو العام والذي هو في حقيقته عفو محدود لكنه الأول في حجمه، وشمل ما يقارب ٥٠ من المنفيين وبضع مئات من المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم الشيخ عبدالامير الجمري ووضعه في الإقامة الجبرية. لكن العفو تم بالطريقة المعهودة المذلة والمشروطة كما لوحظ تكثيف الشيخ حمد على زيارة

وزارات ومؤسسات الدولة (لدفاع، الحرس، الداخلية، العدل) ومجلس الشورى، ومنها أكد على دور كل من هذه المؤسسات وعلى فكرة التغيير مع الاستمرارية.

شكل العيد الوطني في ١٩٩٩/١٢/١٦، مناسبة طرح فيها الشيخ عدداً من المرتكزات في مشروعه وهي:

١- إحياء وتجديد النهضة التاريخية التي كانت البحرين رائدة لها منذ البداية في هذه المنطقة الحيوية من الوطن العربي ومن العالم كله، وهذا يقتضي تجديداً في كافة المجالات بما في ذلك تقدم المرأة. وضمن ذلك إحياء نظام الانتخابات البلدية بمشاركة مختلف الفئات الاجتماعية وإدلاء المرأة بصوتها جنباً إلى جنب الرجل، مع تمتع هذه المجالس المنتخبة بكامل الصلاحيات، واعتبارها البداية الصحيحة للتمثيل الشعبي على مستوى القاعدة.

٢- تشكيل لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى كمؤشر لمعالجة ملف حقوق الإنسان المتدهور، ومحل النقد الشديد في الأوساط الدولية والغربية.

٣- مبدأ التساوي العادل بين المواطنين كافة من مختلف الأصول والمذاهب أمام القانون وفي الحقوق والواجبات استناداً إلى المواطنة الصالحة والوحدة الوطنية فلا تفرقة ولا تمييز.

٤- في مجال الحريات العامة، دعوة كتاب البحرين إلى التعبير عن تطلعات المواطنين والإهابة بمسئولي الدولة قبول النقد البناء لما فيه مصلحة الوطن، أن صدره سيبقى مفتوحاً لكل مخلص من أبنائه وإفساح

المجال لكل راغب في العودة والالتحاق بمسيرة البناء- في إشارة إلى المنفيين السياسيين أو المضطرين للبقاء في الخارج بفعل الملاحقة والقمع السائد في البلاد).

٥- الوعد بأن كل مؤهل في هذا الوطن لحمل الجنسية البحرينية بانه سينالها، ولن يبقى مواطن مستحق في هذا البلد ألا ويكون قد نال شرف المواطنة له ولأبنائه، وفي ذلك توجه لمعالجة وضعية آلاف البدون (من الأصول الإيرانية).

٦- التاكيد على الاقتصاد الحر ودور القطاع الخاص في التنمية وضرورة توجهه للمشاركة أيضا في قطاع التعليم والتدريب والعمل الاجتماعي وخلق فرص جديدة للشباب.

٧- التخطيط لان تقوم الدولة بتمليك كل أسرة بحرينية مستحقة أرضا سكنية عن طريق الهبات حسب نظام محدد وتوفير الخدمات الأساسية لها وذلك ضماناً لمستقبل الأبناء وارتباطهم بالأرض، ورغم كون هذا المشروع غير ممكن لأنه لم يتبق للدولة أراضي، عدى عن كلفته العالية، ألا انه يعبر عن توجه الشيخ حمد لتوفير حياة لائقة وسكن لائق للمواطن تمثل لاحقاً في مشروع المدن الأربع الجديدة.

٨- التاكيد على سيادة القانون والنظام في مختلف المرافق وأن دور قوات الأمن ضمان حكم القانون والنظام، وفي هذا إشارة إلى التجاوزات الخطيرة لأجهزة الأمن طوال السنوات الماضية.

على صعيد السياسة تجاه الساحات العربية والخليجية والدولية فليس هناك تغيير يذكر.

يمكن القـول أن هذا الخطاب بما احتـواه من مـرتكزات مثل المسـودة الأولى للبرنامج الإصلاحي كما يتصوره صاحب العظمة.

على امتداد عـام ٢٠٠٠ تكررت خطابات الشيخ حمد حـول هذه القضايا في العـديد من المناسـبـات والزيارات. ومما هو جـدير بالذكـر المرور ببـعض الأحداث ذات المغزى.

١- زيارة الأمير لوحدات القوات الخاصة وحضوره الاستعراض العسكري للأمن في مـعسكر سـافرة بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٠ حـيث لعبت هـذه القوات الدور الأساسي في اقتحام القـرى والأحياء طوال ٥ سنوات. ومما له مغزى توزيع الأوسمة على عدد كبير من ضـباط الأمن ومنهم متورطون في أعمال التعذيب والبطش مما أثار شكوكاً في التـوجه الإصلاحي للأمير وخلق ردة فعل سلبية.

٢- تركيز البحـرين على قضية حوار والخلاف مع قطر حـيث بدأ الاستماع لمرافـعات الطرفين أمـام مـحكمة العـدل الدوليـة بلاهاي في ٢٧/٥/٢٠٠٢ ووجه عظمته حينها كلمة إلى شعب البـحرين، بعد استنفاد جهود التوصل إلى حل ودي. وأكد في هذا الخـطاب على أهمية الوحـدة الوطنية والتـفاف الشعب حول أمـيره وحكومته، ونوايا الـبحرين السلميـة في حسن الجوار مع قطر مع التـاكيد على أهمـية جزر حـوار الاستـثنائية كونهـا تمثل ثلث البلاد، وكون تبعيتها للبحرين لا شك فيه.

وفي هذا المنعطف وقـفت المعـارضـة في الداخل والخـارج مـوقفاً وطنيـاً مسـؤولاً مؤكـدة على وحدة الشـعب والحكم تجاه هذه القـضيـة، رافضين النكاية بحكومتـهم لصالح قطر رغم الاغراءات. وقـد عبر د.مجـيد العلوي،

أحد قيادي حركة أحرارا البحرين عن هذا الموقف في اللقاء التلفزيوني المشهور في برنامج الرأي والرأي الأخر الذي يقدمه سامي حداد من تلفزيون الجزيرة، ضمن حلقة حول الخلافات الحدودية العربية ٢٠٠٠/٦/٨، فقد أكد د.مجيد على أن التمسك بتبعية حوار للبحرين ليست موقفاً حكومياً وإنما هو موقف المعارضة أيضا وشعب البحرين ككل.

وقد لقي هذا الموقف امتنان الشيخ حمد والذي أثنى على موقف د.مجيد وموقف المعارضة، ومنذ حينها يتردد على لسانه تعبير "المعارضة الوطنية".

في الشق الخارجي لتاكيد التوجه الإصلاحي، تحرك الشيخ حمد في زيارات نشطة للدول الخليجية الست بما في ذلك قطر، وعدد من الدول العربية ومن بينها سوريا التي تستضيف أكبر تجمع للمنفيين البحرينيين، وعدد من الدول الأجنبية في تحرك لا سابق له للدبلوماسية البحرينية. وعلى صعيد الأمم المتحدة حيث ملف حقوق الإنسان في البحرين مفتوح للتحقيق، فقد اتخذت حكومة البحرين بعض المبادرات ومنها الانضمام لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتقديم أول تقرير للجنة مناهضة التمييز.

ميثاق العمل الوطني:

لا نعرف بالتاكيد كيف انبثقت فكرة ميثاق العمل الوطني ومن نصح بها. لكننا نعرف أن لدى الأمير بعض المستشارين الحصيفين، وقد جرى استدعاء بعض المستشارين المغاربة والمصريين والأردنيين. فالأردن مر بمرحلة مشابهة اثر انتفاضة مؤته في ١٩٨٧، وتبنى آلية الميثاق الوطني

للانتقال لمرحلة الانفراج والديمقراطية. والمغرب له تجربة ناجحة في الانتقال من حالة التوتر إلى حالة الانفراج خلال السنتين الأخيرتين من حكم الملك الراحل الحسن الثاني، ممهداً الطريق لإصلاحات اعمق في عهد الملك محمد السادس الذي صعد إلى الحكم في ذات الفترة التي صعد فيها الشيخ حمد، كما أن هناك انجذاباً من قبل الملوك الشباب محمد السادس وعبدالله الثاني والشيخ حمد تجاه بعضهم البعض ضمن ظاهرة ما يعرف بالملوك الشباب.

لكن الأكيد أن الدافع الأساسي لفكرة ميثاق العمل الوطني هو أنها تشكل تاكيد شرعية حكم الشيخ حمد كما كان الدستور تاكيداً لشرعية أبيه، وجسر الانتقال من الحكم الاستثنائي إلى الحكم الدستوري، دون إلغاء صريح للإجراءات التي اتخذها المرحوم والده بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني.

هل يشكل الميثاق مشروع الإصلاح وخطته الذي توافق الأمير والشعب عليها وهو الوثيقة التي حظت بدعم شعبي كاسح حيث حازت على موافقة ٩٨,٤٪ من المقترعين البحرينيين رجالاً ونساء؟

الحقيقة هي أن ميثاق العمل الوطني يستند في منطلقاته على دستور ١٩٧٣، وتطويراً له وتفصيلاً لما جاء فيه. أما الإضافة التي تضمنها الميثاق فتمثل:

١- التاكيد على كون المواطن ذكراً أو أنثى وبذلك وضع حداً لأي لبس حول حقوق المرأة السياسية.

٢- شخصية البحرين التاريخية وفيه عرض حول تشكل شخصية

البحرين العربية الإسلامية وفيه ذاتية مفرطة، وعرض لنضالات حكام آل خليفة من أجل الاستقلال والتحديث وإغفال لدور شعب البحرين، والذي ناضل منذ ١٩٣٨ ضد الإنجليز ومن أجل الاستقلال والحرية.

٣- تطوير وإضافات لبعض عناصر ومهام الدولة وبعض المبادئ الواردة في الدستور خصوصاً ما يتعلق بالأمن الوطني والبيئة وتنويع النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة والعمالة والتدريب.

٤- إضافة نوعية تمثلت في الفصل الخامس (الحياة النيابية)، والذي نوه بتجربة مجلس الشورى والتنويه بنظام المجلسين أحدهما منتخب ويمثل الشعب وأخر من الاختصاصيين.

من المهم التاكيد هنا أن الميثاق أوضح بجلاء أن المجلس المنتخب انتخاباً مباشراً يتولى المهام التشريعية إلى جانب مجلس معين يضم الخبرة والاختصاص للاستعانة فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة.

وقد تم تاكيد ذلك في استشراقات المستقبل في أخر الميثاق.

أما بالإضافة النوعية الأخرى فهي أن التعديل الدستوري يقرر التسمية الرسمية لدولة البحرين بناء على الطريقة التي يقرها الأمير وشعبه، وكان معروفاً أنه سيتغير المسمى من دولة البحرين إلى مملكة البحرين.

لم يكن هناك خلاف حول النقطة الثانية، ولكن بالنسبة للنقطة الأولى (السلطة التشريعية)، فقد كان هناك بعض الغموض. من هنا ومن أجل تبديد هذا الغموض فقد سعت القوى السياسية إلى أن يقوم الحكم بتبديد هذا الغموض بحيث يضحي واضحا أن المجلس المنتخب هو صاحب الصلاحيات التشريعية والرقابية الكاملة وأن يكون المجلس المنتخب

استشارياً فقط. ولقد شهدت البلاد في الأسبوعين السابقين للاستفتاء على الميثاق في ١٤،١٥/٢/٢٠٠١ عملية شد وجذب، حتى وافق الأمير على مطلب هذه القوى، وقام وزير العدل، رئيس لجنة الأشراف على الاستفتاء في ٧/٢/٢٠٠١ بتاكيد ذلك.

وكما نعرف فإن بعض الفضل في تطوير المسودة الأولى للميثاق حتى خروجه بالصورة التي صور بها يعود إلى قوى المعارضة، التي وقف القريبون منها في لجنة صياغة الميثاق، موقفاً حازماً تجاه أي تراجع مما تحقق للشعب في دستور ١٩٧٣، وانسحبوا عندما شعروا بتوجه معاكس لذلك داخل اللجنة، وقاموا بتقديم مشروع ميثاق بديل.

كما يجدر بنا أن نتذكر الدور الحاسم الذي لعبته قوى وشخصيات المعارضة الوطنية والإسلامية، في حشد الشارع وحثه على التصويت بنعم لمشروع الميثاق بعد أن تم تقديم التوضيحات المطلوبة من الأمير والحكومة، وجرى شمول العفو العام جميع المحكومين والمعتقلين والمنفيين بصدور المرسوم رقم ٤/٢٠٠٠ بتاريخ ٦/٢/٢٠٠١. إذا يمكننا القول أن الميثاق، هو ثمرة اتفاق بين الحكم والشعب والميثاق لا يشكل مشروعاً إصلاحيا متكاملاً، لكنه يتضمن ذات المبادئ الواردة في الدستور إضافة إلى مبادئ جديدة، تشكل مرجعية للمشروع الإصلاحي، واستشرافاً لخطوات المستقبل وأهمها إجراء انتخابات نيابية، وتكريس المؤسسة النيابية كسلطة تشريعية ورقابية تتولى إصدار القوانين على النحو الذي يفصله الدستور وفق النظم والأعراف الدستورية المعمول بها في الديمقراطيات العريقة. وهذا ما أكد سمو الأمير في كلمته خلال الاحتفال بتسلمه مشروع الميثاق من قبل لجنة الصياغة بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٠.

المشروع الإصلاحي في مسيرة متعرجة:

شهدت الفترة الممتدة من الاستفتاء على الميثاق في ١٤و١٥/٢/٢٠٠٢ تطورات إيجابية وأخرى سلبية في سيرة المشروع الإصلاحي، بحيث انقسم الجمهور ما بين مؤيد للحكم ومعارض له، وما بين واثق من مسيرة المشروع الإصلاحي ومشكك فيها والمحصلة أن هناك شكوكاً في مسيرة المشروع الإصلاحي بعد أن ساد اليقين اثر الاستفتاء على الميثاق، مع الإجماع بتمسك غالبية شعب البحرين بالمشروع الإصلاحي، رغم تفاوت في فهم المشروع الإصلاحي وتصوره، وابرز الخطوات السلبية ما يلي:

١- بعد إقرار مشروع الميثاق في ٢٣/١٢/٢٠٠٠ كان متوقعاً أن تتوافق خطوات الحكم مع روح الميثاق. وقد جاء تشكيل مجلس الشورى في فصله التشريعي الثالث خطوة لا ضرورة لها ما دامت البلد، مقبلة على إقامة سلطة تشريعية منتخبة. وحتى لو افترضنا استمرار مجلس الشورى فقد جاءت تشكيلة تقليدية لا تضيف جديداً، بل يتعين من يمثل المسيحيين واليهود والبهرة خطوة غير موفقة في التعاطي مع الشعب كمجموعات مذهبية ودينية، ونظر إليه انه لإرضاء الغرب.

٢- الإبقاء على الوزارة الموروثة في العهد السابق، والتي تتحمل مسؤولية عما جرى وعدم الإتيان بوزارة مقتنعة بالإصلاح وقادرة على تحويله إلى سياسات واضحة وأهداف محددة.

٣- تشكيل لجنة تعديل الدستور برئاسة وزير العدل في ٢٥/٢/٢٠٠١ وإضفاء طابع السرية التامة عليها. وقد ثبت أنها استعانت بخبرات عربية وعلى رأسها د.رمزي الشاعر المشكوك في نزاهته، فيما كان المتوقع إجراء

انتخابات عامة استناداً إلى دستور ١٩٧٣ والذي يقوم بدوره باجراء التعديلات الدستورية المتفق عليه في الميثاق.

٤- وبالرغم من توصل لجنة تفعيل الميثاق برئاسة سمو ولي العهد إلى صيغ جيدة لمشاريع القوانين، مثل قانون الصحافة، وقانون الرقابة المالية، ومعالجة قضايا ملحة مثل البطالة والتجنيس وإصلاح القضاء، الا أنها جميعا وضعت على الرف ولم يعمل بها.

٥- غياب آلية للتشاور والتوافق بين الحكم والقوى السياسية.

٦- توجت هذه المحبطات بإصدار دستور مملكة البحرين في ٢٠٠٢/٢/١٤ بما تضمنه من تراجع واضح فيما يتعلق باضعاف صلاحيات مجلس النواب المنتخبة المجسدة في السلطة التشريعية والمس بمبدأ استقلالية السلطات الثلاث، وهيمنة السلطة التنفيذية وإعطاء مزيد من الصلاحيات للملك على حساب مجلس النواب والقضاء، ويمكن القول أن صدور دستور ٢٠٠٢ من حيث المحتوى والأسلوب الذي صدر به (دستور المنحة) شكل تراجعاً كبيراً في الإصلاح وبداية افتراق بين قوى سياسية وشعبية مهمة تؤمن فعلاً بالإصلاح والحكم وعلى رأسه الملك.

واتضح بعدها أن المشروع الإصلاحي يواجه عقبات كأداة أمام إقامة مملكة دستورية تسير على خطى الديمقراطيات العريقة، ويكرس ديمقراطية مقننة محدودة الأفق لا تختلف كثيراً عن تجارب عربية في الإصلاح مثل الأردن ولبنان ويمكننا أن نرصد في هذا التوجه ما يلي:

أ- إصدار حزمة من القوانين المتتالية والتي قننت بها المشروع الإصلاحي ورسمت حدوده والملاحظ في هذه القوانين ما يلي:

١- أن قانون توزيع الدوائر الانتخابية سواء البلدية أو النيابية يؤسس لتكريس نظام طائفي لا ينتمي فيه المواطن للوطن أولا بل الطائفة أولاً، ويعمق الهوة الطائفية القائمة والشكوك، ويشوه التجربة الديمقراطية على النمط اللبناني (نظام المحاصة). وهكذا نتج عن هذا النظام إضافة إلى طبيعة الجمعيات السياسية المذهبية برلمان لا يعكس التركيبة السكانية والسياسية لشعب البحرين وقد اتضح ذلك جلياً في التجاذبات والتكتلات في انتخابات الرئيس ونائبه داخل البرلمان حيث طغي الاعتبار الطائفي على أي اعتبار، وهذا ما تكرر في تشكيل اللجان.

٢- قانون مجلس النواب والشورى والذي اضعف كثيراً سلطة الشعب عبر ممثليه، من خلال مشاركة المجلس المعين للمجلس المنتخب وعلى قدر المساواة في السلطة التشريعية. وقد جاءت اللائحة الداخلية لمجلس النواب لتزيد مجلس النواب ضعفاً، ولتقيد بشدة صلاحيات النواب الرقابية والتشريعية. ويمكن القول انه من المستحيل تعديل الدستور أو القوانين، أو إصدار قوانين جديدة، أو محاسبة وزير أو إسقاطه ناهيك عن رئيس الوزراء (الذي هو محصن عن المحاسبة)، في ظل المجلس الوطني الحالي. وقد جاء إصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب واللائحة الداخلية لمجلس الشورى ليشكل استهانة كبيرة بهذين المجلسين. ومصادرة لابسط حقوقهما، كما جاء إصدار حزمة القوانين ليصادر حق المجلسين في التشريع، ومما زاد الطين بله التعينات في المراكز القيادية للأمانة العامة لمجلس النواب والأمانة العامة لمجلس الشورى لتؤكد وتزيد من الشرخ الطائفي.

٣- جاءت بعض القوانين على شاكلة القوانين التي صدرت في ظل دستور ١٩٧٣ من حيث مصادرتها للعديد من الحقوق التي ينص عليها الدستور بحجة تقنيتها مع أن الدستور ينص على انه لا يجوز أن ينال التنظيم من جوهر هذا الحق.

- المرسوم بقانون بشأن الصحافة والمطبوعات، والذي ينتقص من حقوق الصحفي إلى حد الحبس الصحفي، وبعض صلاحيات لوزير الأعلام هي من صلاحيات القضاء.

- المرسوم بقانون مباشرة الحقوق السياسية. قزم هذا الحق بحق المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات العامة اقتراعاً وترشيحاً، وتجاهل الحقوق السياسية والمدنية المنصوص عليها في الدستور ذاته وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي يدعو إليها الملك.

- المرسوم بقانون السلامة الوطنية، أعطى الملك حق إعلان الأحكام العرفية في البلاد أو أي جزء منها مع تجاوز هذه الصلاحيات لما هو معروف في الأنظمة الديمقراطية ولمدة ثلاثة اشهر دون الرجوع إلى المجلس.

- المرسوم بقانون بشأن المحكمة الدستورية، والذي أعطى الملك الحق المسبق في استشارة المحكمة قبل إصدار القوانين، والتي تصبح غير قابلة للنقض بعد ذلك، بما يحبط حق الأطراف المعنية (برلمان ومنظمات وأفراد) في اللجوء للمحكمة. إضافة إلى أن إعطاء الملك حق تعيين رئيس المحكمة وقضاتها دون الرجوع للبرلمان، وجاء تعيين رئيس المحكمة، رئيس مجلس الشورى السابق (إبراهيم حميدان) ليزيد من الطين بله، فهو ليس قاضياً مشهود له بالنزاهة بل موظف مخلص للسلطة التنفيذية، وبذلك فلن تكون

المحكمة كما كان مؤملاً مرتكزا أساسيا في بنية النظام الديمقراطي الدستوري.

- المرسوم بقانون بشان ديوان الرقابة المالية، والذي أناط بالملك حق تعيين رئيسه دون الرجوع للبرلمان ومحدودية صلاحية الديوان.

٤- المرسوم بقانون رقم ٢٠٠٢/٥٦ بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ والذي أعطى الحصانة للمتهمين من الموظفين العموميين الذين قاموا باعمال القتل خارج نطاق القانون، وأعمال التعذيب بحق المواطنين، وهو قانون مخالف للمادة (١٠) فقره (د) من الدستور واتفاقية مناهضة التعذيب التي انضمت إليها البحرين في ١٩٩٨، وهذا القانون يطرح شكوكاً قوية على المشروع الإصلاحي برمته ومبادئ العدل التي تقوم عليها الدولة والمجتمع، ويحبط المصالحة الوطنية المطلوبة.

٥- قصور العديد من القوانين عن المستوى المطلوب لتحقيق مقاصد الدستور والمشروع الإصلاحي، ومن ذلك قانون النيابة العامة. وقانون المجلس الأعلى للقضاء. فالقانون الأول استبدل اسم الادعاء العام بالنيابة العامة وأناط تبعيته من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل (أي بقاءه تابعا للسلطة التنفيذية) مع الإبقاء على تركيبته القائمة. ولقد اتضح عدم استقلالية هذا الجهاز برفضه مجرد تسجيل دعوى جماعية لضحايا التعذيب ضد العقيد عادل فليفل المتهم باعمال التعذيب.

يمكننا الاستطراد في تشريح القوانين الصادرة بمراسيم على امتداد عام والتي لا تصب في المشروع الإصلاحي ولا تعزز النظام الملكي الدستوري، بل تكرس لأوضاع شبيهة بالمرحلة الاستثنائية السابقة مع بعض المكياج.

الإصلاح في التطبيق العملي:

لا شك أن المبادئ التي انطلق منها المشروع الإصلاحي، والأهداف التي بشر بها قد استثارت حماس الجمهور والقوى السياسية المعارضة. ويمكن اعتبار الاستقبال الحماسي الذي لقيه الأمير في زيارته لستره، أحد معاقل المعارضة، والإقبال الكاسح في الاستفتاء على الميثاق مؤشراً على ذلك. لكن مجمل السياسات والإجراءات الرسمية القيادة لا تصب في مجرى المشروع الإصلاحي، بل على العكس تفرغه من محتواه وسنتناول بعض هذه السياسات والإجراءات على سبيل المثال لا الحصر.

١- مجلس الوزراء

كان متوقعاً أن المشروع الإصلاحي يحتاج إلى سلطة تنفيذية تؤمن بالمشروع وقادرة على تجسيده في المرحلة الانتقالية. ورغم أنه من الواقعية الأخذ بالاعتبار توازن القوى داخل مؤسسة الحكم، فقد كان الجمهور يتوقع تغييراً وزارياً جذرياً بعد الاستفتاء على الميثاق مباشرة، يحفظ للأسرة الحاكمة دورها، ولكن بشخصيات شابة ونظيفة وكفؤة، وكذلك الأمر بالنسبة لقوى المجتمع الأخرى. كما كان الجمهور يتوقع مغادرة صيغة المحاصة في مجلس الوزراء في تمثيل القوى الثلاث (الأسرة الحاكمة، والسنة والشيعة). لكن الذي جرى هو استمرار الوزارة القديمة العهد كما هي مع تعديل بسيط بإدخال محسوبين على الأمير وولي العهد من العسكريين والمدنيين، وحتى التعديل الأخير الذي سبق قيام المجلس الوطني لم يخرج عن هذا الإطار.

٢- إذا كانت علة العلل في بنية الدولة وسياساتها هي التمييز الطائفي والامتيازات للمقربين من الحكم، والمحسوبية والفساد، فإنه بالرغم من كل الشعارات المرفوعة والمكررة في أوساط الحكم، فإن الذي يجري هو تكريسها وليس محاصرتها. إن التمييز ضد الشيعة والمعارضين السياسيين قائم في تسلم الوظائف العامة، وأكدت على ذلك مجمل التقنيات طوال عامين من الإصلاح. وما يجرى هو الأخذ بالاعتبار توازن مصالح أطراف الحكم فقط. ولا يمكن القول أن الكفاءة والنزاهة هي المعيار في تسلم الوظيفة العامة. أما الفساد المستشري في الجهاز الإداري، فلم يمس. والدليل على ذلك الفشل الذريع للجنة التطوير الإداري والرقابة المالية برئاسة وكيل وزارة الدفاع العميد محمد بن عبدالله الخليفة. وما يجري هو تقديم بعض صغار الموظفين ككبش فداء للمفسدين الكبار. أن ديوان الرقابة المالية بصلاحياته لن يشكل فعلا رقابة فعالة على الفساد الإداري والمالي.

أما جهاز الدولة الموروث فلم يمس بتاتا. وما يجري هو تدوير الوظائف القيادية لذات الطاقم. بل الأنكى من ذلك أن كبار المسؤولين عن القتل والتعذيب لم يجر حتى إزاحتهم من مواقعهم إلى مواقع أخرى أقل حساسية، فما بلك بمحاكمتهم ومحاسبتهم. تقدم لنا قضية العقيد عادل فليفل نموذجاً على تعاطي الدولة. فقد شكلت لجنة تحقيق من وزارة الداخلية بعد أن ضج ضحاياه من التجار بالشكوى، لتحصر اللجنة بحثها في المخالفات المالية للعقيد فقط. ورغم ذلك وبعد مرور ما يقارب العام من تشكيل اللجنة فانها لم تخرج باي نتيجة ولم تتخذ وزارة الداخلية أي

إجـراء بحقـه، بسـبب استـغلال الوظـيفـة العامـة للابتـزاز والإثراء غيـر المشروع، ناهيك عن مـحاسبته عـما اقترفـه من جرائم. والادهى من ذلك أن الدولة أصـدرت المرسوم بقـانون ٢٠٠٢/٥٦ ليعطيـه وغيـره من المتهـمين الحصانة من الملاحقة القانونية. وبناء على ذلك رفضت النيابة العامة وهي التي من المفتـرض أن تمثل مصالح المجـتمع، قبـول تسجيل دعـوى موكلي ضحايا عادل فليفل. ومن متوقع أن تحذو المحاكم حذوها مما يكشف تبعية الجهاز القضائي والنيابة العامة للسلطة التنفيذية وعدم استقلاليتها.

٣- سياسية تغيير التركيبة السكانية.

بالرغم من كل الاعتراضات والتحذيرات فقد استمرت الحكومة في سياسة التجنيس الموجـهة لأغراض سياسـية خلافا للقانون حـيث يجري تجنيس الآلاف من العرب والأجانب من العسكريين وغيرهم.

وقد اتضح الهدف من هذا التجنيس في تحكم قـيادتي الدفاع والداخلية في ممارســة هؤلاء المجنسين الانتــخــاب حـيث حــرمــوا مـن هذا الحق في الانتخابات البلدية وجرى استخدامـهم لرفع نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية، وبالطبع إمكانية استخدام جميع المجنسين لترجيح فوز المرغوبين وإسقاط غيـر المرغوبين ولنا من الكويت عبرة. إن سياسـة التجنيس تعزز شعـور المواطن بالغبن، خصـوصاً وأن المجنسين يحـصلون على امتـيازات مثـل الوظيفـة والسكن الحكومي لا يحصل عليـها كـثيـر من المواطنين، مما خلق توترا في المجـتمع، وضغطـاً على خدمات الدولـة وعبئـا على الدولة والمجتمع خصوصاً أن الغالبية من هؤلاء المجنسين ليسوا من الكفاءات.

٤- سياسة المسكنات بدل الحلول الجذرية.

اتبعت الحكومة طوال سنتين سياسة المسكنات بدلا من الحلول الجذرية لمشكلات مزمنة مثل البطالة، والفقر والإسكان.

ورغم تقديرنا للمكرمات الأميرية ثم الملكية لبعض الفئات مثل العاطلين والأرامل والأيتام والطلبة الجامعين والفقراء عموما، إلا أنها ليست بديلاً عن حلول جذرية مطلوب البدء فيها فعلا بجدية حتى يتقدم المشروع الإصلاحي، ويلمس الناس بعض نتائجه. الخطير في الأمر أن بعض الحلول التي تبدو إيجابية لها جوانب سلبية خطيرة، فالتساهل في القبول في الجامعة سيتسبب في تدهور مستواها العلمي، ومشروع المدن الأربع سيترتب عليه دين ثقيل على الدولة والمجتمع وسياسة الخصخصة وتخلي الدولة عن بعض خدماتها بدعوى تحسين أدائها والاستجابة لاملاءات منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى مزيد من الإفقار والبطالة.

٥- تحسين الصورة خارجيا لا يخفي عيوب الواقع:

عمدت الدولة إلى اتخاذ خطوات تستهدف تحسين الصورة الخارجية خصوصاً لدى الغرب وبالتحديد أمريكا وجاء تعيين مسيحي ويهودي في مجلس الشورى في هذا السياق وهو ما أثنى عليها الرئيس الأمريكي السابق كلنتون والحالي جورج بوش. رغم أن مجلس الشورى ليس حلا لمعضلة غياب الديمقراطية بل أحد تجلياتها. وعلى هذا المنوال يجري الترويج للتسامح الإسلامي المسيحي، في حين أن معضلة التمييز الطائفي قائمة. ولا تزال مستمرة سياسة ترويج كل ما تقوم به الحكومة سواء من

خلال شركات ومراكز الترويج ودعوة الوفود باشكالها وإقامة المهرجانات الباذخة. كل ذلك من الأموال العامة، وربما لا يعكس الواقع وفي تضارب مع الشفافية، ومفهوم النظام الديمقراطي الذي لا يخفي عيوبه ويعتبر الحكومة والمعارضة شركاء في المسؤولية.

٦- معارضة طيعة.

رغم التسليم بوجود التنظيمات السياسية بما فيها المعارضة كامر واقع، والتسليم بضرورة شرعيتها لتخرج إلى السطح وتعمل في إطار الدستور والقانون، فإنه جرى التحايل على ذلك. فقد جرى الترخيص للجمعيات السياسية بموجب قانون الجمعيات والأندية الذي لا يبيح ذلك بدلاً من السماح لها بالعمل ضمن ما يعرف بالعلم والخبر أو تعديل القانون المذكور. لقد جرت طمانة هذه الجمعيات بان محظورات القانون لن تنطبق عليها، لكنه عندما أتت ساعة الحقيقة جرى تحريم مشاركة الجمعيات الانتخابات النيابية تحت شعار (الانشغال وليس الاشتغال بالسياسة) وتم التراجع عن ذلك متاخراً عندما لم تعد جدوى من ذلك.

ومن الواضح أن طريقة تعامل الحكم مع الجمعيات السياسية خصوصاً المعارضة ليست سياسة الشراكة في القرار ومصير المشروع الإصلاحي، بل على طريقة "شاهد ما شافش حاجة". لقد جرى استثناؤها من اللجان المكلفة بالتعديلات الدستورية ومشاريع القوانين والسياسات والقرارات الحاسمة التي تؤثر في حاضر ومستقبل الوطن والمشروع الإصلاحي برمته. وعندما اعترضت هذه الجمعيات التي تمتلك قاعدة جماهيرية

واسعة (٥٠٪ على الأقل من المواطنين) لم يؤخذ باعتراضاتها وعوملت كما تعامل "جمعيات تنسيق الزهور والرفق بالحيوان". كل ذلك بحجة أن ليس لها وضع قانوني، في حين يمكن قول ذات الشيء عن الآخرين، وفي تجاهل لقاعدة أن التوافق السياسي في هذه المرحلة الانتقالية هو شرط للعبور الآمن إلى وضع دستوري وسياسي مستقر.

أن أحد إفرازات سياسة الحكومة في فرض الأمر الواقع، هو مقاطعة الجمعيات الأربع وشخصيات مستقلة للانتخابات النيابية، وما ترتب عليه من انخفاض نسبة المشاركة الفعلية في أول انتخابات نيابية في العهد الجديد إلى ما دون ٥٠٪ حسب تقدير المقاطعين و٥٦,٤٪ حسب إحصاءات الحكومة، وما ترتب عنها من مجلس نيابي نعرف نوعيته.

وحتى نكون منصفين فإن جملة من التطورات الإيجابية قد تمت في العهد الجديد مما خلق جو انفراج لا نزال نعيشه وان لم يؤسس لنظام ديمقراطي مرجو وأهمها:

١- العفو العام الذي أصدره الأمير بموجب مرسوم بقانون رقم ٢٠٠٠/٢/٦ بتاريخ ٢٠٠٠/١ والذي شمل جميع المعتقلين والمحكومين والمنفيين السياسيين، وبذلك جرى تصفية ابرز مظاهر الوضع الاستثنائي، وخلق جو من المصالحة بين الحكم والشعب، وبوادر ثقة الشعب بالحكومة. ويمكن القول أن الأجواء التي سادت في البحرين اثر إطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين لا سابق لها من الفرح والتفاؤل في أوساط المواطنين وحماسا للمشروع الإصلاحي، وتعزيزا للشعور بالمواطنة. بل أن حركة انفتاح وتفاعل بين أبناء الطائفتين والقوى السياسية من خلال

الزيارات المتبادلة والندوات المشتركة، كانت تبشر بتجاوز مازق الانقسام الطائفي والاستقطاب السياسي وتاسيس إجماع وطني لدعم المشروع الإصلاحي.

٢- إلغاء قانون أمن الدولة البغيض ومحكمة أمن الدولة الكريهة، وبهذا أزيح كابوس ثقيل عن صدور المواطنين البحرينيين، وخلق شعوراً بالطمانينة والأمل في تاسيس دولة النظام والقانون ووضع حداً للعداء بين وزارة الداخلية من ناحية والشعب من ناحية أخرى، والشكوك في استقلالية القضاء ونزاهته.

٣- الترخيص للجمعيات السياسية رغم قصورها عن المطلوب وبموجب قانون ملغوم وتجاوز هذه الجمعيات في الممارسة ما هو مرسوم لها في القانون. وقد سمح ذلك بخروج التنظيمات السياسية من السرية إلى العلنية مع كل ما يمثل ذلك من إيجابيات من حيث ممارسة العمل السياسي علينا والتعود على الممارسة الديمقراطية في التنظيم والمجتمع، والتعود على التعامل الإيجابي بين الدولة ومؤسسات المجتمع وما بين الحكومة والمعارضة. ولا شك أن الجمعيات المختلفة وبغض النظر عن توجهاتها قد لعبت دوراً إيجابيا في إخراج المواطنين من سلبيتهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، وتوعيتهم بحقوقهم، ويسجل هنا انه كان بالإمكان لهذا التوجه أن يكون اكثر إيجابيا لو وضعت شروط واضحة تحرم قيام جمعيات سياسية من طائفة واحدة أو منطقة واحدة أو اثنية معينة وهو ما اتبعته بلدان معروفة مثل سنغافورة وماليزيا لتجنب التشطير الديني أو القومي وأمامنا تجربة لبنان الذي لم يتعاف بعد بسبب الاستقطاب الديني والطائفي.

٤- استطرادا لحرية تشكيل الجمعيات السياسية، فقد جرى التوسع في الترخيص للجمعيات الاهلية. فقد جرى الترخيص لجمعية حقوق الإنسان والشفافية والأكاديميين وحماية المستهلك وهي كلها جديدة والعديد من الجمعيات الشبابية والنسائية والمهنية (صحفين، بنكين، معلمين، مخلصين جمركين الخ). والملاحظ هنا التساهل الكبير في منح التراخيص حيث يكفي ١٠ مؤسسين، ومن الواضح أن بعض هذه الجمعيات ما هي إلا واجهات لجمعيات سياسية أو ذات صفة مذهبية أو اثنيه. ولذا فإن هذا الكرم الحاتمي في منح التراخيص يؤدي إلى تفتت المجتمع المدني وتشتيت قواه.

٥- تحول التنظيم العمالي إلى اتحاد عمالي ونقابات وتحول الجمعيات المهنية إلى نقابات مهنية ورفع القيود عن العمل النقابي واتساع قاعدة العمل النقابي ليشمل مؤسسات جديدة ومهن جديدة في ظل قانون متقدم للعمل النقابي وقانون متطور منتظر للجمعيات والنقابات المهنية.

٦- مبادرة أصحاب القضايا المشتركة إلى تنظيم أنفسهم والدفاع عن مصالحهم دون تدخل من السلطة كما هو الحال مع لجنة العائدين إلى الوطن واللجنة الأهلية لضحايا القتل والتعذيب، ولجنة العاطلين عن العمل، ولجنة أهالي باربار وغيره.

٧- اتساع هامش حرية التعبير بمختلف الأشكال من عقد الاجتماعات والندوات وورش العمل، والتظاهر والاعتصام والكتابة في الصحافة، والنشر الإلكتروني وتداول المطبوعات بكافة الأشكال برقابة أقل واكثر تسامحاً.

المحصلة:

أن محصلة ذلك وغيره هو في كسر حاجز الخوف الذي تملك النفوس على امتداد ٢٧ عاماً، وإيجاد هامش معقول من حرية التنظيم والتعبير، وإيجاد تواصل بين الشعب وقواه السياسية والحكم وان كان لا يرقى إلى الدرجة المطلوبة.

مسؤولية النخب السياسية والثقافية:

لا شك أن من مصلحة شعبنا أن لا ينتكس المشروع الإصلاحي أو يقزم، ولذا فان مسؤولية النخب السياسية والثقافية الدفاع عن المشروع الإصلاحي التي هي شريك فيه. وكما أوضحنا فان الإصلاح هو مشروع المعارضة قبل أن يكون مشروع الحكم.

لا شك أن القوى والنخب السياسية والثقافية قد استجابت لمبادرة الملك منذ أول خطاب له في ١٣/٣/١٩٩٩ كما لعبت القوى والشخصيات السياسية (ومعظمها معارضة) دوراً حاسما في حشد الجمهور للتصويت بنعم على الميثاق ولولاها لما وصلت النسبة إلى ٩٨,٤٪. كما أن هذه القوى السياسية والمجتمعية لعبت دوراً في تنفيس الاحتقان ضد الدولة نتيجة الصراع الدامي على امتداد ٧ سنوات، وخلفيته من العداء بين الطرفين.

وهكذا استقبل الأمير وكبار المسؤولين في مناطق لم يسبق للدولة أن دخلتها ألا بقوات الشغب، وارتفعت إعلام دولة البحرين وصور الأمير في كل مكان.

ورغم المعارضة للدستور الجديد، وما رافقه من إجراءات لا ديمقراطية. لا تخدم المشروع الإصلاحي مثل قانون البلديات وتوزيع الدوائر البلدية

وحزمة القوانين المذكورة، فقد ظلت قوى المعارضة تتعاطى إيجابيا مع الحكم وشاركت في الانتخابات البلدية، ولم تقرر مقاطعة الانتخابات النيابية ألا بعد أن ووجهت بالتجاهل وعدم الاستجابة للحد الأدنى من مطالبها.

لقد أكد عظمة الملك في لقائه مع الجمعيات والشخصيات السياسية والذي سبق إجراء الانتخابات النيابية عن حق الجمعيات السياسية الأربع في المقاطعة وهو في ذلك متقدم على مؤسسة الحكم التي ظلت متشنجة ضد الجمعيات الأربع والشخصيات المتفقة معها.

نه في مقابل هذه الإيجابيات هناك سلبيات رافقت عمل القوى والنخب سياسية والمجتمعية والثقافية، ويعود ذلك إلى سببين:

١- أن هذه النخب لم تتخلص من ارث الماضي المتسم بالعصبوية والصراعات والكيد السياسي فيما بينها، والتي سادت في ظروف العمل السري.

٢- أن هذه النخب لم ترتق إلى مستوى المسؤولية ولم ترتفع عن سلبيات الواقع الاجتماعي البحريني المتسم بالعصبيات الطائفية والقبلية والسياسية. بل أن عدداً من الجمعيات السياسية والأهلية قد أقيمت استنادا إلى عصبية طائفية أو قبلية أو سياسية أو اثنية وقد غذا بعضها هذه العصبيات وشحن المجموعات التي تنتمي إليها. كما أن هذه الجمعيات مثل جمعية المعلمين والمحامين قد شهدت صراعات غير موضوعية في حين أن المجموعات السياسية بما فيها تلك التي تنتمي إلى نفس التيار كالتيار الوطني الديمقراطي، أو التيار الإسلامي الشيعي، لم تسعى إلى وحدة

المجموعة بل سارعت كل مجموعة إلى تشكيل جمعية خاصة بها رغم تماثل الأهداف والمنطلقات والقاعة. وهكذا شهدنا تشقق اليسار إلى أربع جمعيات، والتيار الإسلامي الشيعي إلى جمعيتين وعدد من الجمعيات الواجهة والتيار الإسلامي السني إلى ثلاث جمعيات. شهدت الساحة الجماهيرية محاولات استئثار بعض الجمعيات بالتيار باكمله ودخولها في صراعات مع مثيلاتها ودخول الكل في صراعات مع بعضهم البعض. وخرجت علينا فتاوي التمكين والتكفير من بعض الإسلاميين، والظلامية من أطراف يسارية – ولقد أججت الانتخابات البلدية هذا الصراع بحيث خرج عن قواعد المنافسة الشريفة. واستخدم فيها ما لا يخطر على البال.

وانعكست هذه الصراعات على الجمعيات الأهلية، التي نظر إليها كمواقع للنفوذ. وهكذا سارعت بعض الجمعيات السياسية إلى تشكيل جمعيات واجهة للنساء والشباب والثقافة ودخلت في صراعات فيما بينها على الجمعيات والنقابات الوليدة كالمعلمين واتحاد الطلبة وعمد القوى إلى إقصاء الضعيف وعمد البعض إلى الأحابيل لفرض الأمر الواقع على طريقة "من سبق لبق"، وانساق البعض وراء الأوهام، وسقط البعض أمام اغراءات السلطة. لقد ألهى ذلك الجمعيات السياسية والأهلية عن القضايا الكبرى التي تحبط أو تعزز المشروع الإصلاحي. لم يتم الوقوف بقوة ضد دستور ٢٠٠٢، ولم يتم التحرك في مواجهته إلا بعد مرور اشهر، ولم يتم التصدي لخرق القوانين المقيدة للحريات، ولم يتم دعم العناصر الأفضل في الانتخابات البلدية والنيابية.

المصادر:

١- دستور دولة البحرين.

٢- دستور مملكة البحرين ومذكرته التفسيرية.

٣- ميثاق العمل الوطني.

٤- الكلمات السامية لعظمة الملك، وزارة الأعلام، مملكة البحرين ٢٠٠٢.

٥- الكلمة موقف، من أقوال صاحب السمو رئيس الوزراء، وزارة شؤون مجلس الوزراء، ٢٠٠٢.

٦- الرأي في المسالة الدستورية، عدد من المحامين البحرينيين، ٢٠٠٢.

٧- ملاحظات نقدية على التعديلات الدستورية في البحرين، دار الكنوز الأدبية ٢٠٠٢.

الإمبراطورية الأميركية في طور منفلت
التفوق الاميركي في عالم مستباح (حلقة ١)

في السبعينات أصدر المفكر الفرنسي "**كلود جوليان**" كتابا بعنوان "**الإمبراطورية الأمريكية**" صدر في ترجمته العربية عن دار الطليعة. يومها لم ينتبه القارئ العربي إلى المدلولات الخطيرة للكتاب على المدى المتوسط والبعيد كل ما استنتج منه القارئ العربي هو أن الولايات المتحدة دولة إمبريالية كريهة يتوجب محاربتها ولكن كيف وما هي شروط المواجهة والانتصار؟

جل ما عمله المفكرون والقيادات السياسية العربية هي الإيمان الغيبي بالحتمية التاريخية مستندين إلى التحالف مع الاتحاد السوفيتي العظيم وحتمية انتصار الشعوب المناضلة ومثالهم في ذلك فيتنام أو كوبا. وفي حين حقق الشعب الفيتنامي انتصاره المدوي في ١٩٧٥، فقد خرج العرب بنصف انتصار في حرب أكتوبر المجيده ضد إسرائيل وتكفلت أمريكا بسرقة النصف الآخر وتحويله إلى هزيمة سياسية لازلنا نلعق جراحها.

عودة إلى موضوعنا فإن "**كلود جوليان**" ليس يساريا متطرفا ولا حتى يساري أو اشتراكي، بل هو مفكر متنور وكاتب مرموق في الوموتد دبلوماتيك العقلانية. " **كلود جوليان**" توصل إلى استنتاجه بان سيرورة النظام الرأسمالي في مرحلة الإمبريالية قادت إلى أن تتحول

أمريكا إلى أقوى حلقة فيه إلى إمبراطورية من سماتها الغزو والتوسع والهيمنة المنفردة. استند "كلود جوليان" إلى كم هائل من الإحصاءات الاقتصادية للاقتصاد الأميركي والعالمي والتجارة والاستثمارات، ليتوصل إلى أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل بمبدأ المنافسة الحرة والمتكافئة حتى مع حلفائها. وأن نمط الاستهلاك الأميركي يؤدي بالضرورة إلى عدم اكتفاء الولايات المتحدة بمواردها أو الموارد المتحصلة من التبادل التجاري، بل أنه لابد من نهب موارد العالم ووضع اليد عليها ولو بالقوة.

وإذا كانت الشركات الأميركية العابرة للقارات هي الأداة للاستيلاء على هذه الموارد المالية والمعدنية والزراعية والاستهلاكية والبشرية.... الخ فإن الإخضاع بمختلف الوسائل وإن بالقوة ضروري لتامين هذا النهب في وجه أي مقاومة أو تمرد.

ورغم هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، إلا أنها لم تنكفئ على نفسها كما يعتقد البعض .فقد حققت إختراقا مهما في الوطن العربي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ المحدودة، ورتبت عددا من الانقلابات العسكرية في أميركا اللاتينية بعسكر موالين لها وأبرزها الانقلاب على حكومة الرئيس "سلفادور الندى" الاشتراكية المنتخبة في ١٩٧٣.

شهدت مرحلة الثمانينات توسعا هائلا للاقتصاد الأميركي وإنتعاشا لا سابق له في عصر"ريجن اليميني"، ترافق مع برنامج ما يعرف بحرب

النجـوم، والذي يمثل انقـلابا في الردع العـسكري المتـبادل مع الاتحـاد السوفيتي. فـي ذات الوقت تسارع ركود الاقتصاد السوفـيتي ومن خلفه اقتصاد المعسكر الاشتـراكي، وبات ينؤ تحت عبئ سباق التسلح. وما أن جـاء "جوربا تشـوف" إلى الحكم في ١٩٨٦، محـاولا إصلاح الاقـتصـاد السوفـيتي وتحـديثه ودمقـرطة النظام السوفـيتي، إلا وقـد فات الأوان. وبعـد تخـبط أربع سنوات تفكك الاتحـاد السـوفيـتي وانهـار المعـسكر الاشـتراكي بدأ بإنهـيـار جدار برلين في أواخـر ١٩٩١ وسـقوط ألمانيـا الديمقراطية لقمة سائغة لألمانيا الاتحادية.

هكذا تحققت نبؤه الرئيس الأميركي الأسبق "**ريتشارد نيكسون**" **نصر بلا حرب**".

لقد انتـبه "**كلود جوليان**" مبكرا إلى الخلل العـضوي في بنية اقتـصاد الاتحاد السوفيتي وديناميكية الاقتصاد الأميركي. وحذر "**كلود جوليان**" من هيمنة الولايات المتحدة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على العالم بما في ذلك حلفـائها في أوربا الغربيـة وفي مقدمتهـم فرنسا لكن يبدو أن المواجهه بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والاستنفار خوفـا من حرب نووية في أوربا، والصراع الأيدلوجي الحـاد جعل أوربا تسلم زمام القيـادة ليس فقط العسكرية المتمثلة في الناتو بل السـياسية للولايات المتحدة.

ولندع جانبا فترة الحرب البارده التي إمـتدت فترتها بين الحرب العالمية

الثانية في ١٩٤٥ حتى سقوط الاتحاد السوفياتي المدوي وتفكك المعسكر الاشتراكي في ١٩٩١، وهي التي إختتمها الرئيس **"جورج بوش الأب"** بحرب الخليج الثانية ضد العراق وأدت الى خروج الولايات المتحد كقوة عظمى منفردة في العالم. قد تساق هناك مبررات عديده للمخططات الاميركية ضد الشعوب.

لكن الرئيس " جورج بوش الأب" وهو في غمار التحضير للحرب الكونية لقيادة الولايات المتحدة ضد العراق، قد بشر بعالم جميل يقوم على نشر مبادئ الديمقراطية ونزع أسلحة الدمار الشامل، وحل المشاكل الدولية المستعصية و في مقدمتها القضية الفلسطينية، وإشاعة الرخاء في العالم. إنه وباختصار عالم جديد جرئ " New Brave World".

صَدقت العديد من الشعوب وفي مقدمتها الشعوب العربية، وبالتحديد شعوبنا في الخليج العربي هذه الوعود، خصوصا أنها المعنية اولا باخطار الحرب ونتائجها، لكن ماذا حدث؟

أولا: في مفاجئه كبيرة سقط **"جورج بوش الأب"** المنتصر في معركة الرئاسة أمام مرشح مغمور وشاب قادم من أفقر ولاية أميركية **''اركنساس ''ومنحدر من عائلة متواضعة أسمه ''بيل كلنتون"(مرشح الحزب الديمقراطي).**

طرح كلنتون نفسة بانه يمثل الجيل الامريكي الجديد الذي لا ينتمي الى جيل الحرب العالمية الثانية .وفاخر انه ممن عارضوا حزب فيتنام،

ومارس في شبابه كل ما مارسه الشباب الامريكي من المتع. الاهم انه طرح برنامجا اقتصاديا واجتماعيا لا يستند الى العظمة الكاذبة بالانفاق العسكري والحد من دور أميريكا كشرطي عالمي، بل أكد على دعم الطبقات الدنيا والانفاق على المساعدات الاجتماعية والبطاله والصحة والتعليم. وركز كلنتون على إعطاء الاولوية للتوسع الاقتصادي والتجاري للولايات المتحدة وليس التوسع العسكري.

إستلم **كلنتون** الرئاسة والولايات المتحدة في أحسن أوضاعها كقوة عظمى منفردة، وتسابق دول العالم على رضاها وفي مقدمتهم الدول العربية والدول الاشتراكية سابقا وفي مقدمتها روسي.

الاستراتيجية الامريكيا بوسائل مختلفة:

هل مثلت رئاسة كلنتون والتي أستمرت لدورتين من يناير ١٩٩٢ حتى يناير ٢٠٠١ إستثناء في سياسة الامبراطورية الاميريكية، أم أنها إستمرار لذات الاستراتيجية بوسائل أخرى؟ وهل مهدت سياسات كلنتون لسياسات "**جورج بوش الأبن**" أم هي على قطيعة معها؟

إن إدارة الرئيس كلنتون لم نتكفئ باميركا الى الداخل، بل عملت بنشاط ودأب لتعزيز وتوسيع مصالح الامبراطورية بوسائل قد تبدوا سلمية ولكنها تتميز بالاكراه المدعوم بالتهديد باستخدام القوة، وقدرا كبيرا من إعصاء هذه الاهداف طابعا إنسانيا ديماغوجيا.

فبالنسبة للقضية الفلسطينية ,فقد عاصر كلنتون عددا من الحكومات الاسرائيلية برئاسة **شامير ورابين وبيريز ونتنياهو وباراك، (ليكوديه وعمالية)**، ولكن الاستراتيجية الاميركية ظلت ثابتة وهي دعم إسرائيل في إحتلالها للأرض الفلسطينية والعربية والسعي لتسوية تؤمن المصلحة الاسرائيلية أولا، ومزيد من الهيمنة الاميركية على العرب، وكسر المقاطعة العربية لاسرائيل حتى قبل إبرام التسوية.

لنتذكر أنه في عهد كلنتون اقيمت علاقات دبلوماسية بين إسرائيل من ناحية وقطر وموريتانيا

(غيرا المعنيتين بالصراع) وعقدت اجتماعات المتعددة الجنسيات، وتم تنفيد إتفاق أوسلوا ,والذي انهى إشتباك منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني وحوله الى تعاطي سلمي بين الكيان الصهيوني والسلطة الوطنية الفليسطينية ,مما الحق بالقضية الفلسطينية افدح الخسائر.

وبالنسبة للعراق، فقد تبنى كلنتون سياسة سلفة في العراق من خلال الحصار والتدبير المنهجي لقدرات العراق العسكرية من خلال القصف الجوي لمناطق الحظر الجوي التي تغطي معظم أراضيه,بل انه شن حملات جوية عسكرية كبرى مثل ثعلب الصحراء.

أدت سياسة كلنتون الى إنقسام لا سابق له في الصف العربي رسميا وشعبيا حول التعاطي مع القضية الفلسطينية ,وحول العراق، وحول

التسلح ,والعلاقة مع الكتل الاخرى.

ولعل أخطر المشاريع التي عملت أمريكا كلنتون للترويج لها هو النظام الشرق الآوسطى حيث إسرائيل في قلب هذا النظام وقائده له كبديل عن الجامعة العربية والنظام العربي الرسمي.

على الصعيد الدولي فقد شهد عهد كلنتون توسع حلف الاطلسي والاتحاد الاوربي على حساب المعسكر الاشتراكي ,وتغلغل الولايات المتحدة في مفاصل الدول الاشتراكية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق بمافيها روسيا. إن الولايات المتحدة قد أحكمت قبضتها على نفط القفقاس ولها قواعد عسكرية في جمهوريات أسيا الوسطى تطوق بها إيران، ومن خلال الناتو بسطت مظلتها العسكرية على كل أوربا حتى حدود روسيا. ومن خلال إتفاقيات التسهيلات العسكرية (تعبيرمخفف للقواعد العسكرية). إنتشرت القواعد الامريكية بما لا سابق له ولكن بتكلفة أقل حيث تتحمل العديد من الدول المضيقة ومنها دول الخليج كلفة البنيه العسكرية ومعداتها.

على الصعيد الآقتصادي فقد شهدت حقبة كلنتون نموا إقتصاديا متواترا وتدفق الاستثمارات على الولايات المتحدة بما لا سابق له، وفي ذات الوقت شهدت الاقتصاديات المنافسة (اليابان والمانيا، والنمور الاسيوية) أخطر أزماتها ولاتزال تعاني من الركود.

دفعت الولايات المتحدة باقصى طاقتها إستراتيجية عولمة الاقتصاد

العالمي والتجارة العالمية .من خلال منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم. والاخطر أن الولايات المتحدة هي التي تفاوض الدول التي تريد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وبالشروط الامريكية وللمصلحة الامريكية أولا، فإذا ماتم لها ماتريد، جاءت بمسؤول منظمة التجارة في أحتفال رسمي لتوقيع الاتفاق، هذا ما حدث للصين وغيرها.

أضحت الهوه بين الولايات المتحدة من ناحية والعالم بما فيه الدول الصناعية السبع الكبرى في إزدياد لصالح الولايات النتحدة، وعلى حساب العالم وشركائها الغربيين.

حققت الولايات المتحدة تفوقا إقتصاديا بكل المعايير، فقد بلغ الناتج القوي الاميركي مايقارب ٣٥٪ من الناتج العالمي ,وباستثناء لكسمبدورج وهي دوله مكروسكوبيه، فقد بلغ معدل دخل الفرد الاميركي الاعلى بين دول منظمة التعاون التجاري والاقتصادي (٣٥ الف دولار سنويا لعام ٢٠٠١) وحقق ميزان التجاري الخارجي فائضا ضخما بلغ ٦٠ بليون دولار بنهاية رئاسة كلنتون بعد أن كان الفائض التجاري يعاني من العجز لعقود. وتدفقت الاستثمارات على الولايات المتحدة بحيث ظلت تسد العجز في الميزان التجاري، وشهدة الاقتصاد نموا مطردا بحدود ٣٪، في حين لم تتجاوز نسبة البطالة ٩٪ من القوى العاملة.

لكن المهم هو التوسع الهائل في المصالح والاستثمارات الاميركية في

الخارج بما لا سابقة له وخصوصا شركات تكنولوجيا المعلومات والنفط، بحيث سيطرة الاحتكارات النفطية الاميركية على مناطق محرّمة سابقة كما في وسط اسيا وعادت شريكا في النفط الخليج. وتتطلع حاليا للاستيلاء على نفط العراق.

إستراتيجية المحافظين الجدد (بوش وطغمته)

بالرغم من النجاحات الهائلة التي حققتها إدارة كلنتون الديمقراطية،فقد كانت هناك طموحات جامحة تستبد بتحالف الركب الصناعي العسكري مع اليمني الجديد. كان هولاء يرون في سياسة كلنتون العقلانية ضعفا، وكانوا يرون في مراعاته لحلافائه عجزا. كانوا يرون أن الفرصة سانحة لفرض الهيمنة الاميركية المطلقة وليس النسبية ولو تطلب ذلك إستخدام القوه. ولا نقلل هنا من تنامي المد الديني المسيحي اليميني والذي إستفاد من السقطات الاخلاقية لكلنتون ليعيد تاكيد ما يعتبره من قيم دينيه مسيحية تقليدية. وقد التقى هذا التيار مع التيار الصهيوني المؤثر دائما في السياسة الاميركية منطلقين من قاعدة خرافة قيام دولة اسرائيل على كامل الارض الممتدة من النيل إلى الفرات تسبق قيام المسيح المخلص.

وهكذا التقت الخرافات التوراتية – المسيحية مع العقيدة العسكرية ونزعه الهيمنة للاحتكارات الرأسمالية، لتصيغ إستراتيجية إدارة بوش الأبن، والذي فاز بطريقة مشكوك في نزاهتها.

إن من أهم ملامح هذه الاستراتيجية:

١ – الهيمنة المطلقة:

حيث جرى التحلل من إتفاقيات الحد من التسلح وإطلاق برامج تسلح جديده، والتمدد العسكري ,والمزيد من القواعد واستخدام الوسائل العسكرية بشكل رئيسي لحل النزاعات السياسية .ولقد جاءت احداث ١١ ستمبر ٢٠٠١، التغطي الذريعة لإخلاق هذه الاستراتيجية الى مداها. وفي هذا السياق لم تعد الولايات المتحدة تبالي بالشرعية الدولية ممثلة في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولا حتى بالاصدقاء والحلفاء. وهكذا تبع حدث ١١ ستمبر إجتياح أفغانستان , وتمركزا عسكريا أميركيا فبي الجمهورات السوفياتية السابقة، وتكثيف وجودها العسكري في المحيط الجنوبي (الباكستان والخليج).

٢ – الاستيلاء على الموارد الطبيعية:

بالرغم من كل مايقال أن الموارد الطبيعية ليست ضرورية أو عاملا حاسما في ثراء الدول وازدهارها .فإنه ومع الاستهلاك المفرط لبعض الموارد وحيويتها فإن التحكم في هذه الموارد يعطي أفضلية اقتصادية. في مقدمة هذه الموارد بالطبع النفط حيث تستورد الولايات النتحدة ٢٥٪ من إحتياجاتها وهذه النسبة في تصاعد. ولاتكمن أهمية النفط في سد إحتياجات أمريكا بل أن الشركات الاميركية العملاقة هي المتحكم

الاساسي في انتاجة وتسويقة عالميا.

لقد حققت الشركات الامريكية إختراقات كبيرة، بعد أن تم تحجيم دورها خلال العقود الثلاثة التي تلت تشكيل الاديك وتوطين الثروة النفطية. وهكذا هيمنت الاحتكارات الاميركية على نفط وسط اسيا ودخلت شريكا في النفط الروسي وهي مدعوه لتكون شريكا في نفط الخليج وبالطبع نفط العراق.

لقد تم ذلك على حساب حلفائها الغربيين وخصوصا فرنسا التي تمتلك شركات نفط عملاقة وإمتيازات نفطية دولية، كما أن ذلك في طريقة لاقتصاء الشركات المستقلة التابعة لحلفائها (اليابان وإيطاليا وكندا وغيرها).

٣ – تعميم النموذج الامريكي بشكل ديكتاتوري:

لقد تبنت الولايات المتحدة منذ ولاية كارتر إستراتيجية ما يعرف بنشن القيم الديمقراطية وحقوق الانسان. لكن الحكاس لهذه السياسة متفاوت من إدارة لأخرى. والقاسم المشترك هو إستخدامها كوسيلة للضغط في السياسة الخارجية والانتقائية في تطبيقها.

لكن إدارة بوش إحادية الرؤية، تريد فرض النموذج الاميركي مشوها على العديد من الدول. إنها لا تريد ديمقراطية حقيقية للشعوب، فهي تعرف جيدا أن الديمقراطية الحقيقة سترتد عليها. إنها تريد ديمقراطية

شكليـة مختـرقة تسـهل فتح الاسـواق وتدفق الاستثـمارات الامـيركـية لتوسيع مصالحها التجارية، كما جرى في أوربا الشرقية.

حلقة (٢)

العراق هدف سهل ونموذجي

يمثل العراق الهدف السهل والنمـوذجي في إعتقاد إدارة بوش وذلك لعدة أسباب أهمها:

١ – مواقف العراق في الاعتداء على جيرانه وإستخدامه الاسلحة المحرمة دوليا ضد شعبه

وجيـرانه رغم أن الولايات المتحـدة هي من زود العراق بهـذه الاسلحة. لكنه وفي المرحلة المـطلوبة يمكن إثارة هذه القـضايا لتـخـويف جيـران العراق، والبناء على ذلك لتبـرر خطر النظام ليس على جيـرانه فقط بل ضد إسرائيـل العزيز التي قصفـها العراق ببعض صـواريخ خلال حرب الخليج الثانية.

وهكذا أضحت الإدعاءات المـزعومة لمشكلة العراق لأسلحـة الدمار الشامل وبرانامج التسلح النووي والـصواريخ ذات المدى الذي يتجاوزمـا اقرته الامم المتحدة مبررات يمكن تسويقها عـربيا وإقليميا وعالميا، لشن الحرب على العراق.

وفجاة فتح الملف العراقي ,وبسرعة فائقـة جرى تصوير العراق المحطم

بانه يمثل خطر على الامن القوى الاميركي وعلى العالم الحر، وفتح ملف حقووق الانسان المنسي .وهكذا مارست الولايات المتحدة القسر على الامم المتحدة والمجتمع الدولي لتمرير القرار ١٤٤١. وفرض تفسيرها الخاص للشرعية الدولية، ولن تتوالى عن تجاوز مجلس الامن والامم المتحدة لشن الحرب على العراق.

لكن المخطط الاميركي لن يقف عند العراق، فقد حدد الرئيس بوش محور الشر المعلن

(العراق وإيران وكوريا) وهناك لائحة مضمرة، وإعلان صريح أن الولايات المتحدة ستقيم نموذجا ديمقراطيا في العراق للدول العربية والاسلامية الاخرى، فعليهم التحول للنموذج الاميركي طوعا أو قسرا.

٢- الاستناد الى ترسانة قرارات الامم المتحدة التي فرضت على العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية سواء كجزء من شروط وقف العمليات العسكرية أو بعد ذلك. هذه القرارت التي أتاحت بالامم المتحدة مهمة التفتيش وتدمير الاسلحة العراقية المحضورة، ورقابة على واردته ضمن برانامج (**النفط مقابل الغذاء**) وبالطبع صادراته من النفط والاخطر أن تنفيد هذه القرارات ليس رهنا بالامم المتحدة ,حيث أن هناك اللجنة المختصة ببرانامج النفط مقابل الغذاء. هذه اللجنة مشكّلة من دول منتقاه وتسيطر عليها الولايات المتحدة. كما أن فرق التفتيش هي برئاسة شخصية يعنيها الامن العام للأمم المتحدة، لكن أعضاء فرق

التفـتيش بغاليبـيتهم من دول التـحالف وثبت أن رئيس فرق التفـتيش المتتـالين (**اكيـوس، وبليكس**) يقـدمون عـمليـا تقـاريرهم الى الولايات الاميـركية قـبل أن يعرف بها مـجلس الامن وثبت أن عددا من المفتـيشين يشركون الاسـتخبارات الاميـركية والاسرائلية في معـلوماتهم ويتلقون كذلك التـوجيهات الامريـكية. أن التدخل العسكري للولايات المتـحدة في تفـويض الامم المتحـدة بخصـوص العراق وسيـر عملـياتهـا والتفتـيش والتدبير الاغاثة والتحقق وغيرها، قد حرف هذا التفويض عن مقاصدوها هو الحصـار المفروض على العراق مـستمـر بعد أن كان من المفـترض أن يكون إجراء مؤقتا حتى يفي العراق بالتزاماته.

وهكذا إتكات الولايات المتحدة على قرارات الامم المتحـدة وما تعتبره عدم وفاء العراق بالـتزاماته بموجب هذا القرار لاصـدار القرار الجديد ١٤٤١، والذي وضع شروطا قاسية للتفتيش والرقابة والتدمير لاسلحة العراق مهـددا إياه باوخم العواقب وهي بصـدد إستـصدار قرار جـديد يجيـزلها الحرب ضد العراق.

أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق في تقيـيم نتائج فرق التفتيش غير مكترثه بالامن العـام الأمم للامم المتحدة، ومدير الوكالة الدولـية للطاقة و(**البرادعي**) ورئيس فـرق التفتـيش (**السيـد بليكس**) وهما المعـنيان مـبـاشـرة بالملف العـراقي. وغـيـر مـكتـرثه بمجلس الامـن المناط به مسؤوليـات الحرب والسلم. إذا الولايات المتحدة تريد من فرق التـفتيش

أن تكون أداة لتجريد العراق من أسلحته حتى يسهل ضربه، وليست مهتمة بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية عن طريق الامم المتحدة ليصارالى إنهاء الحصار الظالم علية.

٣- لقد فرضت الولايات المتحدة حربا غير معلنه على العراق من خلال مايعرف بغَرض منطقتي حظر الطيران العراقي على معظم أجزاء العراق، وذلك دونه قرار أو تفويض من الامم المتحدة. بل أنها فرضت ذلك بعد توقيع إتفاقية صفوان لإنهاء العمليات العسكرية. وليس صحيحا ما يظرحه البعض أن ذلك جزء من إتفاقية صفوان ليبرر به وجود القواعد الامريكية أوالطائرات الامريكية على أراضيه. لذلك فقد وجدت فرنسا نفسها وهي المشاركة في العمليات الجوية لفرض هذا الخطر إلى جانب أمريكا وبريطانيا، أسيره لعبة جهنمية لصالح أمريكا، ولذى قامت بالانسحاب من هذه اللعبة بعد مرور عام تقريبا.

أن الولايات المتحدة وبريطانيا وهما اللتان فرضتا الحظر الجوي بحجة حماية الاهالي من العمليات العسكرية للطيران العراقي بعد إنتفاضتي الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب. فقد إستخدمت هذه العمليات للتدمير المنهجي ليس فقط لقوات الدفاع الجوي العراقية ووسائل إتصالة العسكرية، بل لتدمير منشئات حيوية عراقية وإرباكة. والتجسس عليه. بحيث يكون مكشوفا تماما مما يسهل تدميره في الحرب القادمة. كما أنها الحقت خسائر كبيرة في صفوف المدنيين.

٤ – تستثمر الولايات المتحدة الصورة الشائعة لدى الرأس العام للنظام العراقي كونه نظاما إستبداديا تسبب في قهر شعبه على امتداد ٣٥ تماما، وتسبب في ماسي قاسية لشعبة والشعوب المجاورة، وتبديد ثروات وإمكانيات العراق، وسجل كالح لحقوق الانسان.

لا شك أن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أسهموا بشكل كبير في ماساة الشعب العراقي خلال حقبه توافق المصالح بينهم وبين النظام العراقي، وتامرهم المشترك ضد إيران وسوريا ولم يعباوا بمعاناة الاكراد أو الشيعة أو سواد الشعب العراقي.

٥ وفي سياق تبرير الحرب وتسويقها. جرى فتح سجل النظام العراقي القمعي وإنتهاك حقوق الانسان.

٥ – إن العراق وبعد إستنزافة في الحرب الخليج الاولى ضد إيران وهزيمته المدوية في حرب الخليج الثانية، والحصار المفروض عليه طوال ١٣ عاما، والتدمير المنهجي المصاحب سواء من قبل فرق الامم المتحدة أو الحرب الجوية الاميركية، اضعفت قدرات العراق العسكرية والاقتصادية. يضاف الى ذلك خروج المنطقة الكردية من سيطرة السلطة المركزية وتحويلها الى قاعدة لمناوشته وإحدى قواعد الانطلاق لشن الحرب المرتقبة، وغياب الوحدة الوطنية. بل أن الحربين العبثتين وسياسات النظام أدت الى هجرة أربعة ملايين عراقي، وخلقت الارضية لمعارضة يسهل إصطيادها وتسخيرها لمحاربة النظام من قبل مختلف

الخصـوم، مستـفيدين من ضعـف افق النظام في التعاطي مع المعـارضة ومع القضية الوطنية.

٦ – أدت حروب النظام، وسـياسـاته العدائيـة لاكـثر من نظام عـربي واقليمي الى تسويغ الوجود العسكري الامـيركي أو تسهيلات العسكرية الاميركية في جميع البلدان المحيطة أوالقريبة من العراق باستثناء إيران وسوريا. بل أن بعض بلدان الخليج ترى في ذلك ضـمان لأمنها وبالرغم من أن النظام العراقي لم يعـد يمثل خطرا عسكريا جديا على جـيرانه إلا أن الولايات النتـحدة لاتعـدم إختراع الحـجج وتسويـقها . والاهم انـها أقامت وجودا عسكريا لهـا على الارض وفي المياه المحيطة لايجرؤ أي من الانظمة على الطلب من الولايات تصفيتها أو حتى تقنينها.

٧ – يمثل العراق بنفطه وثرواته وموقعه الاسـتراتيجي الجائزة الكبرى للولايات المتحدة مـتى ما استولت عليه وأطاحـت بنظامة الحالي و اتتت بنظام عمـيل لها كما هو مـتوقع. أن للحرب ثمنها البـشري والعسكري والاقتـصادي، ويتوجب علـى الولايات المتحدة دفع الثـمن هذه المره لكن الجائزة المرتقية تبرر في نظر أمريكا هذه المخاطر وهذه الخسائر.

٨ – هناك توافق أستراتيجي من الولايات المتحـدة وحليفتها أسرائيل في إختـيار العراق كهـدف أول للحرب الاميـركية على الدول المارقـه ويبدوا واضـحا أن أسـرائيل لاتقل حـمـاسة عن الولايات المتـحـدة في شن هذه الحرب والمساهمة فيها مباشرة أو غير مباشرة.

فبالرغم من أن العراق أبعد مايكون عن جبهه المواجهه مع أسرائيل وهو مثخن بالجراح بما لايؤهله الى الاسهام الفعلي في مواجهة اسرائيل إلاأن أسرائيل لاتنسى دور العراق بدأ بالسبي البابلي المشهور وتدمير الهيكل الاول على يد نبوخذ نصر، مرورا بدور الجيش العراقي في حرب ٤٧ – ١٩٤٨، ودور القوات العراقية في حرب الجولان ١٩٧٣ وإنتهاء بالصواريخ العراقية التي تساقطت على الارض المحتلة خلال حرب الخليج الثانية وقد كان لتدمير إسرائيل لمفاعل تموز النووي فغزال في استراتيجية الاسرائلية تجاه العراق . إن إعاقة العراق الحالية ليست أبدية، وإذا ما تغيرت الظروف ، فإن لدى العراق من الامكانيات إذا مازجت في المواجهه فإنها ثقيلة في الميزان.

والسبب الثاني والذي لايقل أهمية، فهو أنه وفي أجواء الحرب المحمومة المرتقبة وما يمكن أن يرافقها من فوضى وتركيز دول العالم على هذه الحرب، وإبتعادها عما يجري في فلسطين، يمكن لحكومة شارون أن تضرب ضربتها متوجه بذلك أكثر من عام من الاجتياح، للقضاء على ما تبقى من المقاومة الفلسطينية، وبنى السلطة الوطنية الفلسطينية، وطرد الرئيس عرفات، بل والقيام بعملية تهجير واسعة للشعب الفلسطيني.

٩ – إختارت الولايات المتحدة العراق لأن المنطوقة السياسية التي ينتمي اليها وهي المنظومة العربية (جامعة الدول العربية) غير متماسكة وتفتقد الى المصداقية والقوة الحقيقية، بالرغم من أنها تضم شعوبا

تنتمي إلى أمه واحده وتترابط جغرافيا وتتكامل اقتصاديا ويدين غالبيتها بدين الاسلام وتنتمي إلى الحضارة العربية الاسلامية العريقة ذات العمق التاريخي والارتباط العالمي بالعديد من الامم والشعوب.

رغم أن ذلك نظريا يوفر كافة الشروط المنظومة عربية متماسكة يحسب لها حساب ونظام عربي فاعل ,وقد اثبت مصداقيته فعلا في الماضي خلال الازمات مثل حرب السويس، وحرب أكتوبر المجيدة، إلا أن واقع الحال عكس ذلك .وقد راينا مؤخرا أن مجرد عقد القمة العربية أضحى هدفا بذاته. وعندما إنعقدت القمة إنفجرت الخلافات العربية .وصدر عنها بيان يتيم لايعكس أي التزام فعلي للدول الاعضاء،ويقول الشئ ونقيضة.

الولايات المتحدة تعرف ذلك جيدا ولذى فهي لا تعير إهتماما للتصريحات البلاغية العربية، وتتصرف واثقة من أن الأمر الواقع الذي فرضته مستمر وأن الانظمة العربية ستمم أذاتها عن رأي جماهيرها واجتجاجاتهم.

ولناخذ مثلا معاكسا وهي تركيا، الدولة غير العربية، عضو حلف الاطلسي والحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة ,والبلد الذي حكمة العسكر لعقود ولاتزال لهم الكلمة الاولى، وصاحبة تجرة ديمقراطية حديثة.

تركيا هذه لم تسلم طوعا للادارة الامريكية بل ربطتها بامرين.

١- ثمن مرتفع مقابل السماح بتمركز القوات الامريكية وإنطلاقها من أراضيها، وقد إنتزعت أقصى ما تستطيع من الولايات المتحدة.

٢ - موافقة البرلمان على ذلك، وقد جرى التصويت دون إكراه حتى على برلمانييالحزب الحكم (حزب الرفاه والعدالة) الاسلامي ولم يحصل على الاغلبية المطلوبة، وسلمت الحكومة بالأمر وقالت للولايات المتحدة هذه هي الديمقراطية.

٣ - كم من البرلمانات العربية مستعد لمعاكسة قرار حكومة ومعارضة الوجود التسهيلات العسكرية الاميركية، بل كم من الحكومات سيحيل مثل ذلك القرارعلى برلمانه، لاأحد بالطبع، لان الرلمانات العربية هي ظل الحكومات العربية.

هذا الكتاب

عاد المؤلف من المنفى في ٢٨ فبراير ٢٠٠١ بعد صدور مرسوم العفو العام، والغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة بعد غياب دام ثلاثة عقود عن أرض الوطن.

وبعد استراحة المحارب، بدأ المهندس عبدالنبي العكري يكتب في الصحافة المحلية، ويسهم في جمعية حقوق الانسان، وفي تأسيس حركة ديمقراطية جديدة، وكان القلم سلاحه لتوضيح مواقفه وطرح آرائه حول الاصلاح السياسي، والدستور والميثاق، والمشكلات الاساسية التي تعاني منها البحرين، وفي المقدمة منها التمييز الطائفي وغياب دولة المؤسسات والقانون، واستمرار الحرس القديم متشبثاً بموافقه، مراوغاً، جانباً رأسه للعاصفة، مدافعاً حيناً، مبجلاً الخطوات الديقراطية حيناً، هاجماً بقوة حيناً أخرى لانتزاع مواقع خسرها في صراعه لتقليص مكتسبات وحقوق الشعب.

هذه المقالات بعضاً مما كتبه المهندس عبدالنبي العكري، سمحت الرقابة بنشر بعضها، ،البعض يرى النور في هذا الكتاب.

كتاب يرصد نضال شعب البحرين بعض الاصلاح السياسي الذي دشنه ملك البحرين، والافاق التي فتحها والعقبات التي تعترضه.

عبدالرحمن النعيمي